جمال البنا

جناية قبيلة حدَّثنا

دار الشروق



جمال البنا

جناية قبيلة حدَّثنا

دار الشروق



المحتويات

الفصل الرابع
حول كتب السُّــنة

الفصل الخامس
جناية قبيلة (حدثنا)

الحمد لله

الذي لا نعبد أحدًا سواه

مقــدمة

أبادر فأقول ليس في هذا العنوان ما يمس السُـنة، إن السُـنة كما هو معروف هي العمل والمنهج والدأب، وهي الطريقة والسيرة فلها طبيعة عملية، وبهذا تختلف عن الأحاديث التي لها طبيعـة قوليـة أو شفهية، على أن موضوعنا لا يمس الحديث أيضًا، وإنما هو ينصب على فئة نصبت نفسها لتجميع الأحاديث ونسبتها إلى الرسول ﷺ وفيها من الخصائص ما يجعلها هيئة مستقلة لها طابعها المميز، وتعد من أقوى الهيئات تأثيرًا على الفكر الإسلامي، وترى في نفسها أنها من الفرق الناجية من الثلاث وسبعين فرقة التي انشق إليها المسلمون، لأنها تحمل اسم الرسول، وتدعي رواية حديثه، وأدت عوامل عديدة لأن تكون أقوى مجموعة في المجتمع الإسلامي، وأثرت عليه أكثر مما أثرت مجموعة أخرى، ولكن الضرورات التي تحكمت فيها كانت سيئة للغاية، وانعكست عليها وعلى الفكر الإسلامي.

الشاهد، أن الكلام على الحديث غير الكلام عن السُـنة وأنه عن المحدثين غيره عن الحديث نفسه، وهذه الرسالة هي عن قبيلة «حدثنا»، فمن التجاوز وخلط الأوراق ومخالفة الحقيقة، أن تـُعد أي إشارة فيها مساسًا بالسُـنة، وأنا أستبعد أن يكون هناك مسلم «ينكر» السُـنة، لأن السُـنة هي التي علمته كيف يصلي؟ وكيف يحج؟ وكيف يصوم؟.. إلخ، فإن القرآن الكريم لم يتحدث عن تفاصيلها، وترك ذلك للرسول ﷺ لكي يبينها بعمله للناس، وقد قام الرسول ﷺ بذلك عندما قال للمسلمين: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وصلى وصلت وراءه الأجيال الأولى من الصحابة، وعن هذه

الأجيال نقل التابعون الصلاة، وعن هؤلاء التابعين نقل من جاء بعدهم حتى وصل إلينا، وتكرر هذا في الحج «خذوا عني مناسككم»، وفي الزكاة عندما حدد نسبتها، وقد قدر لي أن أعرف عددًا من الذين ينبذونهم بنكران السُـنة فلم أجد أحدًا منهم يساوره شك في السُـنة العملية، فهم جميعًا يؤمنون بها ويمتثلون لها في صلاتهم، ولكن ما ينكرونه هو هذه الأحاديث التي تترى وتطلق آراء وتبدي أحكامًا كلها مخالفة للحقيقة، ولما أثمره العلم وأثبته العمل.

وقد كتب أحد المؤلفين الذين تخصصوا في هذا الموضوع كتابًا باسم «شبهات منكري السُـنة»[1]، وأثبت على الغـلاف قائمة بأسماء هؤلاء (طه حسين، أحمد أمين، زاهد الكوثري، حسين هيكل، فريد وجدي، زكي مبارك، جورج زيدان، قاسم أمين، محمود أبو رية، أحمد أبو شادي، توفيق الحكيم، سعيد العشماوي، حسين أمين، رشاد خليفة، صبحي منصور، مصطفى المهدوي، مصطفى محمود، معمر القذافي، حسن الترابي، إسماعيل منصور، محمد مشتهري).

فانظر إلى هذا الخلط العجيب ما بين وكيل المشيخة الإسلامية في تركيا وبين مهندس كمبيوتر في الولايات المتحدة، وما بين محقق مثل أحمد أمين وفنان مثل توفيق الحكيم.. إلخ، وأستطيع أن أقطع أن ثلاثة أو أربعة من هؤلاء هم الذين لا يرون أن للحديث حجية في إصدار الأحكام، وأن هذا هو ما يقوم به القرآن وحده دون أن ينكروا السُـنة العملية.

إن تهمة (إنكار السُـنة) أصبحت مثل (عداء السامية) سلاحًا يشهره أصحابه على الذين يخالفونهم دون تمييز، ونوعًا من الإرهاب الفكري له حصانته.

إننا في هذه الرسالة سنتابع ظهور «قبيلة حدثنا» من الأيام الأولى للرسول والخلفاء الراشدين، عندما لم يكن لهم وجود ملحوظ، ثم التطور الخارق الذي حدث للمجتمع الإسلامي نتيجة تركه لمجتمع المدينة المحدود، وبدء المرحلة الامبراطورية وانعكاساتها التي انتهت بأن وضع الأحاديث أصبح ضرورة لا مناص عنها، وبالتالي ظهرت «قبيلة حدثنا»، وتتحدث الرسالة عن العوامل التي تضافرت لتجعل من وضع الحديث ضرورة، وكيف أن مناخ الاستحلال دفع العملية قدمًا وبلا تردد بحيث أصبح هذا

---

(١) الأستاذ أبو إسلام أحمد عبد الله: شبهات وشطحات منكري السُـنة، بيت الحكمة، القاهرة.

الوضع طوفاناً غطى تربة العالم الإسلامي بطبقة من المرويات التي اندثر معظمها مع توالي فعل عوامل التعرية والتطور، ولكن بعد أن خلفت آثارًا وبيلة على الفكر الإسلامي طالت العقيدة وشملت القرآن وأساءت إلى الرسول ﷺ، ثم فرض على الفرد المسلم شخصية نمطية غيبية غبية، كما خرب المجتمع.

وأردنا بهذا أن نطهر العقيدة والقرآن والرسول ﷺ مما افتروه، وأن نخلص المجتمع الإسلامي من أشد القيود وثاقة وأعمقها أثرًا عليه، فردًا ومجتمعًا، حتى ينفسح الطريق أمام التقدم.

نوجه نظر القارئ إلى أننا في مادة هذه الرسالة رجعنا إلى كتابنا «الأصلان العظيمان.. الكتاب والسُنة» (١٩٨٢)، وكتابنا «السُنة ودورها في الفقه الجديد»، وهو الجزء الثاني من كتاب «نحو فقه جديد»، كما رجعنا إلى كتاب «مشكلة الحديث» للأستاذ يحيى محمد (دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٧) الذي أفادنا بأمر جديد هو الاستعانة بالمكتبات الإليكترونية التي أغنت الباحث عن اقتناء المراجع والعودة إليها، وعلى رأسها شبكة المشكاة الإليكترونية ومكتبة سحاب السلفية الإليكترونية ومكتبة يعسوب الدين الإليكترونية، وقد اقتبسنا منه معظم ما جاء في الفصل الأول.

جمال البنا

القاهرة في شوال ـ ١٤٢٩ هـ
أكتوبر ـ ٢٠٠٨ م

الفصل الأول

مرحلة المدينة

تحريم التدوين والإقلال من الرواية

في عهد الرسول وحتى نهاية الخلافة الراشدة كان الموقف من رواية الأحاديث يخضع لمبدأين بيّنهما الرسول ﷺ وتابعه عليهما الخلفاء الراشدون:

المبدأ الأول : تحريم كتابة الحديث.

المبدأ الثاني: إباحة تناقله شفاهًا مع الإقلال من الرواية والتحرز فيها.

لقد ادعى المحدثون أن كتابة السُنة بدأت في عهد النبي وبإذن منه أيضًا، مستدلين بكتابة عبد الله بن عمرو بن العاص، وأن قريشا حذرته من أن يكتب كل ما يقوله الرسول ﷺ في الرضا والغضب، وأنه سأل الرسول ﷺ، فقال: «اكتب.. فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق»، وهذه الصيغة توحي كأنها كان عبد الله بن عمرو مترصدًا للرسول ﷺ يصاحبه ليل نهار، ويكتب كل ما يقوله في «الرضا والغضب»، كأن ليس له من عمل إلا هذا، والحقيقة أن الصحيفة التي كتب فيها عمرو وأطلق عليها «الصادقة»، لم تكن سوى أحاديث معدودة، ووجد من يقول: ما يسرني أنها لي بفلسين.

كما يستدلون بأن الرسول ألقى خطبة فأعجبت أحد المستمعين من اليمن، فسأل أن تكتب له، فقال الرسول «اكتبوا لأبي شاه».

إن هذه الأحاديث إذا صحت ـ وفي النفس شيء من رواية عبد الله بن عمرو ـ فإنها لا تعدو إلا استثناء من المبدأ العام ولشخص واحد، ولذا لا تُعد حجة في التصريح بكتابة الحديث.

أما الذي يُعد فهو الأحاديث المتعددة عن تحريم الكتابة فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن النبي قال: «لا تكتبوا عني شيئاً، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، وكذا روي عن زيد بن ثابت أن النبي نهى أن يكتب حديثه.

وروي عن أبي هريرة أنه قال: خرج علينا رسول الله ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك، قال: أكتاب مع كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله وخلصوه، أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى»، قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: «حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، قلنا: فنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال: «حدثوا ولا حرج، فإنكم لن تحدثوا عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه».

قال أبو هريرة فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار، وفي رواية أخرى عن أبي هريرة أنه قال: بلغ رسول الله أن ناسًا كتبوا حديثه، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم، إنما أنا بشر، من كان عنده منها شيء فليأت به»، فجمعناها وأحرقت، فقلنا يا رسول الله: نتحدث عنك؟ قال: «حدثوا ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبـوأ مقعده من النار».

وفكر عمر في كتابة السُـنن واستشار الصحابة، فوافقوه، ولكن شيئاً حاك في صدره جعله يفكر طوال شهر، ثم خرج على الناس وقد خار الله له، فقال: كنت قد ذكرت لكم من كتاب السُنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس بكتاب الله كتبًا.

كما جاء عن عمر أنه بلغه ما ظهر في أيدي الناس من كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي، فظن القوم أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار، ثم قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب، وفي رواية «مثناة كمثناة بني إسرائيل».

وعن عمر أيضًا أنه أراد أن يكتب السُـنة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الأمصار من كان عنده منها شيء فليمحه.

وجاء عن الإمام عليّ أنه خطب يقول: «أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم».

وروي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه أصاب مع علقمة صحيفة فعرضها على ابن مسعود ليقرأها فأبى ودعا بطشت فيه ماء فجعل يمحوها بيده ويقول: «نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ» (القصص: ٣)، فقلنا: انظر فيها فإن فيها حديثاً عجيبًا، فجعل يمحوها، ويقول: إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره.

كما جاء أن عبد الله بن مسعود خطب في مسجد وقد أخذ صحيفة من رجل فيها قصص وقرآن، فقال: إن أحسن الهدي هدي محمد ، وإن أحسن الحديث كتاب الله، وإن شر الأمور محدثاتها، وإنكم تحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدي الأول، فإنما أهلك أهل الكتابين قبلكم مثل هذه الصحيفة وأشباهها، توارثوها قرناً بعد قرن حتى جعلوا كتاب الله خلف ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فأنشد الله رجلاً علم مكان صحيفة إلا أتاني، فوالله لو علمتها بدير هند لانتقلت إليها.

وفي رواية أخرى أن عبد الله بن مسعود فطن إلى ابنه عبد الرحمن أنه كان يكتب الشيء الذي يسمعه، فدعا بالكتاب وبإجانة من ماء فغسله.

وقيل إنه تعذر قوم بعدم حفظهم للحديث فطلبوا من أبي سعيد الخدري أن يكتب لهم ما حفظه، فكان رده أن قال: لا نكتبكم، ولا نجعلها مصاحف، كان رسول الله ﷺ يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم.

وفي رواية أخرى عن أبي نضرة أنه قال: قلنا لأبي سعيد إنا اكتتبنا حديثاً من حديث رسول الله ﷺ، قال: امحه.

روت السيدة عائشة أن أباها قد جمع الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرًا، فغمها ذلك، وقالت له: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك، فجاءته بالأحاديث، فدعا بها فحرقها، فقالت عائشة: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذلك.

وجاء أن مروان دعا زيد بن ثابت وقومًا يكتبون وهو لا يدري فأعلموه، فقال: أتدرون لعل كل شيء حدثتكم به ليس كما حدثتكم.

وعن أبي بردة أنه قال: كتبت عن أبي كتبًا كثيرة فمحاها، وقال: خذ عنا كما أخذنا.

وفي رواية أخرى عن أبي بردة أنه قال: كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها فحدثنا يومًا بأحاديث فقمنا لنكتبها، فقال: أتكتبان ما سمعتما مني؟ قالا: نعم، قال فجيئاني به، فدعا بماء فغسله، وقال احفظوا كما حفظنا.

وعن أبي هريرة أنه قال: لا نكتم ولا نكتب.

وظلت كراهة التدوين سائدة حتى التابعين فجاء أن القاسم بن محمد ومنصور بن المعتمر ومغيرة والأعمش وإبراهيم كانوا يكرهون كتابة الحديث، وفي تعبير إبراهيم أنهم كانوا يكرهون الكتاب.

كما جاء عن الضحاك بن مزاحم أنه قال: لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف.

وعنه أيضًا أنه قال: يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه.

وعن عبيدة أنه دعا بكتبه عند موته فمحاها، وقال: أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعها في غير مواضعها، وما يذكر عن عبيدة أنه أوصى أن تحرق كتبه أو تمحى.

وعن إبراهيم أنه قال: كنت أكتب عند عبيدة فقال: لا تخلدن عني كتابًا.

وعن محمد بن سيرين أنه قال: قلت لعبيدة أكتب منك ما أسمع؟ قال: لا، قلت: وجدت كتابًا أأنظر فيه؟ قال: لا.

وعن ابن سيرين أنه قال: إنما ضلت بنو إسرائيل بكتب ورثوها عن آبائهم.

كما جاء عن ابن سيرين أنه لم ير بأسًا إذا سمع الرجل الحديث أن يكتبه، فإذا حفظه محاه.

وعن أبي قلابة أنه أوصى بدفع كتبه إلى أيوب إن كان حيًا أو حرقها عند موته.

وعن طاوس أنه كان يأمر بإحراق الكتب.

وعن الحسن البصري أنه أمر بحرق كتبه فأحرقت غير صحيفة واحدة.

وعن شعبة الحجاج أنه أوصى ولده سعد بأن يغسل كتبه ويدفنها من بعده، ولما مات قام سعد بتنفيذ الوصية، وقال سعد: كان أبي إذا اجتمعت عنده كتب من الناس أرسلني بها إلى البازجاه، فأدفنها في الطين.

وعن الشعبي أنه قال: ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته ولا أحببت أن يعيـــده عليَّ، ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه أحد لكان به عالمًا.

وعن سفيان الثوري أنه قال: بئس مستودع العلم القراطيس.

وجاء عن خلف بن تميم أنه قال: سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت أستفهم جليسي فقلت لزائدة: يا أبا الصلت إني كتبت عن سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوًا من عشرة آلاف، فقال: لا تحدث منها إلا بما حفظ قلبك وسمعت أذنك فألقيتها.

وعن سفيان الثوري أنه قال: قيل لعمرو إن سفيان يكتب، فاضطجع وبكى وقال: أحرج عليّ من يكتب عني، قال سفيان: وما كتبت عنه شيئاً، كنا نحفظ.

وعن سعيد بن عبد العزيز أنه قال: ما كتبت حديثاً قط.

وعن يحيى بن سعيد أنه قال: أدركت الناس يهابون الكتب، ولو كنا نكتب من علم سعيد وروايته كثيرًا.

وعن مسـروق أنه قال لعلقمــة: اكتب لي النظائر، قال: أما علمت أن الكتاب يكره؟ قال: بلى إنما أنظر فيه ثم أمحوه، قال: فلا بأس.

وعن خالد الحذاء أنه قال: ما كتبت شيئاً قط إلا حديثاً طويلاً، فإذا حفظته محوته.

وعن عاصم بن ضمرة أنه كان يسمع الحديث ويكتبه فإذا حفظه دعا بقراض يقرضه.

وعن عيسى بن يونس أنه قال: إني لأهم بها أن أحرقها، يعني كتبه.

وجاء أن داود الطائي كان يدفن كتبه، وكذا يفعل أبو أسامة وأبو إبراهيم الترجماني.

وعن إبراهيم بن هاشم أنه قال: دفنا لبشر بن الحارث ثمانية عشر ما بين قمطر وقوصرة.

وجاء أن عبيد الله بن عبد الله دخل على عمر بن عبد العزيز فأجلس قومًا يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم قال له عمر: صنعنا شيئاً، قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: كتبنا ما قلت، قال: وأين هو؟ فجيء به فحرقه.

كما جاء عن أبي إدريس أنه لما علم أن ابنه يكتب ما يسمعه منه، أمر به فحرقه.

وجاء أن ابن شهاب الزهري كان يأتي الأعرج وعنده جماعة يكتبون وهو لا يكتب، لكنه عندما يجد الحديث طويلاً فإنه يأخذ ورقة من ورق الأعرج، وكان الأعرج يكتب المصاحف، فيكتب ابن شهاب ذلك الحديث في تلك القطعة، ثم يقرأه ثم يمحو مكانه، وربما قام بها معه، فيقرأها ثم يمحوها.

وقال مالك بن أنس: لم يكن مع ابن شهاب الزهري إلا كتاب فيه نسب قومه، قال ولم يكن القوم يكتبون إنما كانوا يحفظون، فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه فإذا حفظه محاه.

كراهة الإكثار من الرواية:

ولم يقف الأمر عند عدم التدوين، بل امتد إلى كراهة الإكثار من الرواية، فعن أبي بكر الصديق أنه جمع الناس بعد وفاة النبي ﷺ فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه.

كما روي عن عمر بن الخطاب أنه منع الإكثار من الرواية خشية الانشغال بغير القرآن، أو لعلة الخوف من الكذب على النبي، ومن ذلك أنه حبس كلاً من ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري لكونهم أكثروا الحديث عن رسول الله ﷺ، وجاء أنه بعث إليهم فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد.

وجاء عن قرظة بن كعب أنه قال: خرجنا نريد العراق فمشي معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لمَ مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا، قال: نهانا عمر بن الخطاب.

وفي رواية أنه قرأ: إنكم تأتون الكوفة فتأتون قومًا لهم أزيز ـ صوت بالبكاء ـ بالقرآن فيأتونكم فيقولون: قدم أصحاب محمد، قدم أصحاب محمد، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ.

وفي رواية أخرى سئل أسلم مولى عمر بن الخطاب بأن يحدث عن عمر، فقال: لا أستطيع، أخاف أن أزيد أو أنقص، كنا إذا قلنا لعمر حدثنا عن رسول الله ﷺ قال: أخاف أن أزيد أو أنقص إن رسول الله ﷺ قال: من كذب عليَّ متعمدًا فهو في النار.

وجاء في صحيح البخاري عن عبد الله بن الزبير أنه قال لأبيه: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ فأجاب الزبير: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار».

وفي رواية أخرى قال الزبير: يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت، وعمته أمي وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني وهيب عبد مناف بن زهرة، وعندي أمك وأختها عائشة عنده، ولكني سمعته ﷺ يقول: من كذب عليَّ.. كذا رواه البخاري ليس فيه متعمدًا.

ومثل ذلك روي عن عثمان بن عفان أنه قال: ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى صحابته عنه، ولكن أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

وكذا قال عمران بن حصين: والله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين ولكن أبطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم.

وفي صحيح مسلم قال أنس بن مالك: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيرًا أن رسول الله ﷺ قال: «من تعمد عليَّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار».

وفي رواية أخرى عن أنس أنه قال: لولا أخشى أن أخطأ لحدثتكم بأشياء قالها رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

ومثل ذلك روي عن صهيب حيث سئل عن علة عدم تحدثه عن رسول الله ﷺ كما يحدث غيره من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: أما إني قد سمعت ما سمعوا ولكن يمنعني أن أحدث عنه أني سمعته يقول ﷺ: «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار، وكلف يوم القيامة أن يعقد بين شعرتين، ولن يقدر على ذلك».

وجاء أنه قيل لزيد بن أرقم يا أبا عمرو ألا تحدثنا؟ فأجاب: قد كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

وجاء أن عدد الذين رويت عنهم الفتيا من الصحابة هم مائة وثمانية وثلاثون من بين أكثر من عشرين ألف صحابي.

وكان كبار الصحابة يتورعون عن الحديث ويخشون أن يغلبهم النسيان أو تخونهم الذاكرة، فلا يكاد يروى عن بعضهم كأبي عبيدة ـ وهو أمين الأمة ـ وعن سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل ـ أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ـ شيئاً.

وأخرج البخاري والدارقطني عن السائب بن يزيد قال: صحبت عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود فلم أسمع الواحد منهم يحدث عن رسول الله.

كذلك عرف عن كبار الصحابة أنهم يتثبتون في النقل والرواية عن النبي، إما بطلب شاهد آخر لمن يدعي سماعه للحديث عن النبي ﷺ أو بتحليف الراوي، فقد جاء أن أبا بكر لا يقبل الحديث إلا من اثنين، فإذا جاءه واحد بحديث طلب منه أن يؤيده آخر يشهد له، ومن ذلك أنه ورد في بعض الروايات أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمسه أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر.

وجاء أن عمر استشار أصحابه في إملاص المرأة أو السقط، فقال له المغيرة بن شعبة إن رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة، فقال له عمر إن كنت صادقاً فأت أحدًا يعلم ذلك، فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى به.

وجاء عن أبي سعيد الخدري أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لِمَ رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع، قال: لتأتني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاء أبو موسى منتقعًا لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره.

كما جاء عن عبد الله بن أبي بكر في رواية طويلة أن عمر بن الخطاب ردّ على أبي بن كعب فيما رواه من حديث النبي ﷺ، وقال له: لتأتني على ما تقول ببينة، فذكر أبي ذلك لجماعة من صحابة النبي ﷺ، فقالوا: قد سمعنا هذا من رسول الله ﷺ، فقال عمر: أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت.

وكان الإمام عليٌّ لا يقبل الحديث إلا بعد استحلاف قائله، فكان يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف صدقته.

كما جاء عن الإمام عليٍّ أنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فوالله لأن أخر من السماء أحب إليَّ من أن أكذب على رسول الله ﷺ.

من هذه الشواهد المتكررة والتي تبدأ من الرسول ﷺ فالخلفاء الراشدين والصحابة فالتابعين يتأكد لدينا أن النهي عن الكتابة والأمر بالإقلال من الرواية كان هو المبدأ المقرر، وأن السبب في هذا هو خشية إحلال السُنة محل القرآن، وخيفة النسيان الذي يؤدي إلى نوع من الكذب غير المقصود، ولكنه المرجح مع كثرة الرواية، فضلاً عما يمكن أن يقحمه أعداء الإسلام من منافقين أو يهود.

المراجع

كل الشواهد السابقة موثقة وتعود إلى المراجع التالية:

(١) تقييد العلم.

(٢) جامع بيان العلم وفضله.

(٣) الطوفي (رسالة في رعاية المصلحة).

(٤) الذهبي (تذكرة الحفاظ).

(٥) كتاب العلم.

(٦) صحيح مسلم.

(٧) محمد بن سعد بن منيع (الطبقات الكبرى).

(٨) الكفاية في علم الرواية.

(٩) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان السجستاني.

(١٠) التعديل والتجريح.

(١١) مشكل الآثار.

(١٢) ابن الجوزي (الموضوعات).

(١٣) ابن القيم الجوزية (أعلام الموقعين عن رب العالمين).

(١٤) الدهلوي (حجة الله البالغة).

(١٥) صحيح البخاري.

(١٦) فتح الباري.

(١٧) ابن قتيبة الدينوري (تأويل مختلف الحديث).

(١٨) أبو زهرة (تاريخ المذاهب الإسلامية).

(١٩) ابن حزم (النبذ في أصول الفقه).
(٢٠) شبكة المشكاة الإليكترونية.
(٢١) ومكتبة سحاب السلفية الإليكترونية.
(٢٢) ومكتبة يعسوب الدين الإليكترونية.
(٢٣) «مشكلة الحديث» للأستاذ يحيى محمد، دار الانتشار العربي بيروت.

الفصل الثاني

تحقيق قضية التدوين
كما يقدمه الفقيه الإسلامي الكبير
السيد رشيد رضا

السيد محمد رشيد رضا هو صاحب مجلة «المنار» التي ظلت لسبع وثلاثين سنة تشع أنوارها في أقصى بلاد المسلمين مثل الهند وأندونيسيا، وكانت جامعة لكتاب المسلمين، كما أنه كان التلميذ الأثير للشيخ محمد عبده، وهو حامل علمه وناقل فضله، وقد كتب عنه كتابًا من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول في أكثر من ألف صفحة، وقد هاجر من لبنان إلى مصر في السنة الأخيرة للقرن التاسع عشر بأمل لقائه والتلقي عنه ولمساعدته في إصدار مجلته، وقد تحقق هذا بفضل الله وأثمرت تلك العلاقة المباركة علمًا وفيرًا وفقهًا غزيرًا، وظل حتى وفاته ممسكاً بالقلم مصرًا على إصدار «المنار» رغم ما ألحق به من خسائر، وهو يُعد بحق مؤسس «السلفية المعاصرة» السهلة البعيدة عن التعقيد والتشديد، كما قدم تفسير القرآن الذي كان الشيخ محمد عبده يلقيه ويكتبه السيد رشيد رضا وينشره في المنار طوال السنوات الخمس الأخيرة من عمر الشيخ محمد عبده ثم واصل السيد رشيد رضا بقية التفسير حتى وصله الأجل المحتوم وهو في آية ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (يوسف: ١٠١).

وبالطبع فإن كاتبًا إسلاميًا بهذه الغزارة، لابد أن يتعرض لقضية تدوين السُنة في

أكثر من مناسبة وأن يعرض رأيه فيها في «المنار» أو في كتبه، وقد حاولنا الإلمام بها من سنة ١٩٠٧ حتى توفاه الله، وهي تقدم لنا أفضل تحقيق لهذه القضية.

وقد رأيت أن أسجل هذا الرأي، حتى لا يتصور أحد أننا نحيف على السُـنة، وردًا على الذين يذهبون إلى تدوين السُـنة في عهد الرسول ﷺ أو يرموننا بالجهل وقلة المعرفة، وأن السُـنة لها رجالها، ففي عام ١٩٠٧ نشر السيد رشيد رضا في المجلد التاسع من «المنـــار» غرة ذو الحجة سنة ١٣٢٤ هـ/ يناير سنة ١٩٠٧م يقول:

من البديهي الذي لا يماري فيه عاقل منصف أن الاعتقاد بأن فلانًا رسول الله يستلزم أن يقبل منه كل ما دعا إليه من أمر الدين جميع من أرسل إليهم، فإن كان مرسلاً إلى قوم محصورين وجب ذلك عليهم، وإن كان مرسلاً إلى غير محصورين وجب عليهم متى بلغهم، ومن المعلوم عندنا بالضرورة أن نبينا محمدًا ﷺ مرسل إلى الناس كافة من كان منهم في زمنه من العرب وغيرهم ومن يأتي بعدهم إلى قيام الساعة، فوجب أن يكون كل ما جاء به من أمر الدين موجهًا إلى جميع من أرسل إليهم في كل زمان ومكان إلا إذا دل الدليل على التخصيص، فهذا أصل بديهي لا نطيل في بيانه ولا في تحرير برهانه. نضم إلى هذا الأصل أصلاً آخر؛ وهو أنه لا يعقل أن يفهم جميع من تلقوا الدين عن الرسول ﷺ مباشرة أن عمل كذا من الدين وأنه عام لجميع المكلفين ويكون ذلك العمل في نفسه خاصًا بهم وحدهم أو مع من يشاركهم في وصف خاص كاللغة والوطن؛ لأن هذا لا يتصور وقوعه إلا إذا جاز أن يقصر الرسول في التبليغ والبيان الذي بعث لأجله وهذا مما لا يجيزه مسلم. فإذا جعلنا هذين الأصلين مقدمتين أنتجتا لنا أن كل ما علم من الدين بالضرورة وأجمع عليه أهل الصدر الأول فهو من الإسلام لا يعتد بإسلام من تركه ومنه القرآن برمته وهذه الصلوات الخمس وأن ماعدا ذلك محل اجتهاد.

بقي في الموضوع بحث آخر هو محل النظر وهو: هل الأحاديث ـ ويسمونها بسنن الأقوال ـ دين وشريعة عامة، وإن لم تكن سننًا متبعة بالعمل بلا نزاع ولا خلاف لا سيما في الصدر الأول؟ إن قلنا: نعم، فأكبر شبهة ترد علينا نهي النبي ﷺ عن كتابة شيء عنه غير القرآن وعدم كتابة الصحابة للحديث وعدم عناية علمائهم وأئمتهم كالخلفاء بالحديث، بل نقل عنهم الرغبة عنه.

وفي هذه السنة نفسها (١٩٠٧) نشر المنار في شوال سنة ١٣٢٥، ديسمبر سنة ١٩٠٧

خطبة رفيق بك العظم الذي كان يُعد من أكبر الشخصيات العربية في سوريا، ورئيس حزب اللامركزية، وكان رئيسًا وزميلاً لكل الشخصيات العربية البارزة التي خاضت قضية استقلال العرب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط تركيا وظهور الأطماع الاستعمارية، وكانت الخطبة عن التدوين في الإسلام، وذهب الأستاذ رفيق العظم إلى أن من خصائص الأمة العربية في الحجاز في الفترة التي عاصرت الرسالة قوة الذاكرة، وأن هذه الميزة أغنتهم إلى حد ما عن التدوين إلى درجة كانوا يرون أن الذاكرة أوثق من الكتابة التي قد يعلق بها تصحيف أو إضافة أو نقص، ولكنه مع هذا لم ينف التدوين، وكتابة الأخبار في القرن الأول، وضرب أمثلة لذلك، كما استشهد بأحاديث تدعم ذلك.

وعقب السيد رشيد رضا على كلام الأستاذ رفيق العظم الذي كان صديقاً حميمًا وزميلاً له في حزب اللامركزية، فأورد ما جاء في جامع بيان العلم لابن عبد البر (نقلا عن مختصره):

باب ذكر كراهية كتاب العلم وتخليده في الصحف

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني شيئًا سوى القرآن فمن كتب عني شيئًا سوى القرآن فليمحه»، ودخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث، وأمر إنسانًا أن يكتبه فقال له زيد: إن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه. وعن عبد الله بن يسار قال: سمعت عليًّا يخطب يقول: أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم.

وعن أبي نضرة قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: تريدون أن تجعلوها مصاحف! إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ.

وعن ابن وهب قال: سمعت مالكًا يحدث أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب هذه الأحاديث أو كتبها ثم قال: لا كتاب مع كتاب الله. قال مالك لم يكن مع ابن شهاب كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه. قال: ولم يكن القوم يكتبون؛ إنما كانوا يحفظون فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه؛ فإذا حفظه محاه.

وعن عروة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله في ذلك فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرًا ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له. فقال: إنني كنت أريد أن أكتب السنن وأنني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنني والله لا أشوب (وفي نسخة لا أنسى) كتاب الله بشيء أبدًا. وعن ابن عباس أنه قال: إنَّا لا نكتب العلم ولا نُكتِبه.

وعن الشعبي أن مروان دعا زيد بن ثابت وقومًا يكتبون وهو لا يدري فأعلموه، فقال: أتدرون لعل كل شيء حدثكم به ليس كما حدثكم. وعن ابن سيرين قال: إنما ضلت بنو إسرائيل بكتب ورثوها عن آبائهم.

وعن الأسود بن هلال قال: «أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها ثم غسلها ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها؛ بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حتى نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون».

وعن الضحاك قال: يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه. وعن ابن عباس أنه كان ينهى عن كتابة العلم، وقال: إنما ضل من قبلكم بالكتب. وعن أيوب قال: سمعت سعيد بن جبير قال: كنا نختلف في أشياء فنكتبها في كتاب ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفيًّا فلو علم بها لكانت الفيصل بيني وبينه.

وعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: أصبت أنا وعلقمة صحيفة فانطلق معي إلى ابن مسعود فيها وقد زالت الشمس أو كادت تزول، فجلسنا بالباب ثم قال للجارية: انظري مَنْ بالباب، فقالت: علقمة والأسود، فقال: ائذني لهما؛ فدخلنا فقال: كأنكما قد أطلتما الجلوس، قلنا: أجل، قال: فما منعكما أن تستأذنا، قالا: خشينا أن تكون نائمًا، قال: ما أحب أن تظناني هذا إن هذه ساعة كنا نقيسها بصلاة الليل، فقلنا هذه صحيفة فيها حديث حسن، قال: هاتها يا جارية هاتي الطست، واسكبي فيه ماء؛ فجعل يمحوها بيده ويقول: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ (يوسف: ٣) قلنا: انظر فيها فإن فيها حديثًا عجيبًا. فجعل يمحوها ويقول: إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها

بغيره، قال أبو عبيد (أحد رواة هذه القصة) يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، فلذا كره عبد الله ـ رحمه الله ـ النظر فيها.

وقال مسروق لعلقمة: اكتب لي النظائر، قال: أما علمت أن الكتاب يكره، قال: بلى، أريد أن أحفظها ثم أحرقها. وعن القاسم أنه كان لا يكتب الحديث. وعن ابن شبرمة قال: سمعت الشعبي يقول: ما كتبت سوادًا في بياض قط ولا استعدت حديثًا من إنسان مرتين. وعن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني قال: قلت لجرير ـ يعني ابن عبد الحميد ـ أكان منصور ـ يعني ابن المعتمر ـ يكره كتاب الحديث، قال: نعم منصور ومنيرة والأعمش كانوا يكرهون كتاب الحديث، وعن الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي يقول: كان هذا العلم شيئًا شريفًا؛ إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلى غير أهله.

وعن الفضيل بن عمرو قال: قلت لإبراهيم: إني آتيك وقد جمعت المسائل؛ فإذا رأيتك كأنما تختلس مني، وأنت تكره الكتاب، قال: لا عليك فإنه قلما طلب إنسان علمًا إلا آتاه الله منه ما يكفيه، وقلما كتب رجل كتابًا إلا اتكل عليه. قال أبو عمر: من كره كتاب العلم إنما كرهه لوجهين: أحدهما: أن لا يُتخذ مع القرآن كتاب يضاهي به، ولئلا يتكل الكاتب على ما يكتب فلا يحفظ فيقل الحفظ. كما قال الخليل:

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

وقال أعرابي: حرف في تامورك خير من عشر في كتبك. وقال أبو عمر: التامور: علقة القلب. وسمع يونس بن حبيب رجلاً ينشد:

استودع العلم قرطاسًا فضيعه وبئس مستودع العلم القراطيس

فقال يونس: قاتله الله ما أشد صيانته للعلم وصيانته للحفظ، إن عملك من روحك، وإن مالك من بدنك، فصن علمك صيانتك روحك، وصن مالك صيانتك بدنك.

قال أبو عمر: من ذكرنا قوله في هذا الباب فإنما ذهب في ذلك مذهب العرب لأنهم كانوا مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك. والذين كرهوا الكتاب كابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم كانوا قد طبعوا على الحفظ فكان أحدهم يجتزي بالسمعة، ألا ترى ما جاء عن ابن شهاب أنه كان

يقول: «إني لأمر بالبقيع فأسد آذاني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا، فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته» وجاء عن الشعبي نحوه وهؤلاء كلهم عرب وقال ﷺ: «نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»، وهذا مشهور أن العرب قد خُصَّتْ بالحفظ، كان بعضهم يحفظ أشعار بعض في سمعة واحدة، وقد جاء عن ابن عباس أنه حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة (أمن آل نعم أنت غاد فمبكر) في سمعة واحدة فيما ذكروا، وليس أحد اليوم على هذا ولولا الكتاب لضاع كثير من العلم، وقد أرخص رسول الله ﷺ في كتاب العلم ورخص فيه جماعة من العلماء وحمدوا ذلك، ونحن ذاكروه بعد هذا بعون الله إن شاء الله. وقد دخل على إبراهيم النخعي شيء في حفظه لتركه الكتاب، وعن منصور قال: كان إبراهيم يحذف الحديث، فقلت لـه: إن سالم بن الجعد يتم الحديث، قال إن سالمًا كتب، وأنا لم أكتب (قال أبو عمر)، فهذا النخعي مع كراهته لكتاب الحديث قد أقر بفضل الكتاب.

وروى ابن النجار في تاريخه من حديث حذيفة (اكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء وإنما ذهاب العلم بموت العلماء) والحديث لا يصح وهو عام في كل علم.

وروى الديلمي من حديث علي (اكتبوا هذا العلم فإنكم تنتفعون به إما في دنياكم وإما في آخرتكم وإن العلم لا يضع صاحبه) وفي سنده محمد بن علي بن الأشعث كذبوه، فالحديث موضوع.

وروى الحاكم وأبو نعيم و ابن عساكر من حديث علي (إذا كتبتم الحديث عني فاكتبوه بإسناده فإن يك حقًّا كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه) وهو ينادي على نفسه بالوضع، وإن واضعه جاهل بالعربية الصحيحة بل الفصيحة؛ فإن الإسناد من اصطلاح المحدثين والكتابة عنه ﷺ تنافي الإسناد.

وروى ابن عساكر في تاريخه من حديث أبي بكر (من كتب عني علمًا أو حديثًا لم يزل يكتب له الأجر ما بقي ذلك العلم أو الحديث) وهو ضعيف وفيه عطف الحديث على العلم وذلك يقتضي المغايرة بينهما، ولو بالعموم والخصوص.

وروى الحكيم الترمذي و الطبراني و سمويه والخطيب في تقييد العلم عن رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله إنَّا نسمع منك أشياء فنكتبها قال (اكتبوا ولا حرج) وهو حديث ضعيف كما علم من إيراد السيوطي له في الجامع الكبير.

وروى الحكيم الترمذي وسمويه من حديث أنس (قيدوا العلم بالكتاب) وهو ضعيف أيضًا. أما سنده عند ابن عبد البر ففيه عبد الحميد بن سليمان عن عبد الله بن المثنى، وقد أورده الذهبي في الميزان. وقال: عبد الحميد وأخوه فليح ضعيفان.

وذكر قبل ذلك تضعيف غير واحد لعبد الحميد. والحديث مروي عن عبد الله بن عمرو كما تقدم عن ابن عبد البر.

ومن الآثار ما رواه ابن عساكر عن الحسن بن جابر قال: سألت أبا أمامة عن كتاب العلم فلم ير به بأسًا. وهو عام في كل علم، وسنده ضعيف.

وروى الحاكم والدارمي عن عمر أنه قال (قيدوا العلم بالكتاب) وهو عام، وأما رأيه في الحديث خاصة أو السنن وهي أهم من الأحاديث فقد تقدم فيما رواه عنه ابن عبد البر أنه ما كان يرى ذلك. وروى عنه ابن سعد مثل هذا أيضًا.

ومن الاستدراك عليه في النهي عن كتابة الحديث خاصة ما جاء في كنز العمال نقلا عن الجامع الكبير للسيوطي وهو: (قال الحافظ عماد الدين بن كثير في مسند الصديق قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو حدثنا موسى بن حماد حدثنا الفضل بن غسان حدثنا علي بن صالح حدثنا موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن عن إبراهيم بن عمرو بن عبيد الله التيمي حدثنا القاسم بن محمد قال: قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ فكانت خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيرًا، قالت: فغمني، فقلت تتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فأحرقها وقال: «خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن حدثني فأكون قد تقلدت ذلك» وقد رواه القاضي أبو أمية الأحوص بن المفضل بن غسان الغلابي عن أبيه عن علي بن صالح عن أبي موسى بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب وعن إبراهيم بن عمر بن عبد الله التيمي حدثني القاسم بن محمد أو ابنه عبد الرحمن بن القاسم - شك موسى فيهما - قال: قالت عائشة فذكره وزاد بعد قوله: «فأكون قد تقلدت ذلك، ويكون قد بقي حديث لم أجده فيقال لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي على أبي بكر إني حدثتكم الحديث ولا أدري لعلي لم أسمعه حرفًا حرفًا» قال ابن كثير: هذا غريب من

هذا الوجه جدًّا وعلي بن صالح لا يعرف، والأحاديث عن رسول الله ﷺ أكثر من هذا المقدار بألوف ولعله إنما اتفق له جمع تلك فقط ثم رأى ما رأى لما ذكر.

قال السيوطي: «قلت ولعله جمع ما فاته سماعه من النبي ﷺ وحدثه به عنه بعض الصحابة كحديث الجدة ونحوه، والظاهرَ أن ذلك لا يزيد على هذا المقدار لأنه كان أحفظ الصحابة وعنده من الأحاديث ما لم يكن عند أحد منهم كحديث (ما دفن نبي إلا حيث يقبض) ثم خشي أن يكون الذي حدثه وهم فِكْره تقلده ذلك وذلك صريح في كلامه.

وفي عدد ذي القعدة من المنار سنة ١٣٢٥ هـ / يناير سنة ١٩٠٨م كتب السيد رشيد رضا تحت عنوان (نهي الصحابة ورغبتهم عن الرواية):

روى ابن عساكر عن محمد بن إسحاق قال: أخبرني صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ فجمعهم من الآفاق ـ عبد الله بن حذيفة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر ـ فقال: ما هذه الأحاديث التي أنشيتم عن رسول الله ﷺ في الآفاق؟ قالوا: (تنهانا؟) (قال: أقيموا عندي لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ منكم ونرد عليكم) فما فارقوه حتى مات .

وروي أيضًا عن السائب بن يزيد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس. وقال لكعب (الأحبار): لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة.

وروي عن أبي أوفى قال: كنا إذا أتينا زيد بن أرقم فنقول: حدثنا عن رسول الله ﷺ فيقول: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

ورُوي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال: بلغني حديث عن عليّ خفت أن أصاب أن أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق، فسألته عن الحديث فحدثني وأخذ عليَّ عهدًا أن لا أخبر به أحدًا، ولوددت لو لم يفعل فأحدثكموه.

ورُوي عن عمرو بن دينار قال: حدثني بعض ولد صهيب أنهم قالوا لأبيهم: ما لك لا تحدثنا كما يحدث أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: أما إني قد سمعت كما سمعوا

ولكني يمنعني من الحديث عنه أني سمعته يقول: «من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» ولكني سأحدثكم بحديث حفظه قلبي ووعاه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أيّما رجل تزوج امرأة ومن نيته أن يذهب بصداقها لقي الله فهو زانٍ حتى يموت، وأيما رجل بايع رجلاً بيعًا ومن نيته أن يذهب بحقه فهو خائن حتى يموت» ورواه غيره والحديثان المرفوعان فيه مشهوران. وصهيب من السابقين الأولين رضي الله عنه.

وروى أحمد وأبو يعلى (وصحح) عن عثمان قال: ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد أني سمعته يقول: «من قال عليّ ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار».

وروى ابن سعد وابن عساكر عن محمود بن لبيد، قال: سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول: لا يحل لأحد يروي حديثًا لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر؛ فإني لم يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه إلا أني سمعته يقول: «من قال عليّ ما لم أقل فقد تبوأ مقعده من النار».

وروى أحمد والدارمي وابن ماجة وآخرون من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عني فلا يقولن إلا حقًّا وصدقًا، فمن قال عليّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار».

وقد روي عن بعض الصحابة الاعتذار بهذا الحديث المتواتر عن التحديث أو كثرته. وقد فتح الحافظ ابن عبد البر بابًا في كتاب (جامع بيان العلم) لبحث ذم الإكثار من الحديث، وقيده بقوله: دون التفهم له والتفقه فيه، قال ـ كما في مختصره:

عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال: خرجنا فشيعنا عمر إلى صرار، ثم دعا بماء فتوضأ، ثم قال لنا: أتدرون لم خرجت معكم؟ قلنا: أردت أن تشيعنا وتكرمنا. قال: «إن مع ذلك لحاجة خرجت لها، إنكم لتأتون بلدة لأهلها دويٌّ بالقرآن كدويِّ النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم » قال قرظة: فما حدثت بعده حديثًا عن رسول الله ﷺ. وعنه أيضًا قال: قال لنا: أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم. وفي رواية عن قرظة أيضًا، قال: خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لما مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا (لتكرمنا)، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لها دوي بالقرآن

كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث لتشغلوهم، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، امضوا وأنا شريككم. فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا، قال: نهانا عمر بن الخطاب.

وعن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: ألا يعجبك أبو هريرة جاء فجلس على جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يُسمعني، وكنت أسبح (تعني أنها تصلي) فقام قبل أن أقضي تسبيحي، ولو أدركته لرددت عليه أن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم. وعن أبي الطفيل قال: سمعت عليًّا على المنبر يقول: أتحبون أن يكذب الله ورسوله لا تحدثوا الناس إلا بما يعلمون.

وعن أبي هريرة أنه كان يقول: حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين: فأما أحدهما فبثثته وأما الآخر فلو بثثته لقطعتم هذا البلعوم (والبلعوم: الحلقوم) وعنه أنه قال: لقد حدثتكم بأحاديث لو حدثت بها زمن عمر بن الخطاب لضربني عمر بالدرة. اهـ

أقول: فلو طال عمْر عمر حتى مات أبو هريرة في عصره لما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة عنه، ومنها ٤٤٦ حديثًا في البخاري ما عدا المكرر.

وقد ذكر ابن عبد البر لنهي عمر وهو أمير المؤمنين عن التحديث تأويلات، منها أنه:

(إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشي عليهم الاشتغال بغيره عنه إذ هو الأصل لكل علم) وأقول: إن ما رواه في ذلك عن قرظة ينافي ذلك، فقد نهاهم عن تحديث قوم يحفظون القرآن، يفتأون يتلونه لأصواتهم به دوي كدوي النحل. ولو أراد نهيًا مقيدًا بهذا القيد لقال: لا تحدثوا إلا من حفظ القرآن. وقد عزا هذا القول لأبي عبيد قال: (وقال غيره: إنما نهى عمر عن الحديث عما لا يفيد حكمًا ولا سنة) وهذا أضعف مما قبله وقد عزاه إلى مجهول، وماذا يعني قائله بالحديث الذي لا يفيد حكمًا ولا سُنة؟ أهي الأحاديث عن شمائله ﷺ وأخلاقه؟ كيف وهي أنفع من أحاديث الأحكام الفقهية؟

ثم ذكر أن بعضهم رد حديث قرظة هذا؛ لأن الآثار الثابتة عن عمر خلافه وذكر من هذه الآثار أمر عمر أن يبلغ عنه أن الرجم مما أنزله الله على نبيه في الكتاب.

أقول: وهذا الأثر لا يصلح دليلاً؛ لأنه إنما نهى عن اشتغال الناس بالحديث عن

الكتاب الذي هو أصل الدين. فإذا ادّعى مدع أن عمر ما كان يريد أن يجعل الحديث أصلاً من أصول الدين، يمكنه أن يقول: إن حكم الرجم في رأيه من أحكام القرآن لا من أحكام الحديث غايته أن آيته نسخت تلاوتها، فالأمر بتبليغه أمر بتبليغ حكم قرآني، فلا يعارض النهي عن التحديث.[1]

ثم ذكر وجهًا آخر لرد حديث قرظة، وهو معارضة الكتاب والسنن له كقوله تعالى ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١)، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: ٧)، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢) قال: ولا سبيل إلى اتباعه والتأسي به إلا بالخبر عنه. وقد يجاب عن هذا بأن صراطه المستقيم هو القرآن والسياق يعين ذلك، وأن من يعمل بالقرآن يكون متأسيًا به لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره (كان خلقه القرآن)، وأن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة، هي ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملاً وسيرة، فلا تتوقف على الأحاديث القولية. وأما الأمر بأخذهم ما يعطيهم الرسول فهو في قسمة الفيء ونحوه ما في معناه، والحديث الذي نحن بصدده لا يعارض ذلك.

وذكر من أمثلة معارضته السنن حديث (نضّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها) بناء على جعلهم الأحاديث القولية من السنن، وهو اصطلاح للعلماء توسعوا فيه بمعنى السُنة، فجعلوها أعم مما كان يريده الصحابة من هذا اللفظ (السُنة) وهي الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل. والحديث يصلح معارضًا للنهي عن التحديث وبينهما يطلب الترجيح. ويقول ابن عبد البر: إن عمر كان يريد النهي عن الإكثار لا عن أصل التحديث، وهو كما ترى، وإن الأخذ بالمرفوع مقدم. أقول: وههنا شيء آخر وهو إقرار الصحابة لعمر على نهيه، وقد يعارضه أنهم حدثوا فلم ينتهوا، وقد مر بك أن أبا هريرة كان يحدث بعده، فكأن اجتهادهم اختلف في المسألة.

ومما ذكره ابن عبد البر عن عمر في معارضة حديث النهي قوله: (تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن)، فسوّى بينهما، وعن مورق العجلي أنه قال: كتب عمر: تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن، والجواب عن هذا يعلم مما قبله؛

---

(١) لا نتفق مع الرأي القائل بأن الرجم كان من القرآن فنسخت آيته، ولنا بحث موسع في هذا الموضوع بعنوان «تفنيد دعوى النسخ في القرآن». المؤلف

وهو أن تعلم السنة غير التحديث عن النبي ﷺ، فإن السُـنة سيرته ﷺ، وتعرف من الصحابة بالعمل وبالأخبار كنحو (من السُـنة كذا) كما كانوا يقولون، والتحديث عنه نقل كلامه كما هو المتبادر، وإن اصطلح المحدثون بعد ذلك على تسمية كل كلام فيه ذكر النبي ﷺ حديثًا وسُـنة. ومنه تسمية ابن عبد البر نفسه لرواية قرظة التي هي موضوع بحثنا حديثًا، وفسر اللحن في أثر عمر عن مورق فقال: قالوا: اللحن معرفة وجوه الكلام وتصرفه والحجة به.

ثم قال: وعمر أيضًا هو القائل: «خير الهدي هدي محمد ﷺ»، وهو القائل: «سيأتي قوم يجادلونكم بشبه القرآن فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل»، وأقول: إن هديه ﷺ ليس موضع اشتباه، وأما سُـنته فلو أريد بها هنا أقواله لكان فيها من الشبهات ما في القرآن أو أكثر؛ لأن القرآن أعلى بيانًا وقد نقل بالحرف، والحديث كثيرًا ما نقل بالمعنى. فالسُـنة لا يراد بها إلا السيرة والطريقة المتبعة عنه ﷺ بالعمل، والعمل لا تعترض فيه الشبهات. فلذلك أمر بالاحتجاج عليهم بالسنن. ومثل هذا أمر عليّ لابن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج، قال: «لا تخاصمهم بالقرآن فإن القرآن حمال ذو وجوه تقول ويقولون، ولكن حاجهم بالسنة فإنهم لن يجدوا عنها محيصًا». اهـ من نهج البلاغة.

ومن العجائب أن يغبى بعض المحدثين أحيانًا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة، فيحملوا السُـنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك، وليس لنا أن نلـــوم بعد هذا ذلك العـــالم الفرنسي المستشرق، الذي قال لي مرة: إن الصحابة كانوا يقدمون الأحاديث على القرآن وذكر لي قول عليّ لابن عباس، فقلت له: إنه لا يعني بالسنة الأحاديث فإنها ذات وجوه تحتمل تأويل المجادلين كالقرآن، وإنما هي الطريقة المتبعة بالعمل. مثال ذلك احتجاج عليّ على معاوية وأصحابه بحديث عمار (تقتله الفئة الباغية)؛ فقد أوله عمرو بن العاص فقال: إنما قتله من أخرجه. يعني عليًّا؛ ولكن لا سبيل إلى تأويل كيفية الصلاة وعددها وكيفية الحج لأنها ثابتة بالسنة. ولا يخفى أن السُّنة بهذا المعنى تشمل ما هو مفروض وما هو مندوب وما هو مستحب كما مر جوابه.

هذا، وإن المبحث كبير ولا سبيل إلى تحريره واستيفاء فروعه في هذا الجزء، فنكتفي بما تقدّم في الوفاء بما وعدنا به في الجزء الماضي. وليعلم القارئ أن هذا البحث الأصولي

بمعزل عن مسألة اهتداء المسلم بما يصح عنده من أقوال الرسول ﷺ، فتلك الأقوال هي ينابيع الحكم، ومصابيح الظلم، وجوامع الكلم، ومفخر للأمة على جميع الأمم، بل إن في الأحاديث التي لم تصح أسانيدها من البدائع، والحكم الروائع، والكلم الجوامع، ما تتقاصر عن مثله أعناق العلماء، وتكبو في غاياته فرسان الحكماء، ولا تبلغ بعض مداه قرائح البلغاء، ولا غَرْوَ فإن من الأحاديث ما صحت متونه ولم تصح أسانيده كما إن منها ما أشكلت متونه وإن سلم من الطعن رواته، وأنى لغيرنا ببعض ما عندنا من الأسانيد لأقوال حكمائهم، أو لكتب أنبيائهم، فنحن يسهل علينا من التمحيص والتحقيق ما لا يسهل على غيرنا، فليتدبر المتدبرون، وليعمل العاملون.

* * *

وعن «التعادل والترجيح بين روايات المنع وروايات الرخصة» حتى تتبين الحقيقة

كتب الشيخ رشيد رضا:

والأحاديث في باب الرخصة بكتابة الحديث أو العلم مروية عن نفر من الصحابة:

١ ـ حديث أبي هريرة (اكتبوا لأبي شاة) وهو في الصحيحين وموضوعه خاص، وروى عنه البخاري قوله: إن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب، وله حديث عند الترمذي أن النبي ﷺ أذن لرجل سيئ الحفظ بأن يستعين بيمينه.

٢ ـ حديث أنس (قيدوا العلم بالكتاب) تقدم أنه ضعيف.

٣ ـ حديث أبي بكر (من كتب عني علمًا أو حديثًا) تقدم أنه ضعيف أيضًا.

٤ ـ حديث رافع بن خديج (اكتبوا ولا حرج) تقدم أنه ضعيف أيضًا.

٥ ـ حديث حذيفة (اكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء) ضعيف أيضًا كما تقدم بل يشم منه رائحة الوضع.

٦ ـ حديث عليّ في الصحيفة وهو صحيح رواه أحمد والبخاري والثلاثة وموضوعه خاص ومنسوب إلى الوحي وحديثه (إذا كتبتم عني الحديث).. إلخ، تقدم ما فيه وكذلك حديثه (اكتبوا هذا العلم).. إلخ.

٧ ـ كتاب الصدقات والديات والفرائض لعمرو بن حزم، رواه أبو داود والنسائي

وابن حبان والدارمي وموضوعه خاص، وإنما كتب له ذلك ليحكم به إذ ولي عمل نجران.

٨ ـ حديث عبد الله بن عمرو هو أكثر ما ورد في الباب وقد جاء بألفاظ مختلفة من طريقين فيما أعلم الآن عند أحمد وأبي داود والحاكم؛ فالطريق الأول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أي عبد الله بن عمرو بن العاص فهو جده. وهذا الطريق فيه مقال مشهور للمحدثين لم يمنع بعض المتأخرين من الاحتجاج به وهو تساهل منهم. وأما المتقدمون فقد قال في الميزان: قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أهل الحديث إذا شاءوا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإذا شاءوا تركوه. يعني لترددهم في شأنه، وقال عبد الملك الميموني سمعت أحمد بن حنبل يقول: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده له أشـياء مناكير، وإنما نكتب حديثه لنعتبر به فأما أن يكون حجة فلا»، وقال أبو عبيد الآجري قيل لأبي داود: عن عمرو ابن شـعيب عن أبيه عن جده حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة. وقال ابن أبي شيبة: سألت ابن المديني عن عمرو بن شعيب فقال: ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده فإنما هو كتاب وجده فهو ضعيف. فهذا قد ضعفه لأنه اعتمد على ما رآه مكتوبًا وهو لم يروه رواية.

والطريق الثاني عن عبد الله بن المؤمل عن ابن جريج عن عطاء عنه بلفظ (قيدوا العلم) وعبد الله بن المؤمل، قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. ولا حاجة إلى مراجعة طريق ابن عساكر، فقد جزم السيوطي بضعفها، أما ما رواه عنه ابن عبد البر من قوله (ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان).. إلخ، ففي سنده ليث عن مجاهد. و ليث هذا هو ابن أبي سليم ضعفه يحيى والنسائي، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي قال: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيًا في أحد منه في ليث ومحمد بن إسحاق، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم. ذكره في الميزان وذكروا أنه اختلط في آخر عمره.

وأما ما ورد في المنع فأقواه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم عن كتاب العلم لابن عبد البر (لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن فمن كتب عني غير القرآن فليمحه) وهو في صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد، وهو أصح ما ورد في باب النهي عن كتابة الحديث والسُّنة. ولا يعارضه حديث (اكتبوا لأبي شاة) وما في معناه من الأمر على تقدير صحته.

ولا يقوم حجة على من يقول: إن النبي ﷺ نهى عن كتابة حديثه لأنه لا يريد أن يكون دينًا عامًّا دائمًا كالقرآن. ولذلك وجوه:

أحدها: أن ما أمر بكتابته لأبي شاة ـ وهو خطبته ثاني يوم فتح مكة ـ يحتمل أن يكون خاصًّا.

ثانيها: أنه كان مما قال فيه (فليبلغ الشاهد الغائب) كخطبته يوم حجة الوداع. فلما طلب أبو شاة أن يكتب له ما قاله فهم الرسول ﷺ أنه لا يتيسر له هذا التبليغ إلا إذا كتبه، ولعله كان سيئ الحفظ فأمر أن يكتب له كما طلب.

ثالثها: أن حديث النهي عن الكتابة مقيد بإبقاء المكتوب وفيه الرخصة الصريحة لمن يكتب مؤقتًا أن يمحوه، ويؤيد هذا المعنى ما رواه ابن عبد البر عن زيد بن ثابت، وابن مسعود، وعليّ، في محو المكتوب، وما رواه من قول مالك: «فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه فإذا حفظه محاه».

وهذا الوجه يصلح جوابًا عن حديث الإذن لعبد الله بن عمرو بالكتابة ويؤيده قول عبد الله: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ (أريد حفظه)، فصرح بأنه كان يكتب ليحفظ. وقد علمت ما قال أئمة الحديث في رواية حفيده عن النسخة المكتوبة. ويصلح أيضًا جوابًا عن صحيفة عليّ وكتاب عمرو بن حزم.

ولو فرضنا أن بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن بها تعارضًا يصح أن يكون أحدهما ناسخًا للآخر لكان لنا أن نستدل على كون النهي هو المتأخر بأمرين، أحدهما: استدلال من روي عنهم عن الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها، وذلك بعد وفاة النبي ﷺ، وثانيهما: عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ولو دونوا ونشروا لتواتر ما دونوه.

فعزيمة عليّ على من عنده كتاب أن يمحوه، وقول أبي سعيد الخدري: «تريدون أن تجعلوها مصاحف»، وقول عمر بن الخطاب عند الفكر في كتابة الأحاديث أو بعد الكتابة: «لا كتاب مع كتاب الله» في الرواية الأولى، وقوله في الرواية الثانية بعد الاستشارة في كتابتها: «والله إني لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا».

وقول ابن عباس: «كنا نكتب العلم ولا نُكتبه» أي لا نأذن لأحد أن يكتبه عنا، ونهيه

في الرواية الأخرى عن الكتابة وقوله الذي تقدم في ذلك، ومحو زيد بن ثابت للصحيفة ثم إحراقها وتذكيره بالله من يعلم أن يوجد صحيفة أخرى في موضع آخر ـ ولو بعيد ـ أن يخبره بها ليسعى إليها ويحرقها. وقوله الذي تقدم في ذلك وقول سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه لو كان يعلم بأنه يكتب عنه لكان ذلك فاصلاً بينهما، ومحو عبد الله بن مسعود للصحيفة التي جاء بها عبد الرحمن بن الأسود وعلقمة، وقوله عند ذلك: «إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره»، كل هذا الذي أورده ابن عبد البر وأمثاله مما رواه غيره؛ كإحراق أبي بكر لما كتبه، وعدم وصول شيء من صحف الصحابة إلى التابعين وكون التابعين لم يدونوا الحديث لنشره إلا بأمر الأمراء، يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يمحونه.

وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث، بل في رغبتهم عنه، بل في نهيهم عنه قوي عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث دينًا عامًّا دائمًا كالقرآن. ولو كانوا فهموا عن النبي ﷺ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به، ولم يكتفوا بالقرآن والسُـنة المتبعة المعروفة للجمهور بجريان العمل بها، وبهـذا يسقط قول من قال: إن الصحابة كانوا يكتفون في نشـر الحديث بالرواية.

وإذا أضفت إلى ذلك كله حكم عمر بن الخطاب على أعين الصحابة بما يخالف بعض تلك الأحاديث، ثم ما جرى عليه علماء الأمصار في القرن الأول والثاني من اكتفاء الواحد منهم، كأبي حنيفة بما بلغه ووثق به من الحديث وإن قل، وعدم تعنِّيه في جمع غيره إليه ليفهم دينه ويبين أحكامه قوى عندك ذلك الترجيح.

بل تجد الفقهاء بعد اتفاقهم على جعل الأحاديث أصلاً من أصول الأحكام الشرعية، وبعد تدوين الحفاظ لها في الدواوين وبيـان ما يحتج به وما لا يحتج به لم يجتمعوا على تحرير الصحيح والاتفاق على العمل به. فهذه كتب الفقه في المذاهب المتبعة لا سيما كتب الحنفية فالمالكية فالشافعية فيها مئات من المسائل المخالفة للأحاديث المتفق على صحتها، ولا يعد أحد منها مخالفًا لأصول الدين، وقد أورد ابن القيم في (أعلام الموقعين) شواهد كثيرة جدًّا من رد الفقهاء للأحاديث الصحيحة عملاً بالقياس أو لغير ذلك، ومن أغربها أخذهم ببعض الحديث الواحد دون باقيـه، وقد أورد لهذا أكثر من ستين شاهدًا.

الفصل الثالث

التحول الإمبراطوري وانعكاساته على التحديث

حدث الاكتساح الإسلامي الذي كانت قاعدته المدينة، والذي انطلقت منه الجيوش إلى العراق والشام ومصر، وأسقطت الدولة الفارسية العريقة، وزلزلت الدولة البيزنطية وأنهت حقبة طويلة من تبعية مصر لروما، لم يكن الأمر المثير للدهشة هو السرعة العجيبة التي تم بها هذا كله في قرابة عشر سنوات، مما لم يحدث في التاريخ بل أيضًا لأن الغزو العربي الإسلامي تميز عن كل الاكتساحات والغزوات السابقة التي قامت في العراق أيام حمورابي، أو مصر القديمة أيام تحتمس إلى حقبة الحضارة الرومانية وفرسانها وصفوف جيوشها المنتظمة، ورايات النسر المرفوعة، كانت الفتوحات الإسلامية العربية فتوحات حضارية تحمل «الكتاب والميزان» كما قال القرآن، أي المعرفة والعدل، اتسمت برحمة غير معهودة وسماحة لم توجد من قبل، ومحافظة على الأديار والرهبان، ورغبة في تقبل الآخر، كانت فتوحات للتوطن والتعايش وليست اكتساحات عسكرية تنحسر بانحسار العسكر، وقد أعطت البلاد المفتوحة لغتها ودينها، وأصبحت هذه البلاد أوطانها وسكنها العرب، حتى القاصية منها مثل إسبانيا والمغرب أو جنوب السودان ووسط إفريقيا، كما أن البلاد المفتوحة قدمت شعوبها التي اندمجت في المجتمع الإسلامي واصطنعوا لأنفسهم علاقة ولاء بالقبائل الفاتحة، ومن بين هؤلاء الموالي برز أغلبية الفقهاء، وأغلبية المحدثين، بل وحتى اللغة العربية نفسها والمفروض أن تكون الأستاذية فيها للعرب، زحف عليها الموالي وأصبح سيد العربية غير منازع من الموالي «سيبويه» ولم يثر الدهشة أن يكون صاحب هذا الاسم الغريب هو صاحب «الكتاب».

ويمكن القول دون مبالغة إن الفتوح العربية قامت بأعظم حركة مزاوجة في العالم ما بين الشعوب الغالبة والشعوب المغلوبة، فبعد بداية مرحلة التصادم، جاءت مرحلة التسالم، ثم أعقبتها مرحلة «التلاقح» الفكري التي قدمت فيها الشعوب المغلوبة التي كانت أكثر حضارة علومها، فتُرجِمت كتبٌ من الهند وفارس، ثم ترجمت الفلسفة اليونانية وظهر العرب أكثر حرصًا عليها من حرص أهلها أنفسهم، وهذه التجربة في تاريخ البشرية لم تسبق أو تلحق، ولا يمكن أن تقارن بها محاولة التقريب التي قام بها الإسكندر ما بين اليونان وفارس، ولا حركة التزويج ما بين يونانيين وفارسيات فإنها طويت مع النهاية السريعة للإسكندر.

ولكن هذه الصورة الفريدة من «العولمة» المبكرة تضمنت أيضًا عناصر سلبية أوهنت من وحدة المجتمع وسمحت بدخول أجناس من كل شعوب العالم من تُرك وديلم ومن فارس وإيران وبيزنطة ومصر والهند وإفريقيا، ولكل هذه الأجناس رواسبها وتراثها الحضاري ومللها ونحلها، ومن يقرأ كتاب «الملل والنحل» للشهرستاني يعجب مما حفل به المجتمع الإسلامي، إن بلدة صغيرة مثل «سلمية» في سوريا كانت تضم من الملل والنحل ما يكفي لبلبلة دولة، وإن «جبل عامل» في لبنان كان معقل الفكر الشيعي، وإن البصرة كانت باب العراق المنفتح على الهند وفارس، ومنها دخلت أفكار زرادشت وماني، وكان المتنبي يجري حصانه مسافات شاسعة في صميم الوطن الإسلامي، «ولكن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان»، بينما كان موسى بن ميمون يتنقل من بغداد إلى قرطبة، فيكون مسلمًا في بغداد ويهوديًا في قرطبة، ويكتب العبرية بحروف عربية.

كان المجتمع الإسلامي يعيش في «فوضى خلاقة» تسمح لكل صاحب فكر بجانب من الحرية بحيث يمكن أن تظهر «القدرية» جنبًا إلى جنب «الجبرية»، و«المرجئة» جنبًا إلى جنب «الخوارج»، و«الشيعة» جنبًا إلى جنب «السُـنة»، وتنبثق عن «السُـنة» «المعتزلة»، بينما يخلع شيخ المعتزلة ثوبه في المسجد ويعلن أنه «خلع» المعتزلة كما خلع ثوبه.

ووجد من النساء اللائي:

يخبئن أطراف البنان من التقى ويسعين شطر البيت معتمرات

كما وجدت الوقاح الصريحة:

أنا والله أصلح للمعالي وأمشي مشيتي وأتيه تيها

أمكن عاشقي من لثم خدي وأعطي قبلتي من يشتهيها

ورمى ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» أئمة المعتزلة النظَّام وأبي هذيل العلاف وهشام ابن الحكم وثمامة بأشنع التهم، مما يوحي بأن الأمر ليس أمر حرية فكر، ولكن تحلل من التزام، فإن لم يكن صادقاً فيما رواه، فهذا ما يمثل شنآن العداوة بين الفرق الإسلامية، ووسط هذا جميعًا تظهر مجموعة غامضة تحمل اسم إخوان الصفا، وتقول: إن الشريعة دنستها الغشاوات وأفسدتها الضلالات ولا يغسلها إلا الفلسفة اليونانية التي تمثل الحكمة وتعبر عن فكرها في أربعة مجلدات كبيرة كلها نقل من الفلسفة اليونانية، وقد تأثر الفكر الإسلامي بأفكار أرسطو «المعلم الأول»، وتحدث ابن رشد عن أفلاطون وأرسطو كما يتحدث أشد المعجبين «بالمعجزة اليونانية»، ووصل أثره إلى الفقه، بل والتوحيد، وقال الغزالي في كتابه «المستصفي» وهو من مراجع أصول الفقه: «إن من لا يلم بالمنطق لا يوثق بعلمه أصلاً»، وأفرد له صفحات طوال في مقدمته.

أين هذا المحيط المتلاطم الأمواج المتعدد التيارات من عالم المدينة التي كانت الأصل؟ كانت المدينة ساذجة، طبيعية تعيش على الفطرة وما يهدي إليه الفكر المستقيم، وما كان هناك مشاكل، وقد وَلِيَ عمر القضاء لأبي بكر فظل عامًا لا يأتيه متقاض، وكان من يقترف إثمًا يسعى بنفسه إلى الرسول ﷺ، يقول: «طهرني»، وفي مقابل هذا كان الرسول ﷺ يقول لمن جاء بزان ليوقع عليه الحد: «لو سترته بثوبك لكان خيرًا لك»، وكان القاضي يلقن المتهم الإنكار! بينما المتهم يصر على العقوبة.

كان التحول الإمبراطوري من التعدد والكثرة والتناقض والتعقد بحيث فرض ضروراته على المجتمع، وكان من هذه الضرورات «وضع الحديث».

ذلك أن هذا المجتمع رغم كل امتداداته والتواءاته وانعطافاته وانحرافاته ومذهبياته مجتمع إسلامي، الشرعية فيه هي الشرعية الإسلامية هي شرعية القرآن، ولما تعددت القضايا والمشكلات الناتجة من الاهتمامات المتعددة للناس كان هناك حاجة ماسة لضبطها على أساس شرعي، والأساس الشرعي هو القرآن، ولكن القرآن لا يعالج التفاصيل، ولكن الكليات، ولم يكن المناخ يسمح باستخلاص الأحكام الفرعية من القرآن نفسه، فهذا ما تولته السُنة عندما عهد إليها ببيان ما أنزله القرآن، ويدخل

فيه تفصيل ما أجمله، ولكن السُنة أيضًا كانت عاجزة لأنها كانت سُنة مجتمع المدينة الساذج الذي لا يعرف قضايا مجتمع العواصم الكبرى بملايينها من مختلف الجنسيات والمستويات، فلم تسعفهم السُنة التي توارثوها عن المدينة، ومن ثم تكاثفت الجهود لاستكشاف أحاديث تتضمن الأحكام المناسبة منسوبة إلى الرسول ﷺ، وبهذا تكتسب الشرعية.

كان الحاكم في حاجة إلى تقنين الشريعة، واقترح ابن المقفع على المنصور في رسالته «الصحابة» وضع هذا التقنين، وأراد أبو جعفر المنصور نفسه اتخاذ «الموطأ» قاعدة لهذا التقنين، ولكن مالك ـ صاحب الموطأ ـ رفض، وأقنع المنصور بأن أهل كل مصر قد انتهى إليها علم فهي تحكم به فدعها، كانت ـ الشريعة وقتئذ ـ حرة، يقضي فيها مجتهدون أحرار، وكان من شأن هذا أن يوجد اختلاف، وكان هذا يرضي المجتهدين، كما كان يرضي الجمهور، لأن الاجتهاد مفتوح وأصحابه كثر، فكان من لا يعجبه حكم مجتهد يجد ما يعجبه عند مجتهد آخر، ولكن هذا كان ضد ما تريده الدولة التي تريد قانوناً يسري على الجميع ويريحها، على أن التطور أراحها إلى حد ما فقد كان لابد «للفوضى الخلاقة» أن تنتهي إلى قرار، وكان القرار هو إغلاق باب الاجتهاد والاكتفاء بالمذاهب الأربعة.

إن هذا لم يحل مشكلة عدم وجود أحكام فيما كان بين الناس من سُنة، وقد رأينا في الفصل السابق أن الاتجاه المقرر أيام الرسول ﷺ كان هو عدم كتابة الأحاديث والإقلال من الرواية، وتحريم تدوينها، وهكذا أصبحت القضية الملحة هي استكشاف الأحاديث بأي طريقة وانبعث لهذا مجموعة من العلماء جعلوا مهمتهم استكشاف الأحاديث والجري وراءها وركوب الصعب والذلول، ونجحوا بالفعل في العثور على بعض تابعي التابعين ممن حفظوا بعض الأحاديث، ولكنها لم تكن كافية، وفي الحقيقة أن فكرة البحث عن أحاديث كانت غير سليمة، فمن غير المعقول أصلاً أن الرسول ﷺ تحدث بمائة ألف حديث تعالج أحكامًا في القضايا المتعددة لهذا المجتمع «الكوزموبوليتاني»، وأن هذه الآراء كانت مخبوءة في مكان ما مثل المومياوات والآثار التي خلفها المصريون القدماء واستكشفها المستكشفون.

أمام هذه الوقائع كان الحل الوحيد هو وضع الأحاديث.

وكانت فكرة وضع الأحاديث رغم ما يبدو من بشاعتها قد مورست بالفعل من قبل مجموعة أطلق عليها «الوضاع الصالحون»، ولم يكن في سلامة إيمانهم مطعن، ولكنهم وجدوا أن الناس انصرفوا عن القرآن إلى فقه أبي حنيفة فوضعوا أحاديث في فضل كل سورة، فمن حفظ سورة كذا بنى الله له بيتاً في الجنـة، ومن حفظ سورة كذا غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومن قرأ سورة كذا سقطت ذنوبه وأصبح كيوم ولدته أمه.. إلخ، ولما تنبه بعض الناس إلى هذا العمل ولاموا الذين قاموا به قائلين «تكذبون على رسول الله» ردوا نحن نكذب لرسول الله ـ أي لحساب رسول الله وما جاء به من الذكر المبين ـ ولعلهم اعتقدوا أن هذا من الاجتهاد المباح الذي يثاب عليه.

وهذه السابقة توضح لنا كيف أن غاية تبدو حسنة تؤدي إلى وسيلة سيئة.

كان المجتمع الإمبراطوري بملايينه يحتاج إلى أحكام مقننة تحقق مقتضيات الدولة الإمبراطورية، وكان نظام الحكم الذي فرض ديكتاتورية سياسية، ولا يقبل معارضة، قد فتح الباب على مصراعيه لهذه الملل والنحل والمذاهب وكأنه رأى أنها تشغل الناس عن محاسبة الحاكم وتستهلك طاقاتهم في مجادلات نظرية ومذهبية، وأنها تنقلهم من عالمهم السيئ إلى عالم آخر تحتدم فيه الأفكار، ولهذا فإنه تقبّل الحريات المذهبية، ولكنه في الوقت نفسه كان بحاجة إلى قوانين تخرس المعارضة باسم الدين، وكان لابد للفقهاء أن يحققوا هذا للحاكم كائناً من كان، وكان أتقى فقيه، وهو الإمام أحمد بن حنبل الذي يمثل السلف الصالح يقرر ضرورة التسليم للحاكم حتى وإن كان ظالمًا، وقد لقي على يدي المأمون والمعتصم ما أشفى به على الهلاك، ومع هذا فإنه لم يكن يقر الثورة على الحاكم، وكان الإمام أبو حامد الغزالي ـ الذي لا يمكن أن تمتد إلى تقواه وورعه شائبة شك ـ يقرر ضرورة الطاعة للمغتصب مادام قد وصل إلى الحكم بالفعل؛ لأن الثورة عليه تؤدي إلى الفتنة الكبرى، وتحدث في «الإحيـاء» بكلمات تقطر أسى عن هذه الضرورة المؤلمة، فإذا كان الأئمة من مثل الإمام أحمد بن حنبل والإمام الغزالي رضخوا أمام ظلم الحكام، فهل يعسر على فقهاء السلطان أن يضعوا أحاديث تقرر طاعته وتعطيها الصفة الشرعية من نوع: «أطع الأمير وإن غصب مالك وضرب ظهرك»، كما لم يكن عسيرًا أن يقرروا حد الردة لا ليطبقوه على المرتد، فهذا ترف فكري، ولكن على كل من «جحد معلومًا من الدين بالضرورة»، فهنا يمكن أن تجد مائة تهمة تضعها تحت مفهوم «المعلوم

من الدين بالضرورة» بما في ذلك الثورة على الحاكم باعتبار أن القرآن يقرر «أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ»، فأي مخالفة للحاكم تعد جحدًا لما جاء به القرآن.

لا يمكن فهم نشوء وتضخم ظاهرة الوضع إلا عندما نتفهم حالة المجتمع الإسلامي من كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا عندما نتعرف على عوامل كانت تدفع هذه الظاهرة دفعًا، وتجعل لها ضرورة التعرف على قانون العرض والطلب أو بتعبير أدق الطلب والعرض بمعنى أنه عندما توجد حاجة إلى أمر ما بحكم الأوضاع والملابسات والعوامل العديدة التي تتضافر لذلك، فلابد أن تظهر الوسيلة التي تحقق هذا، وإذا كان الأثر يقول «لكل ساقطة لاقطة» فقد يكون الأدعى أن وجود «لاقطة» لابد وأن يؤدي إلى ظهور «الساقطة»، وقد ترى مصداقية ذلك في تضمين الأفلام السينمائية لبعض مناظر الرقص أو العري، فإذا سألت مخرجيها ومنتجيها قالوا: «الناس عاوزة كده»، أو أن يكون ظهور راقصة ذائعة أو مهرج مشهور في أحد الأفلام سببًا في التهافت عليه، ويتم هذا بطريقة تلقائية لأن الضرورات ما أن تدخل من الباب حتى تخرج القيم من الشباك، وكما يقول الحديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) إن إيمانه تبخر بتأثير الشهوة الجامحة، ومن ثم يقوم بها، وقد يندم بعدها إذا كانت هذه الضرورة عابرة، أما إذا كانت دائمة فيمكن في هذه الحالة أن يوجدا معًا الشهوة والإيمان على ما في ذلك من تناقض ويمارسان بالتبادل، للإيمان وقته وللشهوة وقتها طبقاً لمذهبهم، وقد يتبجح بعض أصحاب ذلك أن هذا هو ما يحدث في الزواج، وفي غيبة التقوى توضع الأحاديث بكل قوة، ودون تردد بأحكام وتقنية لتحقق الهدف المطلوب، فإذا كان المطلوب مثلاً إرهاف حاسة التقوى وردع الناس عن ارتكاب الذنوب، فإن أفضل المداخل لذلك وضع أحاديث تبدأ بعذاب القبر وأخوف ما تخافه هو النار وتنتهي بعذاب النار، ذلك لأن الناس أخشى ما تخشاه هو «الموت»، فإذا اقترن الموت بعذاب فإن هذا يبلغ بالأثر إلى أقصى مداه ويحقق المطلوب منه وهو الردع، والمفارقة أن هذا الوضع لا يبدو لأصحابه جريمة ولكن فضيلة، لأن الوسيلة وإن كانت وبيلة، فإن الغاية وهي إرهاف الحاسة الإيمانية نبيلة، وبالطبع يفوتهم أن النبل لا يمكن أن يؤتي بالإرهاب والتخويف.

وانظر إلى براعة الإخراج وقد صور للميت شجاعًا أقرع يضربه ضربة يسمعها كل

الثقلين إلا الإنسان! أو كيف يضغط القبر على شاغله ضغطة يتحول بها جنبه الأيمن إلى الأيسر والأيسر إلى الأيمن.. إلخ، هذا أقرب إلى الإخراج الفني من الرواية النبوية.

* * *

مناخ الاستحلال:

أشرنا فيما سبق إشارات عامة إلى العوامل التي جعلت وضع الحديث ضرورة، وجرأت الناس على وضعه، ولكن يبدو أن هذه النقطة بالذات تحتاج إلى تجلية أكثر، لأن القارئ العادي الذي تربى على تقديس السلف يصعب عليه أن يسلم بوقوع هذا الوضع الوبائي الذي انزلقت إليه قبيلة «حدثنا»، ولا يمكن أن يقتنع إلا عندما نقدم إليه الظروف والملابسات التي عمقت فكرة «الاستحلال»، وبالتالي مهدت السبيل لظهور ألف ألف، أي مليون حديث كان يلم بها أحمد بن حنبل.

يجب أن نعلم أن الكيد للإسلام قد ظهر مع الأيام الأولى لإعلان الرسول ﷺ دعوة الإسلام، وبدأ هذا الكيد باضطهاد فقراء ومستضعفي المسلمين اضطهادًا مروعًا أدى إلى استشهاد أبي عمار بن ياسر وأمه، ودفع المسلمين لأن يهاجروا إلى الحبشة مرتين، وظل لمدة ١٣ عامًا وختم بمؤامرة محكمة على الرسول ﷺ اشترك فيها شاب من كل قبيلة أعطوه سيفاً حتى يضيع دمه بين القبائل، وعندما أفلت الرسول وهاجر إلى المدينة ظهر في المدينة فئتان ناصبا الإسلام العداء، الأولى فئة من المنافقين وعلى رأسهم عبد الله بن أبي ـ زعيم الخزرج ـ الذي كانوا يعدون له التاج ليولوه ملكاً للعرب عندما جاء الرسول ﷺ فانهار مشروعهم واضطغنوا هؤلاء المنافقين ضغناً داميًا للرسول ﷺ الذي حرمهم الثمرة عندما حانت ساعتها واستهدفوا أن يلغوا في القرآن ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾ (فصلت: ٢٦)، ولكنهم عجزوا عن ذلك، لأن القرآن محفوظ في الصدور، مثبت على كل ما يمكن الكتابة عليه من ورق أو جلد أو عظم.. إلخ، ولأن أي لغو في القرآن سيتضح إذ يرفضه الإعجاز اللغوي، ولهذا عمدوا إلى وسيلة بديلة هي وضع أحاديث ملفقة عن سور مفتقدة، وآيات ضائعة وإضافات في السياق، وأنا أزعم أن شيئاً من هذا قد حدث في عهد الرسول ﷺ، ولكن لم يعلن إلا بعد ذلك، كما كان من شأنهم أن يدينوا بالإسلام صبحًا ويعلنون الردة عنه مساءً ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ

ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾ (آل عمران: ٧٢)، وكان عميد المنافقين هو عبد الله بن أبي، وهو الذي قال ﴿لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾ (المنافقون: ٨)، وهو الذي أشاع شائعة الإفك التي نسبوها للسيدة عائشة، ولو قلنا إنه وشيعته وضعوا تلك الأحاديث التي تنتقص من القرآن، ووضعوا لها سندًا يرقى إلى عائشة أو عبد الله بن عمر.. إلخ، ولم يعلنوها إلا عندما احتدمت الضغينة بين المسلمين واختلط الحابل بالنابل، فأظهروها على حياء حتى جاء الوقت الذي استكشفها المحدثون واعتمدوها وضموها إلى ما جمعوه، ولم يثر ما فيها من نكر حاستهم الإيمانية التي كانت قد تبلدت لكثرة ما عراها من صدأ وانحراف، لو قلنا ذلك لما ابتعدنا عن الحقيقة كثيرًا.

والفئة الثانية من الذين أرادوا الكيد للإسلام هم اليهود الذين تمنوا أن لا يظهر رسول عظيم في غير سلالة إسرائيل، ومع أن القرآن الكريم تحدث عنهم واعترف بسبقهم، وأن الرسول ضم اليهود المتحالفين مع الأنصار والمهاجرين في «أمة واحدة للمسلمين دينهم ولليهود دينهم»، فقد غلبت عليهم شقوتهم ودأبوا على الكيد للإسلام والتآمر مع وثني قريش وزعموا لهم أن دينهم أفضل من الإسلام وتعاونوا مع المشركين في حرب المسلمين حتى قضى عليهم الإسلام في بني قريظة وخيبر.

وكان أثر اليهود في «دس» أقاويل وأحاديث والتأثير على ما جاء به الإسلام قويًا وصريحًا في حالات كثيرة، كما في محاولتهم التأثير على عمر بن الخطاب، إذ دفع إليه أحد من بني قريظة بصحيفة يقرأها.

ولدينا روايتان عن هذه الواقعة تضمنهما مسند الإمام أحمد بن حنبل:

الأولى: عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أتى النبى ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه النبى ﷺ فغضب فقال: «أمتهوكون فيها يا بن الخطاب؟ والذى نفسى بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذى نفسى بيده لو أن موسى حيًا ما وسعه إلا أن يتبعني».

والثانية: عن عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إلى النبى ﷺ، فقال يا رسول الله إنى مررت بأخ لى من قريظة فكتب لى جوامع من التوراة، ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه رسول الله. قال عبد الله: فقلت له ألا ترى ما بوجه

رسول الله ﷺ، فقال عمر: رضينا بالله ربًا وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولا، قال: فسُري عن النبي ﷺ، ثم قال: والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم إنكم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين[1].

وفي موقعة اليرموك ضم المحدث الدقيق والذي يعد من أوثق الرواة في الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص حمل زاملتين (ناقتين) من أحاديث أهل الكتاب، ولسنا نعلم على وجه التحقيق هل اختلطت هذه الأحاديث بأحاديث صحيفته القديمة التي كان يسميها الصادقة أم لا.. ولكن السيدة عائشة عندما علمت بذلك تطرق إليها الشك، ولم تعد تأخذ حديثه مأخذ التسليم.

ونحن لا نعلم كم سيدة من بني قريظة سبيت ودخلت البيت المسلم، وما أحدثت فيه من تخريب، ولا كم فتى لم يقتل لأنه لم يكن قد بلغ الحلم عاش بين المسلمين، والله أعلم بما أحدثه، إن آثار ذلك هي مما لا يدونه التاريخ، ولكن يكون له مع هذا أثر كبير.

إن حركة الردة التي أعقبت وفاة الرسول ﷺ والتي كادت أن تشمل كل العرب ـ باستثناء المدينة ومكة ـ دلت على أن هؤلاء الأعراب ما دخلوا الإسلام إلا رهبًا ورغبًا وليس إيماناً وتسليمًا، وأنه ما أن توفى الرسول ﷺ حتى أرادوا أن يعودوا إلى أعرافهم القبلية متحررين من الالتزام بدولة الخلافة، ولولا حزم أبي بكر لما عادوا، ولما توطد الإسلام في موطنه.

ولم يكد عمر يطعن ـ وطعنه في حد ذاته ينم عن مؤامرة فارسية ـ حتى بدأ الوهن وحدثت تلك الحوادث المأساوية، وانشقاق مجموعات إسلامية وثورتهم على الخليفة عثمان، وحضورهم إلى المدينة ومحاصرتهم عثمان حتى حالوا دون وصول الماء إليه، ثم هجومهم عليه وقتله وهو يقرأ في مصحفه وزوجته تذب عنه حتى أطارت السيوف بنانها، إن هذا لابد أن ينم عن فساد دخل الجماعات ودفعها دفعًا إلى تلك الأعمال المنكرة التي ما كان الإسلام يقبل أن تمارس مع يهودي أو نصراني، ناهيك بخليفة المسلمين، وصهر الرسول ﷺ.

وتكررت المأساة مع تولي عليّ وهو ابن عم الرسول وزوج ابنته ووالد الحسن والحسين

---

(١) الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للشيخ البنا، ص ١٧٥، ج١.

وهو فارس الإسلام وفقيهه، إذ ثار عليه فريق من جيشه وأرادوه على أن يرضى بالتحكيم وأن يختار أبو موسى الأشعري حكمًا، ثم شعروا بخطئهم فاعتزلوا الجيش ونزلوا في حروراء وسيوفهم على عواتقهم ثم شعروا بخطئهم، ولما اعتزم عليّ أن يرسل أبا موسى الأشعري للتحكيم جاءه اثنان من الخوارج، فقالا: «تب عن خطيئتك»، وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم، فقال: قد كتبنا بيننا وبينهم كتابًا وعاهدناهم، فقال أحدهما: ذلك ذنب ينبغي التـوبة عنه، فقال عليّ ليس بذنب، ولكنه عجز في الرأي وقد نهيتكم، فقال الثاني: لئن لم تدع تحكيم الرجال لأقاتلنك أطلب بذلك رحمـة الله ورضوانه، فقال له عليّ تبًا لك ما أشقاك كأني بك قتيلاً تسفى عليك الريح، فقال: وددت أن قد كان ذلك، فقال له عليّ: إنك لو كنت محقاً كان في الموت تعزية عن الدنيا، ولكن الشيطان قد استهواكم، فخرجا يتناديان «لا حكم إلا لله»، فقال عليّ: «كلمة حق أريد بها باطل».

ناهيك عن الوقائع المروعة، عندما حارب نصف المسلمين نصفهم الآخر في «صفين»، وعندما برزت عائشة في هودجها لتصبح غرضًا تصوب السهام إليه، فهل هناك انتهاك للحرمات أعظم من هذا؟ وأي حرمة أعظم من حرمة أم المؤمنين؟! وأي حرمة أعظم من علي بن أبي طالب؟ كيف توجه السهام إلى عائشة، وكيف يجابه علي بن أبي طالب بهذه المعارضة «المبدئية»؟ لولا أن الأمور قد التبست تمامًا على أصحابها حتى أصبح المعروف منكرًا والمنكر معروفاً.

لقد وصل الهوان درجة جعلت واصل بن عطاء يرفض شهادة أحد الذين كانوا في جيش معاوية أو جيش عليّ على باقة بقل، لأنه يعلم أن أحد الجيشين مخطئ، ولكن لا يقطع بأيهما، ومن ثم رفض شهادة أي منهما.

وختمت هذه الصفحة المروعة بما أثبت أن المحرمات قد زالت تمامًا عندما أطلق على عهد «الملك العضوض» عام «السُنة والجماعة»!!

فانظر إلى قلب المفاهيم إلى أي حد وصل؟!

بدأ معاوية عمله بأن أمر بسب عليّ على المنابر، وهذه سابقة لم تعهد، ولم يكن لها أي داع، وهي تدل تمامًا على أن ما عرف به معاوية من حلم وكياسة زالا تمامًا أمام هيمنة السلطة، كما أن استمرار ذلك حتى عهد عمر بن عبد العزيز يدل على استخذاء الأمة.

إن هذه السُـنة القبيحة قدمت بعض أفراد قبيلة «حدثنا» مثل حريز بن عثمان (المتوفى ١٦٣ هـ)، رأس النواصب الحريزية، فقد جاءَ في (تهذيب التهذيب): عن إسماعيل بن عياش قال: كان حريز يسب عليًا ويلعنه!! وقيل ليحيى بن صالح: لِمَ لمْ تكتب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليًا سبعين مرة!! وفي (تاريخ بغداد)، و (تهذيب الكمال) عن جرير أن حريزًا كان يشتم عليًّا على المنابر، ومع ذلك قال ابن عدي: حريز من الأثبات في الشاميين، ووثقه القطان وابن معين، وقال الذهبي في (الميزان) كان متقناً ثبتاً، وحكى عن معاذ بن معاذ أنه قال: لا أعلم أني رأيت شاميًا أفضل منه! وعن أبي داود: سألت أحمد عنه، فقال: ثقة ثقة ثقة، وعن أبي حاتم: لا أعلم بالشام أثبت منه!! واعتمد روايته أصحاب الصحاح الستة عدا مسلم، أما البخاري فروى عنه في (صحيحه) حديثين.

وكذلك يسار بن سبع أبو الغادية الجهني، اتفق المحدثون على أنه الذي باشر قتل الصحابي الجليل (عمار بن ياسر)، قال ابن حجر في (تعجيل المنفعة): «كان إذا استأذن على معاوية وغيره يقول: قاتل عمار بالباب، يتبجح بذلك»، ومع ذلك جعله أحمد بن حنبل في مسنده من أصحاب المسانيد من الصحابة وروى عنه عدة روايات، روى له البغوي، وأدخله ابن حبان في الثقات، وبجله الذهبي في (سير أعلام النبلاء).

وبسر بن أرطأة، قاتل المسلمين بأمر معاوية في اليمن وغيرها، والمشهور بقتل طفلي عبيد الله بن العباس في أحد مساجد صنعاء مما أصاب أمهما بالجنون، ومع ذلك اعتبره في الصحابة كل من أحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وأبي داود وابن حبان والدارمي، وبالتالي اعتمدوا روايته في كتبهم ولم يترددوا في الترضية عنه.

* * *

ولا يقل سوءًا أن معاوية أدخل في الخلافة مبدأ الوراثة الذي دمرها من الداخل، ومن سوء حظه أن ابنه يزيد كان آخر واحد يصلح ليكون خليفة، وكانت توليته هي أول ضربة في بناء الخلافة الأموية، خاصة وأنه جاء بطاغية ولاه رقاب الناس هو زياد بن أبيه الذي أعلن مانيفستو الإرهاب:

* «حرام عليّ الطعام والشراب حتى أسويها بالأرض هدمًا وإحراقاً».

* «.. وأني أقسم بالله لآخذن الولي بالمولى والمقيم بالظاعن والمقبل بالمدبر والمطيع

بالعاصي والصحيح منكم بالسقيم حتى يلقى منكم الرجل أخاه فيقول: «انج سعد.. فقد هلك سعيد».

* «.. إياي ودلج الليـــل، فإني لا أوتي بمدلـج إلا ســفكت دمـه».

* أيها الناس: إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم زادة نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا فلنا عليكم السمع والطاعة.

«وأيم الله إن لي فيكم لصرعى كثيرة، فليحذر كل امرئ منكم أن يكون من صرعاي».

وهلك زياد، ولكن خلف ابناً «عبيد الله» لا يقل سوءًا ولا شرًا ولا إقدامًا على انتهاك الحرمات، وحسبنا مأساة كربلاء التي رأس جيشها عمر بن سعد بن أبي وقاص وأبوه هو أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن خيرة الصحابة. فما أسمى الأب وما أسفل الابن، هذه الحرب التي أريد بها إبادة النسل النبوي، وقيل إن عمر بن سعد أمر أن تطأ الخيل أجساد القتلى، وإن استبعد ابن كثير ذلك، ولم تبق كربلاء من نسل الحسين إلا على الصغير والمريض الذي لم يكن قد بلغ الحلم، واحتضنته أخته زينب ودافعت عنه بينما كان عبيد الله بن زياد يقول: «دعوني أقتله، فإنه بقية هذا النسل، فأحسم به هذا القرن، وأميت به هذا الداء وأقطع به هذه المادة»، وعليٌّ هذا هو عليّ زين العابدين الذي منه اتصل النسل النبوي.

ويحمل رأس الحسين شقي من أتباع الحاكم وهو يقول:

املأ وطائي فضة وذهبًا   قتلت خير الناس أمًا وأبًا

فهذا التعس تملكه حب المال وسيطر عليه حتى ليعترف أنه قتل خير الناس أمًا وأبًا.

وتصور كيف حارب مسـلم بن عقبة المري قائد الجيش الأموي أهل المدينة ـ الأنصار ـ الذين أووا ونصروا وآثروا على أنفسهم ومكنوا للإسـلام؛ عندما تنكرت له وتآمرت عليه قريش، لقد أعمل السيوف قتلاً وأباحها ثلاثة أيام انتهكت كل الحرمات ثم أجبر من بقى على أن يبايع على أنهم «خول يزيد»، وكان سر هذه العداوة المحتدمة أن الأنصار هم الذين هزموا قريش في بدر وقتلوا عظماء أمية.

هل هناك استحلال للمحرمات أسوأ وأفظع من هذا؟

وهلك يزيد وهلك جباره الأول ثم جباره الثاني ابن الجبار الأول، وجاء عبد الملك بن مروان الذي قال: من قال لي اتق الله قطعت عنقه.

جاء عبد الملك بجباره الحجاج بن يوسف الذي ألقى خطبته التي لا تقل إرهابا عن خطبة زياد:

إني لأرى رءوسًا قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها

وقضى على ملك بني أمية ظلمها وجبروتها، وظهرت الخلافة العباسية التي تسترت وراء «الرضا من آل محمد»، ولكن وصية إبراهيم الإمام (أي إمام هذا؟!) لأبي مسلم: «أنت منا رجل من أهل البيت احفظ وصيتي، انظر هذا الحي من اليمن فأكرمهم واسكن بين أظهرهم، فإن الله لا يتم هذا الأمر إلا بهم واتهم ربيعة في أمرهم، وأما مضر فإنهم العدو القريب الدار، فاقتل من شككت فيه، وإن استطعت أن لا تدع بخراسان من يتكلم بالعربية فافعل، وأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله».

وعمل أبو مسلم بهذه الوصية ويقال إنه قتل ستمائة ألف.

لعلنا قد قدمنا صورة للمجتمع الإسلامي فترة تحوله الإمبراطوري، وما كان يعج ويطفح به من ملل ونحل وتيارات ومذاهب وجبروت في الحكم، قهر الإرادات وأذل النفوس، وأبعدها عن التمسك بالحق وهيأتها لكي تصانع المجتمع وتعايشه وتسلك مسالك الاستحلال والنفاق والاستخذاء.. إلخ.

* * *

من العوامل التي تواءمت مع مناخ الانحلال أن قبيلة «حدثنا» جعلت التجميع هدفها الحاكم، وهو القاسم المشترك الأعظم لها، فكلهم «جماعون» هدفهم الأول هو «التجميع»، وبالطبع ففي هذا الهدف يكون من يجمع أكثر أفضل ممن يجمع أقل.

من شأن هذا الهدف أن يفرض على أصحابه خلائق وطبيعة تتواءم مع الهدف من ناحية قدر ما تتواءم مع مناخ الاستحلال؛ لأننا إذا استهدفنا الكم فلابد أن نتسامح في «النوعية»، وإلا فما الذي يجعل أبي هريرة ـ وهو راوية الإسلام كما يقولون ـ يستمع إلى كعب الأحبار ويضع كلامه في حديثه؟ وما الذي يدفع عبد الله بن عمرو بن العاص

وهو صاحب صحيفته التي كان يسميها «الصادقة» لأن يعود من حرب اليرموك بملء زاملتين (ناقتين) من حديث أهل الكتاب؟

تكييف الطبيعة البشرية:

في السطور السابقة أوضحنا كيف أن العوامل السياسية بالدرجة الأولى قد أوجدت مناخ الاستحلال الذي سهل للمحدثين وضع الأحاديث استجابة لمقتضيات العهد وضروراته واستسلامًا لضغط الحكام سواء كان ترغيبًا أو ترهيبًا، ونريد الآن أن ننتقل إلى درجة أخرى، تلك هي أن استمرار هذا المناخ بضغوطه على فئة معينة فإنه يؤدي في النهاية إلى تكييف الطبيعة البشرية لهذه المجموعة بحيث تتلاءم تمامًا مع الوضع الجديد، وبانتفاء كل قوى المعارضة أو طردها إلى ركن قصي في اللاشعور، وبعد أن كان مناخ الاستحلال يجعلها «تستحل» وضع الأحاديث، فإنها بعد فترة تضع الأحاديث من تلقاء نفسها دون طلب أو ضغط من الحاكم، ويحدث لديها مثل ما حدث لكلاب بافلوف الذي تعود أن يقدم الطعام لكلابه مع دق الجرس، وبعد فترة معينة لم يعد يقدم طعامًا، ولكن يدق الجرس فيجري لعاب الكلب كما لو كان الطعام أمامه، وكل مجموعة من البشر توضع في ظروف استثنائية لمدة طويلة ومستمرة.

وما دامت هذه الظروف الاستثنائية، وضروب القسر والضغط محتومة، وممارسة عليها، فإنها تكيف نفسها للتلاؤم مع البيئة الجديدة حتى لا تهلك وكما يكيف الجسم نفسه عند فقد عضو فتعمل الحواس الأخرى، فكذلك تدفع غريزة الحياة الغلابة في النفس الإنسانية إلى الاستجابة للوضع الاجتماعي وتكييف النفس على أساسه، بل وقد تزيد فتبدع له فلسفة الخضوع والاستخذاء.

وهي المرحلة التي عبر عنها شوقي عندما قال:

قد تعيش النفوس في الضيم حتى لترى الضيم أنها لا تضـــــــام

ولا يقف الأمر عند السلبية أو الاستكانة، أنه يأخذ طابعه الإيجابي عندما تتطلب الظروف ذلك، وهذا هو ما يحدث للجنود الذين ينخرطون في المؤسسة العسكرية من الجندي حتى الضابط فكلهم يتصرفون تلقائيًا كما عودتهم المؤسسة بنظم الضبط والربط

والتمارين الطويلة والمستمرة، بحيث لا يكاد يرى الجندي ضابطاً حتى يرفع يده بالتحية العسكرية، وإذا صدرت الأوامر إليه بإطلاق الرصاص، أطلقه! ولو على آله وإخوانه، وإذا قيل له: «اضرب ياعسكري»، شرع عصاته وأخذ يضرب بلا رحمة، وإذا طلب إليه اقتياد عشرة أو عشرين من الشحاذين أو الباعة المتجولين، قادهم دون أن ينـال منه حالتهم البائسة وفقـرهم المدقـع، وإذا ارتفع صوت البروجي نفذت إشارته بطريقة لا شعورية، كأنما هو صوت القضاء والقدر! فعندما حاول الخديو توفيق ورياض باشا تهدئة ثائرة الجنود المتمردة في الآلاي الثالث قبيل مظاهرة عابدين (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) المشهورة، وأطال معهم الحديث، ضرب البروجي نوبة «سونكي ديك»، فركب الجنود فورًا السونكي في رءوس بنادقهم، وكانت هذه الحركة انتصارًا باهرًا للأوامر المجردة ولسلطة البوق على كل العواطف الشخصية والمشاعر الخاصة، والتي ولابد أثارها حضور سيد البلاد الشرعي، واسترضائه للجنود.

ولقد نتصور أن بيئة عظيمة الانحطاط كتلك التي يعشش فيها البغاء كفيلة بتحطيم كبرياء أصحابها وقتل كل أنواع الاعتزاز في نفسهم، ولكن الواقع خلاف ذلك، فمع أن البغيَّ في شهورها الأولى ترزح تحت شعور الضعة والانحطاط ويأكلها الندم والألم، إلا أن إرادة الحياة الغريزية، وفعل البيئة المستمر ينقذانها من هذا الألم الجدير بالقضاء عليها، ويوجدان لها أنواعًا من الاعتزاز والكبرياء ويجعلانها تتقبل هذه الحياة، بل وتتحمس لها وتتمسك بها (مادامت تعلم أنها محتومة عليها لتلك الأسباب التي تحتم البغاء في المجتمعات المنحلة)، فلا تلبث الفتاة الطاهرة الغريرة أن تنقلب إلى بغي لعوب ثم إلى «معلمة» صناع تتفنن في شئون مهنتها التعسة، وتجعل همها إيقـاع البريئات المسكينات في شباكها، فإذا تحدث إليها متحدث عن الشرف والضمير أو رغب في إنقاذها، ولو حتى بالزواج لرفضت، فقد مرنت حواسها ونفسها على هذا النوع من الحياة، ولا تستطيع أن تغيره أو ترغب في بعض كوامن الندم التي استكانت وتكومت في جزء قصي من لاشعورها وانغمرت تحت أكداس الحاضر.

وعندما يفرض على السجين أن يظل في سجن خمسة عشر عامًا، فإن الشذوذ الجنسي لا يُعد شذوذاً وإنما أمرًا مقضيًا، وقد يكون بعض هؤلاء المسجونين ممن دخلوا السجن في جرائم «شرف» كما يقولون، أي قتل لرجل اتهم بعلاقة جنسية مع أخته أو زوجته، وقد يكون القتل لأخته أو زوجته نفسها، أو قد يكون عضوًا بجمعية إسلامية آمنت

بالعنف، وفي النهاية قد يجد كل منهما نفسه وقد أصبح «زوجة» لمجرم عاتٍ، وما استهوله في البداية يصبح دأبًا في النهاية.

وهذا التكييف للطبيعة البشرية وانتقالها من حال إلى حال، ومن النقيض إلى النقيض، هو وحده الذي يفسر لنا سر وجود مئات الألوف من الأحاديث الموضوعة، فإن استمرار العوامل السياسية والدينية التي أشرنا إليها قرناً بعد قرن كيفت في طبيعة المحدثين بحيث تحولوا من مناخ الاستحلال إلى مناخ الوضع التلقائي.

على أن هذا لم يحدث إلا بعد مرحلة طويلة أخذ فيها وضع الحديث شكلاً تدريجيًا.

* * *

من ترخص إلى ترخص:

بدأت الرحلة التي انتهت بوضع الحديث بمرحلة متسارعة من الترخصات، كل ترخص كان يسلم لآخر حتى انتهى إلى الوضع الصريح.

فمع أن الفقهاء قرروا أن مرتبة العلم اليقيني والضروري والقطعي هو ما جاءت به نصوص القرآن والمتواتر من الحديث والحكم العقلي الذي يدخل في إطار المسلمات مثل الثلاثة أكثر من الاثنين والاثنين نصف الأربعة، إلا أنهم عادوا فقرروا أن هناك علمًا بغلبة الظن أو رجحان صدق القضية، ووقع ذلك في القلب موقع القبول، وذلك في كل قضية دليل صحيح على قبولها، ولكن بقى احتمال ضئيل لعدم الثبوت، ولكنه فيما رأى المحدثون لا يمنع القبول.

وواضح التنازل فإن الظن بأسره مما لا يمكن أن يبنى عن قواعد ومبادئ وأحكام يفترض أن تتطلب يقيناً، وقد استخدم القرآن ظن ومشتقاتها بمعنى يغلب عليه الظن الباطل:

﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا﴾ (الجن: ١٢).

﴿وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ (القصص: ٣٩).

﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ (الجاثية: ٣٢).

﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾ (الأنعام ١١٦).

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ﴾ (يونس: ٣٦).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ ﴾ (الحجرات: ١٢).

﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ﴾ (النجم: ٢٨).

إن هذه الإشارات القرآنية - وهي قليل من كثير - كان من شأنها أن تحيك في صدور الذين قضوا بالصحة واليقين «بغلبة الظن»، ولكن الشقة بينهم وبين القرآن كانت قد بعدت فوهن أثرها على حين تحكمت فيهم وهيمنت عليهم إرادة «حدثنا».

واشترطوا في الحديث الصحيح أن يرويه ثقـة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث، عالمًا بما يحيل معاني الحديث عن مثله، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه إلى آخر ما اشترطه الإمام الشافعي في الرسالة، وكذلك الشروط الثمانية التي اشترطها الإمام أبو حنيفة في الحديث الصحيح.

ومع أن الحديث الصحيح حتى لو اتبع معايير الشافعي وشروط أبي حنيفة لا يعد صحيحًا إلا بمعنى غلبة الظن، لأنه ليس قرآناً ولا حديثاً متواترًا، فإنهم ذهبوا إلى أن كل حديث أحادي صحيح تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها أو طعن فيه، فإنه يفيد العلم واليقين سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما، وطبقاً لهذا فإن كل ما جاء عن نسخ القرآن أو إخبار بالمغيبات يجب الالتزام به - علمًا وعملاً - بدعوى أن «الأمة تلقته بالقبول من غير نكير منها، ولا طعن فيه» وإنكار أبو مسلم الأصفهاني للنسخ اعتبر خروجًا وشذوذاً؛ وبالتالي فإن تحفظ هذا «الواحد على الذي تلقته الأمة بالقبول.. إلخ»، يرفض ولا يعتد به.

كما أنهم أخذوا يتحايلون على شروط الصحيح بالتسامح بالنسبة للراوي كأن يكون مستورًا أو كان الحديث مرسلاً، وهل اجتمعت فيه كل هذه الشروط أو انتفى بعضها، وقد جاء في البخاري ومسلم أحاديث جماعة من الضعفاء، وارتأى بعض العلماء أنه لا عيب في ذلك.

أما الحديث الحسن فهو الذي يختل فيه شرط الصحيح اختلالاً يسيرًا لا يضر، فهو وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، وإذا تعددت طرق الحديث الحسن فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح، ولكنه يسمى في هذه الحالة الصحيح لغيره.

وقال النووي في مقدمته على صحيح مسلم: «والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء».

فنحن نرى هنا أن الحديث الحسن ألحق بالصحيح ولا يغير هذه الحقيقة أن يكون «صحيحًا لغيره» وبهذا أصبح كما قال النووي «عليه مدار أكثر الحديث».

أما الضعيف فهو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن، كما قال النووي وابن الصلاح أو هو ما نقص عن درجة الحسن كما قال ابن دقيق العين «إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة فقد أوصل أنواع الضعف ابن حبان إلى تسعة وأربعين نوعًا وبلغ العراقي في شرح الألفية إلى اثنتين ومائة».

وقال الفقهاء إن الحديث الضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، وهذا الأخير هو الذي عناه ابن تيمية وهو الذي قال عنه بعض العلماء «الحديث الضعيف أحب إليّ من القياس».

ودافع بعض المحدثين عن أحاديث ضعيفة وأثبتوا الطرق التي ترفعها إلى درجة الحسن أو حتى الصحيح، قال المحدث الشعراني تلميذ الحافظ السيوطي في الميزان: «وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه وألحقوه بالصحيح تارة، والحسن تارة أخرى».

وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرًا في كتاب (السنن الكبرى) للبيهقي، التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم، فإنه إذا لم يجد حديثاً صحيحًا أو حسناً يستدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد مقلديه يروي الحديث الضعيف من كذا وكذا طريقاً، ويكتفي بذلك ويقول: «وهذه الطرق يقوي بعضها بعضًا».

ويقول الإمام النووي في بعض الأحاديث: «وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة، فمجموعها يقوي بعضها بعضًا، ويصير الحديث حسناً ويحتج به».

وفي عون الباري نقلاً عن النووي أنه قال: «الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقي عن الضعف إلى الحسن ويصير مقبولاً معمولاً به».

ونقل أبو عبد الله بن منده عن أبي داود ـ صاحب السنن ـ أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

❊ ❊ ❊

وكأن هذا لم يكن كافيًا، إذ ارتأى العلماء عدم قصر الحديث على ما نسب إلى النبي ﷺ، ولكن أيضًا ما نسب إلى الصحــابي والتابعي، واعتبروا أن ما نسب إلى الرسول مرفوع، وما نسب إلى الصحابي موقوف، وما نسب إلى التابعي مقطوع.

وقال النووي: إن الأثر يطلق على المروي مطلقاً، سواء كان عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي.

كما ذهبوا إلى أن السنة عند المحدثين هي بمعنى الحديث والخبر والأثر على رأي الجمهور، كما تطلق على سُـنة الخلفاء الراشدين، وكذلك تطلق على أعم من ذلك عند التقييد.

وارتأى المحدثون الأخذ بفتوى الصحابي.

قال الحافظ بن حجر ـ رحمه الله ـ: «الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث».

وقال الحافظ السيوطي عقبه: «فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع».

❊ فالمرفوع: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف.

❊ والموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

❊ والمقطوع: ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل.

وقال الإمام عبد الحي اللكنوي: «والتحقيق عند أرباب هذا الفن أن الخبر مرادف للحديث».

وقال العلّامة محمد السماحي: «مذهب الجمهور أن الخبر والحديث متساويان تعريفاً فيعمان، ما أضيف إلى النبي ﷺ وما أضيف للصحابة والتابعين».

وقد ذكر الإمام النووي في التقريب في النوع السابع من أنواع علوم الحديث أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر.

وذكر شيخ الإسلام ابن حجر في شرح النخبة: «أن أهل الحديث يطلقون الأثر على الموقوف والمقطوع أيضًا.

وقد قال الإمام النووي عند شرحه لقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «ودلت السُـنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) ما نصه».

أما قوله: «الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ فهو جار على المذهب المختار الذي قال المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجماهير الخلفاء وهو أن الأثر يطلق على المروي مطلقاً سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي».

وقال الإمام اللكنوي: «أما الأثر فهو لغة البقية في الشيء، يقال أثر الدار لما بقي منها. واصطلاحًا، هو المروي عن رسول الله ﷺ وعلى آله وسلم أو عن صحابي أو عن تابعي مطلقاً، وبالجملة مرفوعًا كان أو موقوفاً عليه جمهور المحدثين من السـلف والخلف، وهو المختار عند الجمهور كما ذكره النـووي في شرح صحيح مسلم: «وبهذا المعنى سمي الحافظ الطحاوي كتابه «بشرح معاني الآثار» مع أنه شرح فيه الأحاديث المرفوعة أيضًا.

وللطبري كتاب سماه «تهذيب الآثار» مع أنه مخصوص بالمرفوع وما ذكر من الموقوف فبطريق التطفل والتبع، ومنه قولهم «الأدعية المأثورة» لما جاء عن رسول الله ﷺ وعلى آله وسلم انتهى.

والخلاصة أن الحديث في مصطلح الجمهور كما قال العلامة السماحي هو: «ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين» انتهى (الاقتباس من أسباب اختلاف المحدثين)(١).

وهناك مجالات أخرى للترخص تقبلها المحدثون كالإرسال والتدليس، فيروي

---

(١) أسباب اختلاف المحدثين للأستاذ خلدون الأحدب، ص (٢١ ـ ٢٣) الجزء الأول بتصرف، نشر الدار السعودية، جدة.

التابعي مثلاً حديثاً عن رسول الله ﷺ دون وصله بالصحابي الذي روى عن الرسول، أو يروي الصحابي حديثاً لم يسمعه هو بالذات عن الرسول ولكنه سمعه من صحابي آخر عن الرسول، وهذا النوع من الإرسال هو ما سنعالجه هنا، لأن المحدثين وإن اختلفوا في قبول المرسل إلا أنهم تقبلوا ـ فيما يشبه الإجماع ـ مرسل الصحابة.

وقد يهون أمر الإرسال إذا علمنا أن اتصال الرواة في الفترة ما قبل التدوين هو مما لم يكن موضوعًا لتحقيق وكل ما أمكن التثبت منه هو ما بين راو كالبخاري وشيخه كالحميدي، أما هل كان هناك اتصال ما بين الرواة واحدًا مع الآخر بعد الحميدي حتى الراوي عن الرسول فليس هناك توثيق، وكان على المتأخرين أن يفترضوه افتراضًا ما لم يكن هناك دليل على عدم الصلة بين راويين كموت أحدهما قبل ولادة الثاني.

وعلى هذا فقد تكون معظم الأحاديث التي وصلتنا مرسلة دون أن نعلم.

وليس الخطأ في الإرسال الكذب ـ كما توهم المحدثون ـ فإن مظنة الكذب مستبعدة عن الصحابة، ولكن نقل الحديث من سامع إلى راوٍ ومن راوٍ إلى سامع خاصة عندما تتكرر العملية، وقد تكررت بالطبع قبل التدوين عدة مرات لابد وأن يؤدي إلى نوع من التحريف قد يغير المعنى المقصود نتيجة لسوء السمع أو سوء الفهم خاصة مع جواز ـ أو قل حتمية ـ الرواية بالمعنى.

أما التدليس فهو كما يرى البزار على قسمين:

(١) تدليس الإسناد.　　　　(٢) تدليس الشيوخ.

والأول هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه أو كما يعرفه ابن الصلاح: «هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه قد لقيه وسمع منه».

واعتبر البعض أن حديث الرجل عمن لم يدركه، مثل مالك بن أنس عن سعيد بن المسيب، وسفيان الثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا أنه تدليس.

ويقول مؤلف «أسباب اختلاف المحدثين»: وهذا القول هو أوسع الأقوال، والقول به يترتب عليه أمر خطير وهو أن أحدًا من العلماء لم يسلم من التدليس في قديم العصر ولا حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين لم يوجد لهما

شيء من هذا كما قاله الحافظ بن عبد البر: «وكان دليلهم أن الذين حدثوا عمن لم يدركوا كمالك بن أنس عن سعيد بن المسيب، وسفيان الثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه كان يمكنهم لو شاء أحدهم أن يفعل، أن يسمي من حدثه فسكوته عن ذكر من حدثه مع علمه نوع من التدليس».

وبهذا التعريف نفهم ما قيل عن سفيان الثوري: «كان سفيان الثوري إمامًا في الحديث، وفي رواية أمير المؤمنين في الحديث، وكان مع ذلك يدلس»، وما رمى به مالك من التدليس.

وروى الخطيب في الكفاية عن الفضل يعني ابن موسى يقول: قيل لهشيم ما حملك على هذا؟ يعني التدليس، قال: إنه أشهى شيء!

والنوع الثاني من التدليس هو تدليس القطع (كما سماه الحافظ بن حجر)، ويسمى أيضًا تدليس الحذف، وهو أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ أو يأتي بها ثم يسكت ناويًا القطع [أسباب اختلاف المحدثين] ص ٢٨٦.

والتدليس ـ خاصة تدليس الإسناد ـ مكروه كراهية ذهب بها صاحب اختلاف المحدثين إلى كراهة التحريم، وقال: «وقد ذمه أكثر أهل العلم»، قال شعبة بن الحجاج: «التدليس أخو الكذب»، وقال حماد بن زيد: «التدليس كذب»، ثم ذكر حديث النبي ﷺ (المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور)، قال حماد: «لا أعلم المدلس إلا متشبعًا بما لم يعط»، وقال شعبة: «لأن أزني أحب إليّ من أن أدلس».

وكان عبد الله بن المبارك يقول: «لأن نخر من السماء أحب إليّ من أن ندلس حديثاً».

وقال سليمان بن داود المنقري: «التدليس والغش والغرور والخداع والكذب تحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد».

وقال أبو أسامة: «خرب الله بيوت المدلسين ما هم عندي إلا كذابون» [الكفاية] ص ٣٥٦.

ويفترض مع هذا أن يُستبعد حديث المدلس من الاحتجاج، وأن يجرح المدلس، ولكن الحقيقة أن ثمة ثلاثة أقوال:

الأول: أن التدليس جرح للمدلس مطلقاً.

والثاني: قبول خبر المدلس.

والثالث: أن المدلس إذا كان لا يروي إلا عن ثقة استثني عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه، وهذا الأخير هو مذهب أكثر أئمة الحديث كما قال الحافظ بن عبد البر في التمهيد.

وواضح أن نزعة الترخص والتساهل دخلت، وأن عامة الحديث لم تخل من درجة من درجات التدليس ـ كما قلنا عندما أشرنا إلى النوع الأول الذي قالوا عنه ـ كما ذكرنا ـ إن أحدًا من العلماء لم يسلم من التدليس في قديم الدهر [بما في ذلك مالك، وهو النجم في الحديث بتعبير الشافعي]، وإذا وضعنا في تقديرنا ما جاء في هذا الفصل بدءًا من التشدد أولاً ثم الترخص بعد ذلك لتفهمنا الكثير من المفارقات التي يحفل بها الحديث، كأن يوجد من الأئمة متساهلون ومتشددون، فمن المتساهلين سفيان الثوري الذي قال عنه الحافظ السخاوي: «أما سفيان الثوري فكان يترخص على سعة علمه وشدة ورعه، ويروي عن الضعفاء حتى قال فيه صاحبه شعبة: «لا تحملوا عن الثوري إلا عمن تعرفوه، فإنه لا يبالي عمن حمل»».

وكأن هذا لم يكن كافيًا فإن عددًا من الفقهاء أجاز وضع الأحاديث بطريقة ملفوفة أو غير مباشرة، قال أبو العباس القرطبي في شرح صحيح مسلم «أجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي يدل عليه القياس الجلي إلى رسول الله نسبة قولية فيقولون في ذلك قال رسول الله ﷺ كذا» ولهذا تجد كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين.

ويروى عن أبي لهيعة ـ كما أخرج في الحلية ـ عن رجل من الخوارج: «إن هذه الأحاديث ديـن فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هوينا أمرًا صيرنا له حديثاً»، فإذا كان عدوى الوضع أصابت الخوارج ولديهم الكثير من التقوى والورع، فما بالك بأهل التساهل والترخص.

وقال خالد بن زيد سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول: إذا كان كلام حسن لم أر بأسًا من أن أجعل له إسنادًا، انظر شرح النووي لمسلم ج ١ ص ٣١.

* * *

طوفان الوضع:

إذا كان مناخ الاستحلال قد فتح واسعًا الباب أمام الموضوعات، فإن طبيعة قبيلة «حدثنا» كان فيها شيء يسهل هذا ويفسح له المجال، وقد عرف عنهم نوع من الغفلة والسذاجة، كما أن حماستهم البالغة للتجميع دفعت بهم ـ بصرف النظر عن عوامل الاستحلال ـ إلى الكذب سواء كان هذا الكذب نتيجة لكثرة الرواية أو النسيان والخطأ، أو كان لتحقيق التكاثر المطلق، وهناك أكثر من أثر نص فيه على هذا المعنى. قال عبد الرحمن بن مهدي: «فتنة الحديث أشد من فتنة المال والولد، لا تشبه فتنته فتنة، كم رجل يظن به الخير قد حملته فتنة الحديث على الكذب»، يقول ابن رجب تعليقاً على ذلك: «يشير إلى من حدث من الصالحين من غير إتقان وحفظ فإنما حمله على ذلك حب الحديث والتشبه بالحفاظ فوقع في الكذب على النبي ﷺ، وهو لا يعلم ولو تورع واتقى الله لرأى الكف عن ذلك فسلم».

واتهمهم عدد من العلماء بالجهل، ومن ذلك ما قاله عمر الكلبي:

إن الرواة على جهل بما حملوا ... مثل الجمال عليها يحمل الودع

لا الودع ينفعه حمل الجمال لـه ... ولا الجمال بحمل الودع تنتفع

وكلما كان المحدث أموق كان عندهم أنفق، وإذا كان كثير اللحن والتصحيف كانوا به أوثق، وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حدة وعسرة في الحديث تهافتوا عليه.

وتكرر مثل هذا النقد لدى المتأخرين كالذي صرح به الحافظ الذهبي خلال القرن الثامن للهجرة، ذلك أنه نقد المحدثين المتأخرين وقال: «إن غالبهم لا يفقهون، ولا همة لهم في معرفة الحديث ولا في التدين به، بل الصحيح والموضوع عندهم بنسبة، إنما همتهم في السماع على جهلة الشيوخ وتكثير العدد من الأجزاء والرواة، لا يتأدبون بآداب الحديث ولا يستفيقون من سكرة السماع، معذور سفيان الثوري إذ يقول: لو كان الحديث خيرًا لذهب كما ذهب الخير، صدق والله وأي خير في حديث مخلوط صحيحه بواهيه! وأنت لا تفليه ولا تبحث عن ناقليه ولا تدين به، بالله خلونا! فقد بقينا ضحكة لأولي المعقولات يطنزون بنا: هؤلاء هم أهل الحديث؟ نعم ماذا يضر

ولو لم يبق إلا تكرار الصلاة على النبي ﷺ لكان خيرًا من تلك الأقاويل التي تضاد الدين وتطرد الإيمان واليقين وتردي في أسفل السافلين»[1].

فلذلك ما رآه التابعون وتابعوهم في الحديث، وهو أنه من الشر المتزايد وقد وصوا بالابتعاد عنه وعدم الانشغال فيه، الأمر الذي لم يلتزم به أصحاب الصحاح، إذ رأوا الخير في الاشتغال به والعمل على تكثيره.

وصور لنا أبو هريرة الذي يمكن أن يعد شيخ قبيلة المحدثين سر إكثاره الحديث أن رسول الله ﷺ قال في حديث يحدثه يومًا: «إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي جميع مقالتي ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول، فبسطت نمرة عليّ حتى إذا قضى مقالته جمعتها إلى صدري فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء».

وأدت بأبي هريرة رغبته في الإكثار والتجميع لأن يأخذ عن كعب الأحبار، ولم يكن الأمر أمر حديث أو اثنين، ولكنه كان حديثاً مستطيلاً إلى الدرجة التي يتوهم البعض أن أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ بينما هو يحدث عن كعب وأساطيره، ومن ذلك ما جاء عن بسر بن سعيد أنه قال: اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله ﷺ.

وكان عكرمة راوي ابن عباس المشهور وصاحب حديث «من بدل دينه فاقتلوه» متهمًا، وكان سعيد بن المسيب يرفضه، وروي عن ابن عمر أنه قال لنافع: «لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس»، وكذا كان مالك لا يرى عكرمة ثقة، ويأمر أن لا يؤخذ عنه، وقال القاسم إن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية، وكان عكرمة يرمى بثلاث قضايا، أحدها الكذب، وثانيها أنه يرى رأي الخوارج، وثالثها أنه يقبل جوائز الأمراء.

وحتى مالك نفسه فإنه قال: «كثير من هذه الأحاديث ضلالة، لقد خرجت مني أحاديث لوددت إني ضربت بكل حديث منها سوطين، وإني لم أحدث به». (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر).

---

(١) مشكلة الحديث للأستاذ يحيى محمد، ص ٩٩.

وتحدث ابن قتيبة عن المحدثين ـ وهو من أكثر المتحمسين لهم ـ فقال: «قد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب وفي الغريب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب، لأنهم رأوهما حقًا، بل جمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ليميزوا بينهما، ويدلوا عليهما.

وربما نسي الرجل منهم الحديث قد حدث به، وحفظ عنه ويُذاكر به، فلا يعرفه، ويخبر بأنه قد حدث به، فيرويه عمن سمعه منه، ضنًا بالحديث الجيد، ورغبة في السُنة، كرواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

قال ربيعة ثم ذاكرت سهيلاً بهذا الحديث، فلم يحفظه، وكان بعد ذلك يرويه عني عن نفسه عن أبيه عن أبي هريرة.

وكرواية وكيع وأبي معاوية عن ابن عيينة حديثين:

أحدهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، قال حدثنا محمد بن هارون قال: حدثنا إبراهيم ابن بشار قال: حدثنا ابن عيينة عن أبي معاوية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ (الطور: ٩) قال: تدور دورًا.

وعن عمرو عن عكرمة في قول الله تعالى: ﴿مِن صَيَاصِيهِمْ ﴾ (الأحزاب: ٢٦) قال الحصون.

فسئل ابن عيينة عنهما، فلم يعرفهما، وحدث ابن عيينة بهما عنهما عن نفسه.

وروي ابن عُلية عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمر بن عبد العزيز أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً فسأل عنه ابن عيينة فلم يعرفه، ثم حدث به بعد عن ابن علية عن نفسه.

وأما طعنهم عليهم بقلة المعرفة لما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف، فإن الناس لا يتساوون جميعًا في المعرفة والفضل، وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب.

على أن المنفرد بفن من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره.

وليس على المحدث عيب أن يزل في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزل في الشعر.

وإنما يجب على كل ذي علم أن يتقن فنه إذا احتاج الناس إليه فيه، وانعقدت له الرئاسة به[1].

ليس لنا أن نعجب إذن إذا كانت البلبلة المذهبية والنظرية سواء في الفقه أو الاعتقاد وزحف الملل والنحل الذي ترك آثاره، ثم عسف الحكام جيلاً بعد جيل من معاوية حتى نهاية الخلافة المزعومة، هذا القهر الذي قضى على الإرادة بقدر ما فرض الاستخذاء والتسليم، ثم طبائع قبيلة «حدثنا» النفسية كانت بحكم استهدافها الكم والعدد والتجميع مهيأة للترخص شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى الكذب وإلى وضع الحديث، نقول لا يحق لنا أن نعجب إذا شاهدنا أكداسًا وتلالاً من الأحاديث ترتفع أعدادها من مئات الألوف حتى وصل إلى المليون عند الإمام أحمد بن حنبل.

ولم يكن عجبًا أن يشتهر شخص بالصلاح ويتهم في الوقت نفسه بوضع الحديث، فقد قيل إن أحمد بن محمد الفقيه المروزي كان أصلب أهل زمانه في السُنة وأذبهم عنها وأقمعهم لمن خالفها، ومع هذا فقد كان يضع الحديث، ومن ذلك أنه وضع في فضائل قزوين نحو أربعين حديثاً، وكان يقول إني أحتسب في ذلك.

وورد عن الزهاد والصالحين الكثير من الوضع حتى قال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث.

وهناك من فسر بعض الوضع بأنه لم يكن من الكذب المتعمد، بل من الخطأ في نقل الحديث، فقد ورد في صحيح مسلم أن يحيى بن سعيد القطان قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.

وفي خبر آخر عنه أيضًا: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

وفي خبر آخر قوله: ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث، لكن مسلمًا علق على ذلك، وقال: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

وقيل إن وهب بن حفص كان من الصالحين وقد مكث عشرين سنة لا يكلم أحدًا، ومع ذلك وصفه أبو عروبة بأنه كان يكذب كذبًا فاحشًا.

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٢١٣ ـ ٢٧٦، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٧٤ ـ ٧٧ بتصرف.

وروي عن أبي هريرة من أن النبي ﷺ قال: من حدث عني حديثاً هو لله رضا فأنا قلته وبه أرسلت، ولهذا السبب أجاز بعض الكرامية وضع الأحاديث الخاصة بكل من الثواب والعقاب ترغيبًا للناس.

وكان هشام بن عروة يقول: إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في شك. كما أن الشافعي كان يقول: كل حديث لا يوجد له أصل في حديث الحجازيين فهو واه وإن تداولته الثقات، وذهب الكثير من الحجازيين إلى المنع من الاحتجاج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن لـه أصل بالحجاز، حتى قال قائلهم وهو مالك بن أنس: نزلوا أحاديث أهل العـراق بمنزلة أحاديث أهل الكتـاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقيل لآخر: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة، قال: إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا، وقد كان مالك يقول: والله ما استوحش سعيد بن المسيب ولا غيره من أهل المدينة لقول قائل من الناس، ولولا أن عمر بن عبد العزيز أخذ هذا العلم بالمدينة لشككه كثير من الناس.

قال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث، وهناك من فسر بعض الوضع بأنه لم يكن من الكذب المتعمد، بل من الخطأ في نقل الحديث، فقد ورد في صحيح مسلم أن يحيى بن سعيد القطان قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، وفي خبر آخر عنه أيضًا: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث. لكن مسلمًا علق على ذلك وقال: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

وذهب قوم إلى وضع الأسانيد لكل كلام حسن، فعن محمد بن سعيد أنه قال: لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسنادًا، ونقل عن سليمان بن عمرو النخعي أنه كان يضع الأحاديث كما يضع لكل مسألة وحديث إسنادًا، ومن ذلك أنه كان في حجره كتاب فيه مصنف ابن أبي عروبة وهو يركب عليه الأسانيد ويقول حدثنا خصيف وحدثنا حصين، وفي مناسبة أخرى أنه كان يصرح في جملة من الأحاديث أنه ليس منها شيء إلا وعنده فيه إسناد، وقال يحيى بن معين أخبرني رجل أنه نزل عليه سليمان بن عمرو النخعي وكان عنده أصحاب الحديث يومًا وهو يملي عليهم، فاطلعت فإذا في حجره كتاب من كتب أبي حنيفة وهو يملي عليهم خصيف عن سعيد بن جبير وسالم عن سعيد، يعني أنه يضع لكل مسألة إسنادًا.

وجاء عن عفان أنه قال: كتبت عن حماد بن سلمة عشرة آلاف حديث وما حدثت منها بألفي حديث، وكتبت عن وهيب أربعة آلاف ما حدثت منها بألف حديث، وكتبت عن عبد الواحد بن زياد ستة آلاف ما حدثت منها بألف.

وذكر الكيا الهراسي أن مقدار أحاديثه كانت ٧٠٠٠ ثم أخذ العدد يتناقص عنده إلى ٧٠٠ حديث.

قال سليمان بن بلال: لقد وضع مالك «الموطأ» وفيه ٤٠٠٠ حديث، فمات وهي ١٠٠٠ حديث ونيف، يخلصها عامًا عامًا بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الديـن.

كما ذكر عتيق الزبيري بأن ما وضعه مالك في «الموطأ» هو على نحو من ١٠٠٠ حديث فلم يزل ينظر فيه ويسقط منه حتى بقي هذا، ولو عاش قليلاً لأسقطه.

وجاء أن يحيى بن معين قال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث، فعلق أحمد بن عقبة على ذلك وقال: وإني أظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف، كما سئل ابن معين: أيفتي الرجل من مائة ألف حديث؟ قال: لا، وتكرر السؤال: من مائتي ألف.. من ثلاثمائة ألف؟ قال: لا، فسئل: من خمسمائة ألف؟ فقال: أرجو، كما جاء عن عليٍّ بن المديني أنه قال: تركت من حديثي مائة ألف حديث فيها ثلاثون ألفاً لعباد بن صهيب، وجاء عن أبي أسامة أنه كتب بيده مائة ألف حديث، وجاء عن أبي زرعة أنه قال: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف حديث، كما جاء عن ابن حنبل أنه قال بأن هذا الفتى ـ يعني أبا زرعة ـ قد حفظ ستمائة ألف حديث.

وقال ابن عقدة إن أقل شيخ سمعت منه له عندي مائة ألف حديث، فقال له بعض الحاضرين: أيها الشيخ نحن إخوة أربعة قد كتب كل واحد منا عنك مائة ألف حديث، وقيل إنه ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث، وإن البعض سمع من عبد الله بن عمر القواريري مائة ألف حديث.

كما جاء عن أبي بكر بن أبي دارم أنه كتب عن أبي جعفر الحضرمي مطيَن مائة ألف حديث، وجاء عن محمد بن المسيب أنه قال: كنت أمشي بمصر وفي كمي مائة جزء وفي كل جزء ألف حديث، وقال: كتب في عصرنا جماعة بلغ المسند المصنف على

تراجم الرجال لكل واحد منهم ألف جزء، منهم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصفهاني وأبو علي الحسين بن محمد ابن أحمد الماسرجسي.

وأظهرت كتب المسانيد التي ظهرت في القرنين الثالث والرابع والخامس مدى تضخم الأحاديث، وقد أصبح معظمها مفقودًا، وفي نظرنا أن هذا يعود إلى ركاكة معظمها مما لم يصمد للتطور، فقد قيل إن مسند أبي يوسف بن شيبة الذي يتضمن مسانيد لعدد من الصحابة، وقيل إن نسخة مسند أبي هريرة منه قد شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء، وكذا مسند ابن شاهين البغدادي الذي يحتوي على ألف وستمائة جزء، ومسند الحسين الماسرجسي النيسابوري الذي يحتوي على ألف وثلاثمائة جزء، وقدر أنه لو كتب بخطوط الوراقين لكان في أكثر من ثلاثة آلاف جزء، وقيل إنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه.

وقال ابن داسة سمعت أبا داود يقول: كتبت عن النبي ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها هذه السنن فيها أربعة آلاف وثمانمائة حديث، لكنه كان يذكر الحديث الضعيف ويصرح بضعفه، وكان يترجم على كل حديث بما استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده.

وروي عن البخاري أنه قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح.

نقل عن أحمد بن حنبل قوله: صح من الحديث سبعمائة ألف حديث.

وقال مسلم صنفت هذا المسند الصحيح من ثلثمائة ألف حديث، وقال الحاكم في المدخل كان الواحد من الحفاظ (تأمل قوله كان الواحد من الحفاظ) يحفظ خمسمائة ألف حديث.

وفي النهاية نجد الإمام أحمد بن حنبل يعرف ألف ألف حديث، وقال الإمام الصرصري في لاميته عن الإمام أحمد:

حوى ألف ألف من أحاديث أسندت ... وأثبتها حفظاً بقلب موصل

أجاب على ستين ألف قضية ... بأخبرنا لا من صحائف نقل

وقد عقب أحد الكتّاب على ذلك بأنهم «كانوا يريدون بهذه الأعداد العظيمة

ما يشمل السُـنة وآثار الصحابة والتابعين أو أنهم كانوا يريدون طرق الحديث المتنوعة، وقد يكون الحديث واحدًا ولكن طرقه تجعله مائة؛ لأنهم كانوا يقولون: «لو لم نكتب الحديث الواحد من عشرين وجهًا ما عرفناه».

ويستطرد هذا الكاتب: «وفي صيد الخاطر للحافظ ابن الجوزي في فصل ١٧٥ جرى بيني وبين أصحاب الحديث كلام في قول الإمام أحمد صح عن رسول الله ﷺ سبعمائة ألف حديث، فقلت له: إنما يعني الطرق، فقال: «لا المتون»، فقلت هذا بعيد التصور، ثم رأيت لأبي عبد الله الحاكم في كتاب المدخل إلى كتاب الإكليل كلامًا، فعجبت كيف خفي هذا على الحاكم، وهو يعلم أن أجمع المسانيد الظاهرة مسند أحمد وقد طاف الدنيا مرتين حتى حصله، وهو أربعون ألف حديث منها عشرة آلاف مكررة» (كتاب نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، تأليف عبد الحي بن عبد الكبير الكناني الإدريسي الحسني الفاسي)، ص ٢٠٤، ج ٢.

لم يكن هناك شك في أن هذه الألوف المؤلفة حتى من وضع قبيلة «حدثنا»، وأنها لم تصل إلينا، وأغلب الظن أن هذه الأقاويل عن مئات الألوف من الأحاديث هي نفسها ادعاء بعيد عن الصحة والسلامة، فإن القليل الذي وصلنا من هذه الألوف المؤلفة أثار الشك وبث الريب، فكيف لو كان لها حقيقة أو أصل كافٍ لإثارة الشك، وقد حاول اثنان من كبار الكتاب أولهما ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» وتحقيق توافق ما بين المعاني المتضادة، وحاول الدكتور محمد أبو شهبة في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» الدفاع عن الأحاديث التي انتقدها الشيخ محمود أبو رية في كتابه «أضواء على السُـنة المحمدية» فلم يوفقا وأثبتا أن إيمانهما هو بالأشخاص والأسانيد وليس بالمعاني أو المتون.

المراجع

كل الشواهد السابقة موثقة وتعود إلى المراجع التالية:

(١) الموضوعات.
(٢) الكفاية في علم الرواية.
(٣) صحيح مسلم.
(٤) المدخل إلى الأكليل.
(٥) مقدمة ابن الصلاح.
(٦) البغدادي (تاريخ بغداد).
(٧) أدب الإملاء والاستملاء.
(٨) الجامع لأخلاق الراوي.
(٩) المحدث الفاصل.
(١٠) الرازي (تقدمة المعرفة).
(١١) النيسابوري (معرفة علوم الحديث).
(١٢) العسقلاني (النكت على كتاب ابن الصلاح).
(١٣) سير أعلام النبلاء.
(١٤) الأندلسي (الأحكام في أصول الأحكام).
(١٥) التعديل والتجريح.
(١٦) ابن حجر (طبقات المدلسين).
(١٧) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم.
(١٨) تحقيقات وأنظار في القرآن.
(١٩) الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار.

(٢٠) انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك.

(٢١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.

(٢٢) توضيح الأفكار.

(٢٣) تاريخ المذاهب الإسلامية.

(٢٤) الرسالة المستطرفة.

(٢٥) موطأ الإمام مالك.

(٢٦) البحر المحيط.

(٢٧) معرفو علوم الحديث وقواعد التحديث.

(٢٨) مقدمة فتح الباري.

(٢٩) حجة الله البالغة.

(٣٠) شروط الأئمة الستة.

(٣١) الموقظة في علم مصطلح الحديث.

(٣٢) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

(٣٣) شروط الأئمة الخمسة.

(٣٤) طبقات الحنابلة.

(٣٥) اختصار علوم الحديث.

(٣٦) ابن تيمية (مقدمة في أصول التفسير).

(٣٧) نظام الحكومة النبوية.

(٣٨) الجامع لأخلاق الراوي.

(٣٩) الدكتور محمد رأفت سعيد (الحديث الضعيف حكم روايته والعمل به)، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، كلية الشريعة، قطر.

(٤٠) الدكتور عمر يوسف حمزة (الحديث الضعيف)، مجلة البعث الإسلامي، لكناو، الهند، جامعة قطر.

(٤١) شرح النخبة.

(٤٢) خلدون الأحدب (أسباب اختلاف المحدثين)، نشر الدار السعودية، جدة.

(٤٣) الخطيب البغدادي (الكفاية)، طبعة الهند.

(٤٤) والكثير من هذه الشواهد ورد في كتابنا «السُـنة ودورها في الفقه الجديد» وهو الجزء الثاني من مجلد «نحو فقه جديد» أو «الأصلان العظيمان.. الكتاب والسُـنة»، وكذلك في كتاب «مشكلة الحديث» للأستاذ يحيى محمد منها استمددنا هذه الشواهد.

الفصل الرابع

حول كتب السُّنة

الفكرة السائدة لدى عامة المسلمين أن المحدثين بذلوا جهودًا جبارة في وضع «علم الحديث» وما أبدعوه من فنون كالحديث رواية والحديث دراية، وما توصلوا إليه من جرح وتعديل وتصنيف للرواة وللأحاديث، وأنهم أوجدوا في الإسلام فناً لم يوجد في الأديان الأخرى وأنهم استهدفوا القربى إلى الله والدفاع عن السُنة ورسولها، وأفنوا أعمارهم في هذا جيلاً بعد جيل، وأنهم وصلوا إلى الغاية واستشرفوا النهاية، ولم يتركوا لمن يأتي بعدهم إضافة أو زيادة، مما جعل العلماء المعاصرين يقدرون هذا العمل تقديرًا وصل إلى حد التقديس، حتى أصبح الحلف بالبخاري كالحلف بالله أو بالقرآن الكريم.

لا شك أن عمل المحدثين يستحق التقدير، ولكنه لم يضع في تقديره واعتباره أن القضايا العامة معقدة ومركبة ولها أبعاد عديدة وأن الفرد نفسه يمكن أن يكون ـ كما استكشف الفقهاء أنفسهم ذلك ـ فيه إيمان وكفر، كما أن النفس الإنسانية تتأثر بما يفرض عليها من مؤثرات، وقد شرحنا في الفصل الثالث العوامل الكاسحة التي فرضت نفسها فرضًا على المحدثين بحيث سمعنا عن ظهور مئات الألوف من الأحاديث التي يلم بها كبار المحدثين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم.. إلخ، مع أنه مما لا يمكن أن يدخل في عقل أي عاقل أنها يمكن أن توجد، لأن مجرد النطق بخمسمائة ألف حديث مثلاً يتطلب عمرًا كاملاً حتى لو كان كل حديث يستغرق دقيقة واحدة، لا يعمل فيه صاحبه شيئاً إلا تلاوة الحديث، ونحن نعلم أن مدة بعثة الرسول ٢٣ عامًا حافلة بالأحداث والحروب والاضطهاد.. إلخ.

ومع أن هذه الأعداد المهولة قد ذهبت مع الريح، ولم يبق في أكبر موسوعات الحديث ما بين ٣٠ و ٥٠ ألف حديث، فإن عددًا كبيرًا من هذه الأحاديث سلك طريقه نحو المراجع الحديثة لا لأنه موضع الثقة، ولكن بدافع العوامل التي أشرنا إليها ولم ينج من أثرها أعظم مرجعين صحيح البخاري وصحيح مسلم، فلاحظ بعض العلماء أن البخاري ومسلم فيهما ما يستحق المؤاخذة فهما يرويان عن إسماعيل بن أبي أويس، وهو من اتهم بالكذب، وقد احتجا بحديثه إلا أنهما لم يكثرا عنه.

قال الإمام يحيى بن معين فيه: «مخلط يكذب ليس بشيء».

وقال النضر بن سلمة المرزوي: «ابن أبي أويس كذاب».

وقال ابن حزم في «المحلى» قال أبو الفتح الأزدي سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث.

وقال سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: «ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم».

قال الحافظ بن حجر في «تهذيب التهذيب» بعد أن ذكر الأقوال المتقدمة: «ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري، والله أعلم»[1] ا.هـ.

وقيل إن البخاري لم يحرر حديثه وقت سماعه له، وإنما حرره بعد عودته إلى بخارى، ومن المسلم به أن ذاكرة البخاري قوية، وهذا أمر معروف، ولكنه لا يحول دون تطرق سهو أو خطأ، وجاء في مقدمة «فتح الباري» أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: «انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريري، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض».

وقيل إنه خرج لأربعمائة وبضعة وثلاثين رجلاً منهم ثمانون متصفون بالضعف.

---

(١) أسباب اختلاف المحدثين للأستاذ خلدون الأحدب، الدار السعودية، جدة، ص ٧٤، ج ١.

أما صحيح مسلم فحسبك أنه تضمن حديث خلق التربة يوم السبت وحديث قول أبي سفيان لما أسلم، أريد أن أزوجك أم حبيبة.. إلخ.

وحديث صلاة الرسول صلاة الكسوف بثلاث ركعات، وهذه كلها لا أصل لها.

أما مالك فقالوا عنه كل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم بن أبي المخارق أبا أمية.

واعتذر الحافظ بن عبد البر عن رواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق بقوله: «وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه لأنه لم يعرفه، إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصلاة، فغره ذلك منه، ولم يدخل في كتابه منه حكمًا أفرده»[1].

على أن هذه الملاحظات للأسلاف لا تعد شيئاً مذكورًا أمام ما لاحظناه في كتابنا «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تـُلزِم»، إذ وجدنا ما يزيد على مائة حديث تدخل في تعبير «لا تـُلزِم»، منها أحاديث تمس ذات الله تعالى، أو تخل بعصمة الرسول، أو تنال من القرآن الكريم.. إلخ، مما يمثل الاختلاف ما بين نقد يستند إلى معارف العصر الحديث التي لم يكن للأسلاف حظ فيها، وكيف أنها تكشف عما لم يره هؤلاء الأسلاف.

وأما الحاكم بن عبد الله صاحب «المستدرك» فلعله أكثر الناس حاجة إلى من يستدرك عليه!! قال الإمام العيني في «البناية في شرح الهداية» عنه: «وقد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة»، وقال الإمام بن دحية في كتابه «العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور»: يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط فظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاءوا بعده وقلده في ذلك.

وقال الحافظ سراج الدين البلقيني: «وما صححه الحاكم ولم يوجد لغيره تصحيحه ينبغي أن يتوقف فيه فإنه فيه الضعيف والموضوعات».

قال الذهبي عن الحاكم: صدوق ولكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهو

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٣، ج ١.

خيانة عظيمة، وحمل ذلك ابن حجر على حصول تغير وغفلة له في آخر عمره أثناء تأليف المستدرك. ا.هـ.

ونص الذهبي على أن «ربع الكتاب عن أحاديث ضعيفة وبينها نحو مائة حديث موضوع» ا.هـ.

قال الكوثري: «وهذا أعدم الانتفاع بالكتاب لمن هو غير أهل للتمييز من الروايات والأسانيد»[١].

وقيل إن الحاكم صنف المستدرك في أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة، وأنه إنما سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، وقيل شيء مثل هذا ـ أي وفاة المؤلف قبل تبييض كتابه ومراجعته المراجعة الأخيرة ـ على البخاري، وعلى مسند أحمد وما ألحق فيه من زيادات ابنه عبد الله وراويه القطيعي.

أما السُـنن الأربعة: أي سُـنن الإمام أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر.

وقيل إن أبا داود يخرج أحاديث عن الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة[٢]، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟ لاسيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقه الدقيقي وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

كذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم[٣].

---

(١) مقالات الكوثري، ص ١٣٤.

(٢) التوأمة: هي ابنة أمية بن خلف الجمحي، وسميت بذلك لأنها كانت مع أخت لها في بطن واحد.

(٣) أسباب اختلاف المحدثين، ص ٦٩١، ج ٢.

وعن سُنن الترمذي، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء عن الترمذي: «جامعه» «قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكنه يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو».

وإن كان كثير من أئمة الحديث يرون أن السبب في نقد الترمذي يعود إلى اصطلاحاته ما بين «صحيح غريب» و «حسن صحيح» و «حسن غريب» و «حسن صحيح غريب» مما أوقع قراءه في حيرة.

أما النسائي فالمشتهر من سُننه هو «المجتبى» المشتهر بين الناس بسُنن النسائي، والمفروض أن النسائي انتقاه من سُننه الكبرى، وأنه أغفل نقل أبواب كاملة مثل «كتاب التفسير»، و«كتاب الرقائق»، و«كتاب فضائل القرآن».

ومع أن النسائي من المتشددين، وأن معظم المجتبى من الصحيح، فقد قيل إن فيه أحاديث ضعيفة، قد حكم النسائي نفسه على بعضها بالضعف ووجود الضعيف فيه مشهور عند العلماء مقرر، وإن كان قليلاً جدًا بالنسبة للصحيح، وقد قال عنه الشوكاني: «وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها السُنن وهي أقل السُنن الأربعة بعد الصحيح، حديثاً ضعيفاً».

ومع ما قيل عن تشدده فقد روي عنه «لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه»، ويقول ابن الصلاح عن النسائي: إن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركهم فإنه أراد إجماعًا خاصًا، فإذا وثق عبد الرحمن بن مهدي الراوي وضعفه يحيى القطان، فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى.

أما ابن ماجة، فقد قال الحافظ بن حجر «كتابه في السُنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًا حتى بلغني أن الذي كان يقول «مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبًا وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة، والله تعالى المستعان».

قال الشيخ السباعي في كتابه «السُنة» ص ٤٥٥، الطبعة الثانية، و «سُنن ابن ماجة دون السُنن الثلاثة في الدرجة، قال السيوطي في شرح المجتبى: «تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث

لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن المحبَّر وعبد الوهاب بن الضحاك وغيرهم».

* * *

وعكست الاختلافات في هذه المراجع الاختلافات في الحكم على عدد من الأحاديث التي اكتسبت شهرة مدوية، واعتبرت من دعائم الإسلام.

فحديث معاذ بن جبل المشهور، عندما أرسله الرسول إلى اليمن قاضيًا وسأله بم تحكم؟ فأجاب بالقرآن، وعندما سأله فإن لم تجد؟ قال: فبسُـنة رسوله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، هذا الحديث الذي اعتبره الأصوليون حجر الزاوية الذي قامت عليه أصول الفقه إسناده ضعيف، قال عنه الألباني وإن احتجوا به في أصول الفقه فقد صرح بتضعيفه أئمة الحديث كالبخاري والترمذي والدارقطني وعبد الحق الإشبيلي وابن الجوزي والعراقي (انظر مشكاة المصابيح، حديث رقم ٣٧٣٧، طبع المكتب الإسلامي، ج ٢، ص ١١٠٣)، وقال الترمذي عنه لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بمتصل، وعده الجوزجاني في الموضوعات، وقال هذا حديث باطل جاء بإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة.

وقال الشيخ زهير شاويش صاحب المكتب الإسلامي وهو أحد السلفيين البارزين: «وهذا الحديث مما اشتهر عند الأصوليين والفقهاء في العصور المتأخرة مع أن الأئمة الأوائل لم يعتمدوه أصلاً، لأن في متنه ما استشهد الأستاذ المؤلف به هنا من جعل السُـنة في الدرجة الثانية من حيث التشريع مع أن السُـنة شقيقة القرآن وهو تشريع واحد لا يفرق بينهما بوجه من الوجوه، بل إن السُـنة قاضية على الكتاب وهو محتاج إليها»، وقد جاء هذا القول في هامش تعليقاً على إشارة لنا إلى حديث معاذ في كتابنا «حرية الاعتقاد في الإسلام»، ص ٢٣، الذي أعاد المكتب الإسلامي طبعه.

وفي مقابل هذه الشنشنة الحديثية، فإن الإمام ابن القيم دافع عن الحديث دفاعًا حارًا، وتعرض وهو بصدد ذلك لبعض الأحاديث التي تحفظ عليها المحدثون وتلقتها الأمة بقبول، وسنشير إلى بعضها فيما سيلي.

وها هي ذي وجهة نظر ابن القيم التي أوردها في إعلام الموقعين عن هذا الحديث: إنه (أي الحديث) وإن كان عن غير مسمين، فهم أصحاب معاذ، فلا يضره ذلك

لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حدث به الحارث ابن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا عن واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك؟!، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟! وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به... قال أبو بكر الخطيب: وقد قيل إن عبادة بن أنس رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول الرسول ﷺ: لا وصية لوارث، وقوله في البحر: هو الطهور ماؤه والحل ميتته، وقوله: «إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع، وقوله: الديـة على العاقلة، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعًا غنـوا عن طلب الإسـناد لـه».

وأشهر الأحاديث الواردة في زي المرأة وعدة القوم في الكشف عن الوجه والكفين هو الحديث المروي عن عائشة أن أسماء «أختها» دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها، وقال: يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفه، قال عنه أبو داود هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة، قال بن القطان ومع هذا فخالد مجهول الحال، قال المنذري وفيه أيضًا سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصري نزيل دمشق مولى بني النضر تكلم فيه غير واحد، وقال ابن عدي في «الكامل» هذا حديث لا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير، وقال فيه مرة عن خالد بن دريك عن أم سلمة بدلاً من عائشة (انظر نصب الراية ص ٢٩٩، ج ١).

وما اشتهر على ألسنة الناس من حديث: «ادرءوا الحدود بالشبهات»، قالوا روي بهذه الصيغة، كما روي بصيغة «ادرءوا الحدود بين المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم مخرجًا فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة» عن عائشة، قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي أخرجه أبو أحمد بن عدي في جزء له من

حديث أهل مصر والجزيرة من رواية ابن لهيعة وفي الحديثين. والحديث الأول مرفوع وموقوف وفيه راو واه، وقال البخاري منكر الحديث ذاهبه، والثاني مرسل وفي سنده من لا يعرف (فيض القدير ص ٢٢٧ و ٢٢٨ ج أول)، وأورد الزغبي في نصب الراية ثلاثة أحاديث بلفظ «ادرءوا الحدود» عن عائشة، ومن حديث علي ومن حديث أبي هريرة وضعف الاثنين، بينما سكت عن الثالث وهو عن أبي هريرة حدثنا إسحاق ابن أبي إسرائيل ثنا وكيع حدثني إبراهيم بن الفضل المخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادرءوا الحدود ما استطعتم..» انتهى، ورواه ابن ماجه في سننه حدثنا عبد الله بن الجراح ثنا وكيع به مرفوعًا «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعًا» (نصب الراية، ص ٣١٠، ج ٣).

قال صاحب (تمييز الطيب من الخبيث) له طرق كلها ضعيفة، لكن روى بن أبي شيبة من حديث إبراهيم النخعي عن عمر «لأن أخطئ في ترك الحدود بالشبهات أحب إليَّ من أقيمها بالشبهات»، وكذا أخرجه بن حزم في الاتصال بسند صحيح، وجاء في نصب الراية قال عليه السلام: «ادرءوا الحدود بالشبهات».

قلت غريب بهذا اللفظ وذكرانه في الخلافيات للبيهقي عن عليّ، وفي مسند أبي حنيفة عن ابن عباس، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا هشيم عن منصور عن الحارث عن إبراهيم قال: «قال عمر بن الخطاب: «لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إليَّ من أن أقيمها بالشبهات..» انتهى.

حدثنا عبد السلام عن إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب عن أبيه، أن معاذاً وعبد الله بن مسعود وعقبة بن عامر قالوا: إذا اشتبه عليك الحد فادرأه.. انتهى.

وأخرج عن الزهري قال: «ادفعوا الحدود بكل شبهة».. انتهى.

وأخرج الدارقطني في سننه حديث عمرو بن شعيب وهو معلول بإسحاق بن أبي فروة فإنه متروك (نصب الراية، باب الوطأ يوجب الحد، ص ٣٣٣، ج ٣).

والحديث الذي يعتمدون عليه في تحريم ربا القروض كافة «كل قرض جر منفعة فهو ربا»، رمز له صاحب فيض القدير بالضعف، وقال السخاوي إسناده ساقط، وأقول فيه سوار بن مصعب، قال الذهبي قال أحمد والدارقطني متروك (فيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي، ص ٢٨، ج ٥).

أما حديث (الصلاة عماد الدين)، فقد قال عنه صاحب (تمييز الطيب من الخبيث): «رواه البيهقي في الشعب بسند ضعيف عن عمر به مرفوعًا وأورده صاحب الوسيط، قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط «إنه غير معروف»، وقال النووي في التنقيح «منكر الأصل» ص ١٢٠، (تمييز الطيب من الخبيث).

وحديث (القاتل لا يرث) الذي يرسي مبدأ هامًا في موضوعه، رمز له صاحب (فيض القدير) بالضعف، وقال: قال الترمذي: لا يصح، لا يعرف إلا من هذا الوجه، قال الذهبي ثم ابن حجر في تخريج الرافعي: فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال النسائي: متروك، وقال البيهقي: إسحاق لا يحتج به، وقال مرة هو واه، ولكن له شواهد تقويه، وقال ابن حجر في تخريج المختصر: رواه النسائي من حديث أبي هريرة وفيه إسحاق بن أبي فروة، قال النسائي متروك لئلا يترك من الوسط أخرجه الترمذي وقال لا يصح (ص ٥٣٢، ج ٤)، وقد قال أحمد عن إسحاق: لا يكتب حديثه، ولا تحل الرواية عنه.

وحديث (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)، قيل عنه رواه ابن ماجة عن ابن عباس بإسناد ضعيف على ما قاله الزغبي، ونوزع، وقال السيوطي في الأشباه إنه حسن، وقال في موضع آخر لـه شـواهد تقويه تقضي لـه بالصحة، أي فهو حسن لذاته صحيح لغيره، وقال المناوي في التيسير شرح الجامع الصغير، ج ١، ص ٢٦٣، حديث جليل ينبغي أن يعد نصف الإسلام.

الفصل الخامس

جناية قبيلة (حدثنا)

أولاً: على العقيدة:

العقيدة في كل دين هي واسطة العقد، وهي التي تميز الأديان عن المذاهب والنظريات الفلسفية، وتجعل كل الأديان تدور حول «الألوهية»، فالأديان على اختلافها تدور حول أن هذا الكون لم يخلق عبثاً، ولم يتكون بفضل الصدفة الشرود أو بمرور ملايين السنين من التطور العشوائي أسفر في النهاية عن «خلق الإنسان»، هذا ما ترفضه الأديان، فالأديان تؤمن أن هذا الكون خلقه إله يمثل الحياة والحكمة والقدرة والقوة، بصورة ومدى لا يمكن للعقل البشري أن يتصورهما، وأنه أقامه لحكمة وربط بين أجزائه من الناموسة الدقيقة حتى المجرات اللانهائية بقوانين ينظمها ويسيرها ويحول دون انفلاتها، وأنه خلق الإنسان كأسمى مخلوق حي وزوده بالعقل والضمير والإرادة، كما أنه أوجد المجتمع الإنساني بما فيه من تعقيد اجتماعي ومن قوى أهواء وإغواء وإفساد عبر عنها الإسلام بـ «الشيطان»، ليبرز الإرادة ويميز القوي من الضعيف.

وبقدر ما تكون فكرة «الله» واضحة قوية يتجاوب معها القلب ويتقبلها العقل كلما كان الدين قويًا، وكلما كان قوة تقدم وتنظيم للمجتمع، وبقدر ما تكون الفكرة مبهمة أو ملفقة كلما انعكس ذلك على إيمان المؤمن، فيبدو قلقاً مضطربًا غير متماسك.

وإذا نظرنا إلى الإله الأول لليهود «ياهو» لوجدناه إلهًا لا يهمه في الكون إلا بني إسرائيل، فيعدهم أرضًا من النيل للفرات، كأن هذه أرض خالية يمكن أن يعهد بها إلى قبيل من الناس، ولرأيناه قُـلَّبًا يغضب على بني إسرائيل لمخالفاتهم، ولكنه يعود دائمًا

فيبسط رضاه عليهم، وهو يمنحهم الامتياز على العالمين، وأنهم الجنس المختار المتميز عن الناس جميعًا.. إلخ، وهو إله غيور يفتقد الذنوب في الجيل الرابع من الأبناء، إننا نجد أن هذه الصفات انعكست على الإيمان اليهودي، وعلى الجنس اليهودي، وعلى التاريخ اليهودي، ولا ينفي هذا أن يوجد في الجنس نوابغ ومخترعون وفنانون.. إلخ، لأن العموم لا ينفي الخصوص، ولكن يظل الخصوص خصوصًا.

وقد تحل أديان مشكلة الألوهية بوجود إلهين، إله للخير وإله للشر، وأن كل واحد منهما يعمل في اختصاصاته، وهذا يمكن أن يكون تصويرًا إنسانيًا، لأمر يبدو واقعًا، ولكن لا يرقى بالطبع إلى فكرة الألوهية، وما ينبغي لها قدرة، فضلاً عن أن عمل كل إله يمكن أن يلغي الإله الآخر.

في أديان أخرى تدخل اللاهوت بحيث أصبح التوصل إلى فكرة الله عملية مستعصية لابد أن تعلم، أو أنها تعـد من الأسرار.. إلخ.

ويتطلب هذا عادة إقامة مؤسسة دينية قوية ـ هي الكنيسة ـ هي التي تتولى وحدها تفسير الدين وحل ألغازه ورموزه، ومعرفة أسرار الكنيسة السبعة، ويكون لها سلطة الحرمان لمن يشذ عن حكمها بحيث يصبح الدين عمليًا وأصوليًا في يد الكنيسة.

ويقدم الإسلام الله أفضل عرض، وهو بالطبع يقوم على أساس التوحيد، ولكن هذا لا ينفي أن يكون لله تعالى صفات عبر عنها في القرآن، فالله تعالى هو رمز العلم، ورمز العدل، ورمز القيم، ورمز الحرية، وهو الذي جعل الإنسان خليفة له على الأرض، فهذه يجب أن تذكر بجانب التوحيد الذي قدمه الرسول، وجاء في أحاديث ثابتة أن العقيدة هي الإيمان بالله تعالى ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره، هذا هو التعريف الذي يجب أن يكون محل الالتزام.

جاءت قبيلة «حدثنا»، وبالذات فخذ من هذه القبيلة يمكن أن نطلق عليه «الوهابي»، فحقق العقيدة تحقيقاً دقيقاً ونقب عن أسرارها وخوافيها، بحيث توصل إلى أن هناك أمورا تؤخذ ببساطة في حين أنها تتضمن شركًا أكبر وشركًا أصغر، والأول يخرج صاحبه من الملة، والثاني يجعل إيمانه على حرف، وهي تفرض على كل واحد ـ الفلاح في حقله، والعامل أمام آلته، والموظف على مكتبه ـ العلم بها والإيمان بها، وأن ينبذ من يخالفها بالكفر، وإن لم يفعل يصبح هو نفسه كافرًا.

يدور التعريف الوهابي لحقيقة الألوهية في الإسلام على محور رئيسي هو «التوحيد» وأن هذا التوحيد يستبعد كل ما عدا الله ويستبعد أي شيء يشترك مع الله، وسنعرض فيما يلي نماذج لها:

جاء في كتاب «التوحيد» للشيخ محمد عبد الوهاب مقدمة تشتمل على صفوة عقيدة أهل السُنة وخلاصتها المستمدة من الكتاب والسُنة وذلك أنهم يؤمنون بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

فيشهدون أن الله هو الرب الإله المعبود، المتفرد بكل كمال فيعبدونه وحده، مخلصين له الدين.

وأنه المألوه المعبود الموحد المقصود، وأنه الأول الذي ليس قبله شيء، الآخر الذي ليس بعده شيء، الظاهر الذي ليس فوقه شيء، الباطن الذي ليس دونه شيء.

وأنه العلي الأعلى بكل معنى واعتبار، علو الذات وعلو القدر، وعلو القهر.

وأنه على العرش استوى، استواء يليق بعظمته وجلاله، ومع علوه المطلق وفوقيته، فعلمه محيط بالظواهر والبواطن والعالم العلوي والسفلي، وهو مع العباد بعلمه، يعلم جميع أحوالهم، وهو القريب المجيب.

وأنه الغني بذاته عن جميع مخلوقاته، والكل إليه مفتقرون في إيجادهم وإيجاد ما يحتاجون إليه في جميع الأوقات، ولا غنى لأحد عنه طرفة عين، وهو الرءوف الرحيم الذي ما بالعباد من نعمة دينية ولا دنيوية ولا دفع نقمة إلا من الله، فهو الجالب للنعم الدافع للنقم.

ومن رحمته أنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا يستعرض حاجات العباد حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: لا أسأل عن عبادي غيري، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له، من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، حتى يطلع الفجر، فهو ينزل كما يشاء، ويفعل كما يريد، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.

ويعتقدون أنه الحكيم الذي له الحكمة التامة في شرعه وقدره، فما خلق شيئًا عبثًا، ولا شرع الشرائع إلا للمصالح والحكم.

وأنه التواب العفو الغفور، يقبل التوبة من عباده ويعفو عن السيئات، ويغفر الذنوب العظيمة للتائبين والمستغفرين والمنيبين.

وهو الشكور الذي يشكر القليل من العمل ويزيد الشاكرين من فضله.

ويصفونه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ من الصفات الذاتية، كالحياة الكاملة، والسمع والبصر، وكمال القدرة والعظمة والكبرياء، والمجد والجلال والجمال، والحمد المطلق.

ومن صفات الأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته كالرحمة والرضا، والسخط والكلام، وأنه يتكلم بما يشاء كيف يشاء، وكلماته لا تنفد ولا تبيد.

وأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

وأنه لم يزل ولا يزال موصوفاً بأنه: يفعل ما يريد ويتكلم بما شاء، ويحكم على عباده بأحكامه القدرية، وأحكامه الشرعية، وأحكامه الجزائية، فهو الحاكم المالك، ومن سواه مملوك محكوم عليه، فلا خروج للعباد عن ملكه ولا عن حكمه.

ويؤمنون بما جاء به الكتاب وتواترت به السُنة، إن المؤمنين يرون ربهم تعالى عياناً جهرة، وأن نعيم رؤيته والفوز برضوانه أكبر النعيم واللذة.

وأن من مات على غير الإيمان والتوحيد فهو مخلد في نار جهنم أبدًا، وأن أرباب الكبائر إذا ماتوا على غير توبة ولا حصل لهم مكفر لذنوبهم ولا شفاعة، فإنهم وإن دخلوا النار لا يخلدون فيها، ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان إلا خرج منها.

وأن الإيمان يشمل عقائد القلوب وأعمالها، وأعمال الجوارح وأقوال اللسان، فمن قام بها على الوجه الأكمل، فهو المؤمن حقاً الذي استحق الثواب وسلم من العقاب، ومن انتقص منها شيئًا نقص من إيمانه بقدر ذلك، ولذلك كان الإيمان يزيد بالطاعة وفعل الخير، وينقص بالمعصية والشر.

فصل

ويشهدون أن محمدًا عبده ورسوله أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو خاتم النبيين، أرسل إلى الإنس والجن بشيرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه، وسراجًا منيرًا أرسله بصلاح الدين وصلاح الدنيا، وليقوم

الخلق بعبادة الله ويستعينوا برزقه على ذلك. ويعلمون أنه أعلم الخلق وأصدقهم وأنصحهم وأعظمهم بيانا، فيعظمونه ويحبونه ويقدمون محبته على محبة الخلق كلهم ويتبعونه في أصول دينهم وفروعه، ويقدمون قوله وهديه على قول كل أحد وهديه، ويعتقدون أن الله جمع له من الفضائل والخصائص والكمالات ما لم يجمعه لأحد، فهو أعلى الخلق مقامًا وأعظمهم جاهًا، وأكملهم في كل فضيلة، لم يبق خير إلا دل أمته عليه ولا شر إلا حذرهم عنه.

وكذلك يؤمنون بكل كتاب أنزله الله، وكل رسول أرسله الله، لا يفرقون بين أحد من رسله.

ويؤمنون بالقدر كله، وأن جميع أعمال العباد خيرها وشرها قد أحاط بها علم الله، وجرى به قلمه، ونفذت فيها مشيئته، وتعلقت بها حكمته، حيث خلق للعباد قدرة وإرادة، نفع بها أقوالهم وأفعالهم بحسب مشيئتهم، لم يجبرهم على شيء منها، بل جعلهم مختارين لها، وخص المؤمنين بأن حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان بعدله وحكمته.

ويرون الجهاد في سبيل الله ماضيًا مع البر والفاجر، وأنه ذروة سنام الدين، جهاد العلم والحجة، وجهاد السلاح، وأنه فرض على كل مسلم أن يدافع عن الدين بكل ممكن ومستطاع.

ويؤمنون بأن أفضل الأمم أمة محمد ﷺ وأفضلهم أصحاب رسول الله ﷺ، خصوصًا الخلفاء الراشدين، والعشرة المشهود لهم بالجنة، وأهل بدر، وبيعة الرضوان والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، فيحبون الصحابة، ويدينون لله بذلك، وينشرون محاسنهم ويسكتون عما قيل عن مساوئهم.

ويدينون لله باحترام العلماء الهداة وأئمة العدل، ومن لهم المقامات العالية في الدين والفضل المتنوع على المسلمين، ويسألون الله أن يعيذهم من الشك والشرك والشقاق وسوء الأخلاق، وأن يثبتهم على دين نبيهم إلى الممات.

«هذه الأصول الكلية، بها يؤمنون، ولها يعتقدون، وإليها يدعون» انتهى.

* * *

وهناك تعريف موجز للإمام أحمد في عقيدة أهل السُـنة التي رواها الإصطخري: «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السُـنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السُـنة وسبيل الحق.

وأهم المسائل التي نص عليها أئمة السُـنة في معتقداتهم وخالفوا بها أهل البدع هي:

مسألة الإيمان، وأنه قـول وعمل ونيـة، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية خلافًا للمرجئة الذين لا يعدون العمل من الإيمان وينفون عنه الزيادة والنقصان، وللخوارج الذين يكفرون بالذنب.

ومسألة القدر وإثبات القـدر خيره وشره من الله ـ عز وجل ـ خلافًا للقدرية وللجبرية.

ومسألة إثبات الصفات لله ـ عز وجل ـ كما وردت في القرآن والسُـنة وإمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تمثيل، خلافًا للمتكلمين أصحاب مناهج التحريف والتأويل الفاسد، وللمشبهة الذين مثلوا صفات الله ـ عز وجل ـ بصفات المخلوقين.

ومسألة القرآن وأنه كلام الله عز وجل منه بدأ وإليه يعود، وإثبات صفة الكلام لله ـ عز وجل ـ خلافًا للمعتزلة والجهمية الذين ينفون صفة الكلام ويقولون: القرآن مخلوق وللأشـاعرة الذين يقولون ببدعة الكلام النفسي والكلام اللفظي، فيثبتون الأول وينفون الثاني عن الله ـ عز وجل ـ فينتهي بهم إلى القول بخلق القرآن.

ومسائل الشفاعة والحوض وعذاب القبر ورؤية الله ـ عز وجل ـ يوم القيامة، خلافًا لأهل البدع الذين يقولون: إن خبر الآحاد لا تثبت به عقيدة، ويزعمون أن هذه السُـنن لم تثبت بالنصوص المتواترة.

ومسألة فضائل الصحابة وأهل البيت والجماعة، وغيرها من المسائل عدها أهل السُـنة أصولًا للسُـنة، فمن خالف في واحدة منها منهج أهل السُـنة والجماعة خرج عن الجماعة، ونسب إلى البدعة والضلالة».

***

ومما يقدمونه أيضًا إيضاحًا للعقيدة السليمة أن «أهل السُنة والجماعة من أصحاب النبي ومن بعدهم يؤمنون بأن صفات الله جل وعلا الثابتة في الكتاب والسُنة صفات حقيقية لا مجازية، ولذلك يقولون عن صفة اليدين «مذهب أهل السُنة والجماعة»، إن لله تعالى يدين اثنتين ويعتقدون أنهما يدان حقيقيتان تليقان بجلال الله تعالى ولا تماثلان يدي المخلوقين، وهي من صفات الله تعالى الذاتية الثابتة له بالكتاب والسُنة وإجماع السلف له.

الغريب في الأمر أنهم ينكرون التفويض، أي الذين يقولون نؤمن بالصفات الواردة في النصوص، لكن لا نثبت المعنى الذي يدل عليه لفظ الصفة وإنما نفوض علم معناه إلى الله تعالى، فقد قالوا هذا مذهب حادث بعد القرون المفضلة والسلف بريئون منه، فقد تواترت الأقوال عن السلف بإثبات معاني الصفات، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله، عز وجل.

ويستدلون على ذلك بما قاله الحافظ الذهبي الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «العلو» ص (٥٣٢) في ترجمة القاضي أبي يعلى: «المتأخرون من أهل النظر، أي أهل الكلام قالوا مقالة مُوَلدة ما علمت أحدًا سبقهم، قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد».

وقال علامة الهند محمد صديق خان في «قطف الثمر» ص (٤٥) بعد ذكره لمذهب المفوضة وذكره لظن بعضهم أن التفويض هو طريقة السلف قال: «فهذا الظان من أجهل الناس بعقيدة السلف، وأضلهم عن الهدى، وقد تضمن هذا الظن استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة وكبار الذين كانوا أعلم الأمة علمًا، وأفقههم فهمًا، وأحسنهم عملًا، وأتبعهم سُننًا، ولازم هذا الظن أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، وهو خطأ عظيم وجسارة قبيحة نعوذ بالله منها»[1].

* * *

وأضاف أهل السُنة إلى الإيمان بالله ما جاء بالسُنة أيضًا وليس القرآن فحسب،

---

(١) كتاب تهذيب تسهيل العقيدة الإسلامية، تأليف عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الرياض، من ص ٢٢١ إلى ٢٢٠ بتصرف.

لأن السُـنة «تفسر القرآن وتبين وتدل عليه وتعبر عنه» ـ كما قال ابن تيمية في العقيدة الواسطية ـ وبالتالي فإن «ما وصف الرسول به ربه ــ عز وجل ـ من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك».

وعدوا من هذا: الإيمان بعذاب القبر، فجاء في «الإحياء»: «أن الإيمان بلا إله إلا الله لا يكتمل ما لم تقترن بها شهادة الرسول ﷺ وإلزام الخلق تصديقه في جميع ما أخبر عنه من أمور الدنيا والآخرة، وأنه لا يتقبل إيمان عبد حتى يؤمن بما أخبر عنه بعد الموت، وأوله سؤال منكر ونكير، وهما شخصان مهيبان هائلان يقعدان العبد في قبره سويًا، ذا روح وجسد، فيسألانه عن التوحيد والرسالة، ويقولان لـه: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيـك؟ وهما فتانا القبر، وسؤالهما أول فتنة بعد الموت، وأن يؤمن بعذاب القبر وأنه حق وحكمة وعدل على الجسم والروح على ما يشاء، وأن يؤمن بالميزان ذي الكفتين واللسان، وصفته في العظم، أنه مثل طبقات السموات والأرض.. إلخ».

وجاء في «العقيدة الواسطية» لابن تيمية: «ومن الإيمان باليوم الآخر، الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت فيؤمنون بفتنة القبر وبعذابه ونعيمه، فأما الفتنة أن الناس يمتحنون في قبورهم فيقال للرجل: من ربك، وما دينك، وما نبيك؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فيقول المؤمن: ربي الله، والإسلام ديني، ومحمد ﷺ نبيي، وأما المرتاب فيقول: ها، ها.. لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلتــه، فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعها الإنسان لصعق، ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد..».

* * *

فانظر كيف أن قبيلة «حدثنا» قدموا لنا العقيدة التي أوجزها الرسول في سطرين: «أن تؤمن بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره».

فحملت قبيلة «حدثنا» العقيدة برؤية الله تعالى في الآخرة، والله تعالى يقول ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣).

وحملت العقيدة الإيمان بعذاب القبر، وحددت طريقة «الميزان ذو الكفتين واللسان»، وفرضت على العقيدة الإيمان بالصفات، واستبعدت المجاز والتفويض، وأن لله تعالى

يدين حقيقيتين ليستا كأيدي الناس، دون أن يخطر ببالهم أن هذا هو محض الشرك، وأضافت تشديدات نتيجة لفهم مسبق فرض نفسه على الآيات، وذكرت أحاديث أخرى عديدة هذا الإيمان بالعقيدة، وإن لم تقدم جديدا فيها أو إليها والأحاديث التي استندت إليها لا تصمد للنقد والمساءلة.

هل هناك أبسط وأجمل من تحديد العقيدة الذي جاء به الرسول؟ فإذا أخطأ بعض الناس أو توهم، فإننا لا نخرجه من ربقة الإيمان، لأن هذا الخطأ لن يرقى إلى مستوى الإنكار أو النفي، وإنما هو يعود إلى الجهل والخطأ، وعندئذ ينبه إلى خطئه كلمة بكلمة وبرهان ببرهان وينتهي الأمر.

* * *

ثانيًا: على القرآن:

تتجلى جناية قبيلة «حدثنا» على القرآن الكريم في ما قدمته من تفسير للقرآن، وقد رأت قبيلة «حدثنا» أن ابن عباس هو حبر الإسلام وترجمان القرآن، وملئوا تفسيراتهم بأقواله، ومع ذلك فقد قال السيد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ عن تفسير ابن عباس: «وأما ما روي عن ابن عباس في تفسيره فأكثره موضوع لا يصح لأنه مروي من طريق الكذابين الوضاعين كالكلبي والسدي ومقاتل بن سليمان». وذكر ذلك الحافظ السيوطي وسبقه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، بل إن رواية هؤلاء وأضرابهم التفسير عنه وعن غيره هي المقصودة من قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى «ثلاثة كتب لا أصل لها المغازي والملاحم والتفسير»، قالوا: إنه أراد كتبًا مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها ولزيادة القصاص فيها وذكروا منها تفسير هؤلاء بل نقلوا عن الإمام أنه قال في تفسير الكلبي: «من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه»، وقالوا: «إن كل من ينقل في تفسيره من الأحاديث الموضوعة لا يوثق بتفسيره بالمأثور ومن هؤلاء الثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي»[1].

وأهم من هذا ما ذكره ابن تيمية في تفسيره لسورة النور.

---

(١) السيد محمد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ في «الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية» (نشرت في المجلد الثالث والرابع والسادس من المنار) ص١١.

«وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس التفسير فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأي بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية».

«وأما كونه ثابتاً عن ابن عباس أو غيره فهذا مما لم يثبت ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيئًا كثيرًا من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره فلابد من تصحيح النقل لتقوم الحجة»[1].

وهذه الكلمات صريحة في أن كثيرًا من المنقولات عن السلف مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأى المجرد بشبهة قياسية أو شبهة أدبية، ومن يطالع كتب التفسير يجد الكثير مما يصدق عليه إطلاق الآراء، أو الاجتهادات الركيكة أو الاستشهادات الباطلة بأبيات من الشعر ما أنزل الله بها من سلطان.

ومما جاءت به قبيلة «حدثنا» أسبابا للنزول تضحك الثكلى، وعمد هؤلاء إلى سورة من أجمل سور القرآن وأشدها تأثيرًا وتعبيرًا عن إحدى الفترات النفسية التي تعتور الأنبياء والمفكرين، وأضفى الله تعالى على نبيه فيها من كرمه ورعايته ما يعيد إليه الأمل هى سورة الضحى، فجعلوا سببها وجود جرو تحت سرير النبي، قال الحافظ ابن حجر: «قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة لكن كونها سبب نزول الآية غريب، بل شاذ مردود بما في الصحيح»، وما في الصحيح أفضل من هذا، ولكنه يعرض بطريقة تهبط بروعة السورة وعمق المناسبة ومناخها النفسي وما توحي به عن معاناه.

وفي تعليل نزول آية: ـ ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ (الحجرات: ٩)، هذه الآية المعجزة التي تقدم أساسًا لمحكمة عدل دولية، وتضع قواعد عملها، يقول بعض المفسرين: إنها نزلت في قضية هي أن النبي ركب حمارًا، ومر على ابن أبي، فبال الحمار فسد ابن أبي أنفه، فقال ابن رواحة: «والله لبول حماره أطيب ريحًا من مسكك، فكان بين قوميهما ضرب بالأيدي

---

(١) تفسير سورة النور لابن تيمية حققه وخرج أحاديثه محمد إبراهيم زايد وعبد المعطي (دار الوعي – حلب) ص١٩٠ـ١٩١.

والنعال والسعف»، فانظر كيف هوى هؤلاء بهذه الآية من روعة التقنين المحكم إلى بول حمار.

وكل ما جاء عن أسباب النزول يصغر أمام ما جاء عن النسخ الذي يرفضه العقل، لأن الله تعالى يعلم كل شيء الماضي والحاضر والمستقبل إلى يوم القيامة، وهو لا ينزل الآية اليوم ثم يستبين قصورها فينزل آية أخرى تنسخها ـ تعالى الله عن ذلك ـ هذا شيء يرفضه الأطفال قبل الكبار، وأي شيء يثير العجب أكثر من أن توجد الآية وتقرأ، ثم يُدعى نسخها بآية أخرى، وهناك العجب العجاب نسخ ما لم ترد روايته أصلاً في القرآن مثل آية الرجم المزعومة، وأغرب أن تنسخ آية أطلقوا عليها آية السيف، قرابة مائة آية من آيات السماحة والصفح وإحسان المعاملة.

ووصل الإيمان بالنسخ درجة تصورها تلك الفكرة التي جاءت في كتاب من أشهر الكتب عن التفسير هو «مناهل العرفان في تفسير القرآن» للشيخ الزرقاني: «إن أعداء الإسلام من ملاحدة ومبشرين ومستشرقين اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها في صدر الدين الحنيف ونالوا من قدسية القرآن الكريم، وقد أحكموا شراك شبهاتهم واجتهدوا في ترويج مطاعنهم حتى سحروا عقول بعض المنتسبين إلى العلم والدين من المسلمين فجحدوا وقوع النسخ وهو واقع وأمعنوا في هذا الجحود الذي ركبوا له أخشن المراكب من تمحلات ساقطة وتأويلات غير سائغة»[1].

فهل الذين يقولون إن القرآن محكم هم الذين ينالون من «قدسية القرآن»، أو هم الذين يعطلون المئات من آياته المثبتة وأوامره ونواهيه بدعاوى ثبت زيفها حتى من أنصار النسخ أنفسهم.

وأغرب من هذا وأعجب أن يجيزوا للسُـنة أن تنسخ القرآن! بحجة أنها وحي! وهنا يصل الإغراض أو الغفلة بصاحبها إلى منتهاها، وعندما يرفض الشافعي ذلك، فإن الفقهاء المتأخرين أنكروا عليه هذا ورأوا فيه سقطة كبيرة، فقال الكيا الهراسي: «هفوات الكبار على أقدارهم ومن عد خطؤه عظم قدره»، وكان عبد الجبار بن أحمد كثيرًا ما ينظر في مذهب الشافعي في الأصول والفروع، فلما وصل إلى هذا الموضع قال: «هذا الرجل كبير ولكن الحق أكبر منه!»، وتطلب الأمر أن يتحايل أنصار الشافعي للشافعي وأن

---

(١) مناهل العرفان للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ج٢ ص ٧٠.

يبحثوا عن محامل يحمل عليها كلامه حتى يمكن أن يتفق مع التيار الغالب الذي كان يجيز نسخ السُـنة للقرآن متعللين بتأويلات متعسفة.

* * *

وأوردوا ما يمكن أن نقول إنه قطعة من اللغو في القرآن الذي أراده أعداء الإسلام وعجزوا عنه، ولكنهم نالوا مرادهم بوضع أحاديث تنتقص من القرآن.

١ ـ قالت عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله وهن مما يقرأ من القرآن رواه الشيخان، قال السيوطي: «وقد تكلموا في قولها وهن مما يقرأ من القرآن، فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك، وأجيب بأن المراد قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضًا ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله، فتوفى وبعض الناس يقرؤها وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفعت، وقال مكي: هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو والناسخ أيضًا غير متلو ولا أعلم له نظيرًا».

٢ ـ ورووا عن ابن عمر أنه قال: لا يقولن أحدكم أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر.

٣ ـ وعن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن.

٤ ـ وعن ذر بن حبيش قال لى أبي بن كعب: كم تعد سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية، قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آيــة الرجم، قلت: وما آيـة الرجم، قال: إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم.

٥ ـ وعن حميدة بنت أبي يونس قالت: قرأ عليّ أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: «إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا، وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى»، قالت: قبل أن يغير عثمان المصاحف.

٦ ـ وعن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثى قال: كان رسول الله إذا أوحى إليه أتيناه فعلمنا مما أوحي إليه، قال: فجئت ذات يوم فقال: إن الله يقول إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ولو أن لابن آدم واديًا من ذهب لأحب أن يكون إليه الثاني ولو كان له

الثاني لأحب أن يكون الثالث ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.

٧ ـ وأخرج الحاكم في المستدرك عن أبيّ بن كعب قال: قال رسول الله: إن الله يأمرني أن أقرأ عليك القرآن فقرأ: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ومن بقيتها لو أن ابن آدم سأل واديا من مال فأعطيه سأل ثانيا وإن سأل ثانيا فأعطيه سأل ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب وأن الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل فلن يكفره.

٨ ـ قال أبو عبيد حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن عليّ بن زيد عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي موسى الاشعري قال: نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت، وحفظت منها أن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.

٩ ـ وأخرج بن أبي حاتم عن أبي موسى الأشعري قال: كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات ما نسيناها غير أني حفظت منها يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا مالا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة.

١٠ ـ قال أبو عبيد حدثنا حجاج عن سعيد عن الحكم بن عتيبة عن عدي بن عدي قال عمر: كنا نقرأ لا ترغبوا عن آبائكم، ثم قال لزيد بن ثابت كذلك قال: نعم.

١١ ـ حدثنا ابن أبي مريم عن نافع بن عمر الجمحى حدثني بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة فإنا لا نجدها، قال: سقطت فيما أسقط من القرآن.

١٢ ـ حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المغافري عن أبي سفيان الكلاعي أن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بآيتين في القرآن لم يكتبا في المصحف، فلم يخبروه، وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك فقال ابن مسلمة: إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المصلحون والذين آووهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون.

١٣ ـ وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عمر قال: قرأ رجلان سورة أقرأهما رسول الله فكانا يقرآن بها فقاما ذات ليلة يصليان فلم يقدرا منها على حرف، فأصبحا غادين على رسول الله فذكرا ذلك له فقال: إنها مما نسخ فالهوا عنها.

١٤ ـ وفي الصحيحين عن أنس فى قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقنت يدعو على قاتليهم، قال أنس: نزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع أن بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا.

١٥ ـ وفي المستدرك عن حذيفة قال: ما تقرءون ربعها يعني براءة.

١٦ ـ ورووا عن عبد الله بن زرير الغافقي أنه قال لعبد الملك بن مروان عن عليّ بن أبي طالب: «لقد علمني سورتين علمهما إياه رسول الله ما علمتهما أنت ولا أبوك «اللهم إنا نستعينك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك بالكفار».

١٧ ـ وأخرج البيهقي عن طريق سفيان الثوري عن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير أن عمر بن الخطاب قنت بعد الركوع فقال: بسم الله الرحمن الرحيم اللهم نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى نقمتك إن عذابك بالكافرين[1]......

وملأت قبيلة «حدثنا» التفسير المأثور بالإسرائيليات وفي كتب التفسير «طامات وظلمات» لا يتسع المجال لذكر نماذج منها وقد يكفي لإعطاء الفكرة المطلوبة أن نستشهد هنا ببعض ما جاء في فهرس كتاب «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» للأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة:

* الإسرائيليات في قصة هاروت وماروت.

* الإسرائيليات في المسوخ من المخلوقات.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ج ٢، ص ٢٦، طبعة المعاهد ومكتبة محمود توفيق، ١٢٥٤ ـ ١٩٢٥.

* الإسرائيليات في بناء الكعبة.
* الإسرائيليات في قصة التابوت.
* التفسير الصحيح للسكينة.
* الإسرائيليات في قصة قتل داود جالوت.
* الإسرائيليات في قصص الأنبياء والأمم السابقة.
* ما ورد في قصة آدم عليه السلام.
* ما نسب إلى ابن آدم لما قتل أحدهما الآخر.
* ما نسب إلى آدم من قول الشعر.
* الإسرائيليات في عظم خلق الجبارين وخرافة عوج ابن عوف.
* الإسرائيليات في قصة التيه.
* الإسرائيليات في المائدة التي طلبها الحواريون.
* الإسرائيليات في سؤال موسى ربه الرؤية.
* الإسرائيليات في ألواح التوراة.
* الإسرائيليات وخرافات في بني إسرائيل.
* الإسرائيليات في نسبة الشرك إلى آدم وحواء.
* الإمام ابن كثير.
* الإسرائيليات في سفينة نوح.
* الإسرائيليات في قصة يوسف.
* الإسرائيليات في شجرة طوبى.
* الإسرائيليات في إفساد بني إسرائيل.
* الكذب على رسول الله بنسبة هذه الإسرائيليات إليه.
* الإسرائيليات في قصة أصحاب الكهف.

❊ الإسرائيليات في قصة ذي القرنين.

❊ الإسرائيليات في قصة يأجوج ومأجوج.

❊ الإسرائيليات في قصة بلقيس ملكة سبأ.

❊ الإسرائيليات في قصة الذبيح وأنه إسحاق.

❊ الذبيح هو إسماعيل عليه السلام.

❊ الإسرائيليات في قصة إلياس عليه السلام.

❊ الإسرائيليات في قصة داود.

❊ الإسرائيليات في قصة سليمان.

❊ الإسرائيليات في قصة أيوب.

❊ مقالة الإمام القاضي أبي بكر بن العربي.

❊ الإسرائيليات في قصة إرم ذات العماد.

❊ الإسرائيليات فيما يتعلق بعمر الدنيا وبدء الخلق.

❊ ما يتعلق بعمر الدنيا.

❊ ما يتعلق بخلق الشمس والقمر.

❊ ما يتعلق بتعليل بعض الظواهر الكونية.

❊ ما ذكره المفسرون في الرعد والبرق.

❊ أقوال الرسول عند سماع الرعد ورؤية البرق.

❊ الصواعق.

❊ جبل قاف المزعوم وحدوث الزلازل.

❊ الإسرائيليات في تفسير (ن والقلم).

❊ ❊ ❊

ثالثاً: على الرسول ﷺ:

ارتكبت قبيلة «حدثنا» جنايتين على الرسول ﷺ أحدهما عامة، والثانية خاصة.

أما الجريمة العامة فهي أنهم نسبوا إليه كل هذا الغثاء من الأحاديث، بل والخرافات فأساءوا إلى الفكر الإسلامي أجمع وحملوه بتلك المؤتفكات.

والثانية جريمة خاصة فإنهم في حرصهم على الرواية والسند والأسماء الضخمة مثل البخاري وأحمد ومسلم استباحوا النيل من شخصيته وكرامته فرووا حديثًا سحر الرسول حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن، وأن الذي قام بذلك يهودي، وأخبر رسول الله ﷺ عما عمله، فأرسل من أحضره، وعندما رفض الشيخ محمد عبده هذا الحديث ورآه ماسًا بعصمة الرسول ﷺ قاموا عليه قومة رجل واحد.

* وادعوا أن الرسول ﷺ تلى بعد «واللات والعزى» في سورة النجم «تلك الغرانيق العلا، وأن شفاعتهن لترتجى»[1].

* وقالوا إن الرسول كان يطوف على نسائه جميعًا كل ليلة، وأنه أوتي قوة ثلاثين رجلاً، وفاتهم أن قوة الرسل إنما تكون في شجاعة التبليغ وأمانة الأداء.

---

(١) أخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر من طريق بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال: قرأ النبي ﷺ بمكة «وَالنَّجْمِ» فلما بلغ «أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى» ألقى الشيطان على لسانه «تلك الغرانيق العلى وأن شفاعتهم لترتجى»، فقال المشركون: ما ذكر = = آلهتنا بخير قبل اليوم.. فسجدوا، فنزلت «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ» (الحج: ٥٢).

وأخرجه البزار وابن مردوية من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسبه، وقال لا يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد وتفرد بوصله أمية بن خالد وهو ثقة مشهور.

وأخرجه البخاري عن ابن عباس بسند فيه الواقدي وابن مردويه عن طريق الكلبي عن ابن أبي صالح عن ابن عباس وابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس.

وأورده ابن إسحق في السيرة عن محمد بن كعب وموسى بن عقبة عن ابن شهاب وابن جرير عن محمد بن قيس وابن أبي حاتم عن السدي كلهم بمعنى واحد.

وكلها إما ضعيفة أو منقطعة سوى طريق سعيد بن جبير الأولى

قال الحافظ بن حجر ولكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً على أن لها طريقين صحيحين مرسلين أخرجها ابن جرير، أحدهما من طريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام والآخر من طريق الزهري عن أبي داود عن هند عن أبي العالية ولا عبرة بقول ابن العربي وعياض أن هذه الروايات باطلة ولا أصل لها.

وليس أدل على هذه المماحكة في رواية كان هناك من الشواهد ما يدحضها، ولكن المحدثين أكدوها كأن ذلك من مفاخر الرسول ﷺ.

* وزعموا أن حفصة استأذنت لزيارة أهلها فلما انصرفت أرسل النبي إلى مارية فجاءت فوطأها، وعادت حفصة وثارت وقالت: أي رسول الله في يومي وعلى فراشي فحرم مارية على نفسه وأمرها أن تكتم الأمر، ولكنها لم تفعل[١].

* وادعو أنه تزوج عائشة وسنها ست سنوات وبنى بها وسنها تسع سنوات، وأثبت التحقيق غير ذلك[٢].

* وادعو أن سُـنة الرسول تنسخ القرآن، وقدموا على لسانه أحاديث تنسخ مئات الآيات وأسباب نزول هزيلة تثير السخرية.

* وادعو أن الرسول نبي الملحمة، وأن رزقه بين أطراف رمحه وسيفه، والله تعالى جعله «رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ».

* * *

رابعًا: على المسلم النمطي:

هناك جانب هام من جناية قبيلة «حدثنا» لم يُعن به الكتاب والمؤرخون، ذلك هو أن قبيلة «حدثنا» هي التي فرضت الشخصية النمطية للمسلم بصورة تجعلها الأسوأ، وأنها تجعله الذي ينظر دائمًا إلى الوراء.. إلى الماضي إلى السلف، ولا ينظر أبدًا إلى الأمام.. إلى المستقبل، وهو الذي يسير مطرقاً منكسرًا حتى لا يتهم بخيلاء أو ينظر إلى نساء، وهو يبدأ حياته اليومية بمجرد الاستيقاظ من النوم بتلاوة دعاء الصباح ثم يسير إلى الحمام

---

(١) أوردت كتب التفسير سببًا آخر أدعى للقبول هو أن الرسول ﷺ شرب عسلاً عند زينب بنت جحش، فتآمرت عائشة وحفصة وسودة أن يقلن للرسول ﷺ عندما يأتيهن: أشربت مغافير (وهو شراب له رائحة كريهة)، فنفى الرسول ﷺ وقال: إنما شربت عسلاً عند زينب وحرم الرسول ﷺ على نفسه شرب العسل، وفي الرواية اختلاف ففي بعضها أنه شرب العسل عند زينب بنت جحش، وفي رواية أخرى أن ذلك كان عند حفصة، وكان هذا الاختلاف شبهة يمكن بها استبعاد الحديث، ولكن المحدثين أثبتوه، بل وأضافوا إليه تلك القصة المنكرة عن طلب مارية.. إلخ، لأن رغبة التجميع هيمنت عليهم ففقدوا ملكة التمييز، وحرصوا على ذكر أكبر عدد من الروايات حتى وإن كان منها ما يسيء للرسول ﷺ والقصة مروية في تفسير الطبري وابن كثير وغيرهما.

(٢) أثبتت دراسة قام بها أحد الصحفيين بمراجعة سنوات ميلاد عائشة وأختها أسماء، وكذلك ميلاد فاطمة الزهراء ما يثبت أن سنها عندما تزوجها الرسول كان ١٨ سنة، ونشرت في جريدة «اليوم السابع»، العدد التجريبي في ١٥/ ٧/ ٢٠٠٨، وتلك الفرية التي جاءت في البخاري اعتبرت مما لا خلاف فيه، ومن المعلوم للجميع وكانت من أكبر ما شوه صورة الرسول ﷺ في الخارج.

فيدخله بقدمه اليسرى ليقضي حاجته ثم ليتوضأ ليصلي ركعتي الضحى، إن كان قد صلى الصبح في الفجر، ثم يسير إلى الشارع فيتلو دعاء الخروج، ويركب تاكسي فيتلو دعاء الركوب حتى يصل إلى مكان عمله، فإذا أذن الظهر وأقيمت الصلاة ترك كل شيء في يديه، ولو كان أمامه طابور طويل ينتظر إنهاء مسائله، وهرع إلى المسجد ليصلي الظهر، وما توصي به قبيلة «حدثنا» من نفل، ويعود متثاقلاً إلى الجمهور ليستكمل عمله حتى ينتهي وقت العمل ليعود مكررًا الطقوس والأدعية نفسها ليجد زوجة قد أعدت الغذاء فيغسل يديه، وقد يفضل أن يأكل بأصابعه وليس بالشوكة والسكين، وعليه قبل بدء الطعام تلاوة دعاء ويختم بدعاء آخر، وهو لا يفتح التليفزيون ليسمع غناء أو يرى تمثيلية، وإنما ليسمع مواعظ الوعاظ وأقاصيص القصاص عن عذاب القبر والجحيم حتى ينتهي اليوم ليتلو دعاء النوم وينام على شقه الأيمن، وبهذا ينتهي اليوم ليبدأ يوم آخر ويكرر ما أداه في يومه السابق.

ولا يجد فيما تقدمه قبيلة «حدثنا» حثاً على تعلم مهارات جديدة أو استدراكاً لنقص في المعرفة أو حثاً على معونة المحتاجين من جيرانه، ولا يسمع شيئاً عن دوره كمواطن، بل حتى كيف يعامل زوجته ويدرب أبناءه على الاعتماد على النفس والإقدام وتحمل المسئولية.

إن كل بضاعة قبيلة «حدثنا» ضد الحياة، ضد الحاضر، إنها تعيش الماضي وتجهل المستقبل، إنها ضد الاعتماد على النفس، أو الحرية في الإرادة، أو القدرة على تحمل المسئولية، أو الرغبة في التقدم، أو أي شيء يثير الذهن أو يعمل العقل، أو ما يثبت وجوده في هذا العصر، فإذا تعرض لأحد تحدياته وقف كطفل مسكين أعزل لا يعرف حلاً ولا يهتدي سبيلاً.

إن قبيلة «حدثنا» جعلت الطابع الرئيسي للمسلم النمطي السلبية والماضوية، ومعنى هذا أنها حكمت عليه بالإعدام الأدبي والمهني والاجتماعي لفقده كل المقومات التي يمكن بها أن يساهم في حياة العصر.

* * *

خامسًا: على المجتمع:

كان لقبيلة «حدثنا» أثر سيئ على المجتمع، لا يكون من المبالغة أن نقول إنه «خرَّب»

المجتمع الإسلامي وأخر تقدمه، وذلك بما قدمه من أحاديث تفسد الفكر.. وتفسد الحكم.. وتفسد المجتمع، ولسنا بحاجة لأن نعدد هذه الأحاديث، وحسبنا أن نشير إلى أربعة أو خمسة منها.

هناك حديث «من بدل دينه فاقتلوه»، وهو الحديث الذي رفضه الإمام مسلم، لأن شبهات كانت تحوط رواية عكرمة جعلته لا يدخل له حديثاً في صحيحه، وقد كانت هذه شبهة كبيرة تؤدي إلى استبعاده خاصة وأنه يقضي بالكفر وبالإعدام على من يرتد، وكما أشرنا في مكان سابق من هذا البحث، فلم يكن المطلوب عقاب المرتد، لأن هذا بعد أن تدعم بنيان الإسلام كان أمرًا مستبعدًا، وقد يكون هناك العديد من الذين لا يؤمنون بأحد مقدسات الإسلام سواء كانت عن الله تعالى أو الرسول ﷺ، وهما أصلا الإسلام، ولكن هؤلاء ما كانوا يرون أي مبرر لكي يعلنوا هذا على الملأ، وكانوا يحتفظون برؤيتهم لأنفسهم، أما الذي جعل قبيلة «حدثنا» تتمسك بهذا الحديث، فهو أنه يمكن أن يكون حماية للعهد والنظام القائم من أي ناقد أو معارض، خاصة بعد أن أبدعوا صيغة «من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة»، فهنا ينفتح الباب لوصم كل معارض أنه جحد معلومًا من الدين بالضرورة، وقضى هذا الحديث على حرية الفكر أو قل إنه أغلق الباب أمامها، وإذا انتفت حرية الفكر من مجتمع.. عليه السلام.

أو خذ مثلًا حديث «الأئمة من قريش» هذا الحديث الذي حصر الخلافة في قريش، كأن قريش ستدوم أبد الدهر، فضلًا عن منافاته لأصول الإسلام التي لا تمالي جنسًا ولا قبيلة ولا أسرة وتقول ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣)، و«لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»، فجاء هذا الحديث ليحصر الحكم في قبيلة كانت أولًا الأسرة الأموية ثم كانت الأسرة العباسية التي أنهى الانتماء إليها ملوك الترك! ومع الخلاف الكبير ما بين السُنة والشيعة، فإن الشيعة تؤمن بأن الحكم هو في أبناء عليٍّ بن أبي طالب من فاطمة، وهو صورة من تركيز وبلورة فكرة الأئمة من قريش.

خذ مثلًا حديث «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» الذي حكم على المرأة بأن لا تلي عملًا فيه مسئولية عامة والحديث لا يقرر مبدءًا، ولكن يصدر حكمًا في حالة معينة

هي أسرة كسرى التي اختلفت في وراثة العرش فولت أمرها امرأة، فقال هذا الرسول ذلك نبوءة لما سيحدث بالفعل، ولا يمكن أن يكون الرسول أراد مبدءًا لأمرين، الأول: أن الإسلام لا يميز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والرسول نفسه يقول: «إن النساء شقائق الرجال»، والأمر الثاني: أنه لو كان مبدءًا لخالف ما جاء في القرآن الكريم عندما امتدح امرأة هي ملكة سبأ، واعترف بحكمتها والتجائها إلى الشورى، وأنها جنبت شعبها الدخول في حرب.. إلخ، وقال: ﴿قَالَتْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ (النمل: ٣٢ ـ ٣٣).

فضلًا عن أن الراوي الوحيد لهذا الحديث وهو أبو بكرة وقع عليه عمر بن الخطاب حد القذف، ورفض أن يتوب فحقت عليه الآية: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ (النور: ٤)، ولكن المحدثين والفقهاء غضوا النظر عن هذا لأنه صحابي!!

إن هذا الحديث غيب المرأة عن العمل في المجتمع، فأخسر المجتمع ما كان يمكن أن يكسبه من النابغات، كما جنى على المرأة وهي نصف المجتمع فحرمها حقًا لها.

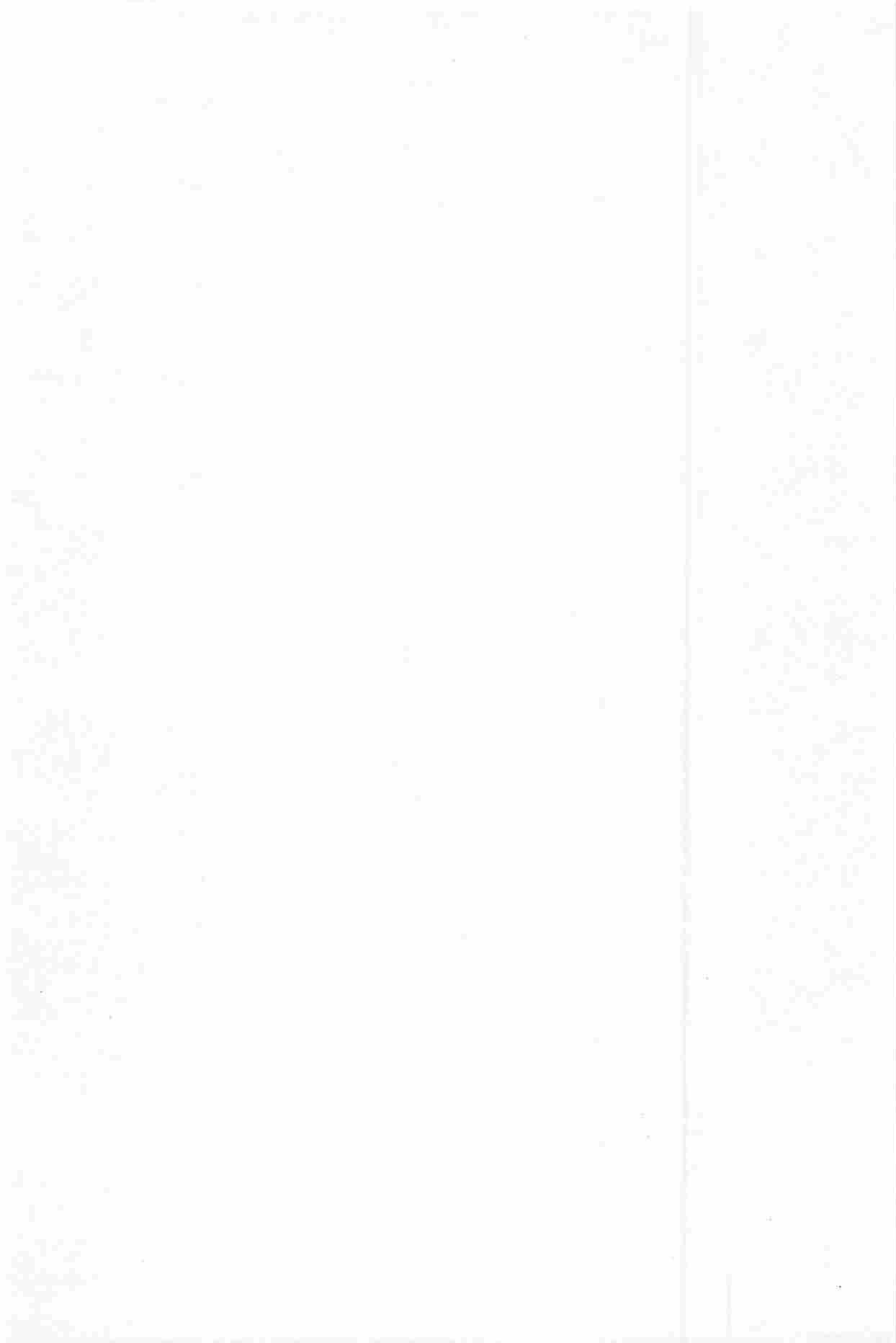
وأخيرًا فلا جدال في أن حديثًا مثل «أطع الأمير وإن جلد ظهرك وغصب مالك» لا يمكن أن يثمر إلا شعبًا ذليلًا خاضعًا يقبل استبداد الحاكم في أسوأ صورة أن يجلد الظهر ويأخذ المال!! فأين هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ وأين هو من المبدأ العام الذي وضعه الرسول «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»؟ وأين هو من الحديث الذي يجعل ممن يجبه الحاكم الظالم بظلمه فقتله فهو وحمزة بن عبد المطلب ـ سيد الشهداء ـ سواء.

إن هذه الأحاديث الأخيرة هي وحدها التي يمكن أن تكبح جماح الحاكم وأن تحول دون أن تفسده السلطة تمامًا فيرى نفسه حاكمًا تطبق أوامره دون معارضة ودون تردد، إن هذه الأحاديث هي التي تبقى في كل نظام وفي كل عهد هامشًا هامًا من الحرية هو الضمان دون الفساد والاستبداد.

وقد جاء حديث «أطع الإمام وإن جلد ظهرك وغصب مالك» ليقضي عليها وليظهر على أساس شعب العبيد.

وهناك أحاديث عديدة تحرم الموسيقى وتحرم الفن وتجازي من يسمع المعازف بأن يصب «الآنك» وهو الرصاص المصهور في أذنيه، فضلاً عما أشرنا إليه في جناية قبيلة «حدثنا» عن وضع مئات الأحاديث عن العذاب وعن الموت حتى القذف في الجحيم أبد الدهر، مما قهر النفوس، ومئات الأحاديث عن الغيب هي قطع من الخرافة جعلت عقلية المسلمين عقلية غيبة نقلية.





جناية قبيلة حدَّثنا

إن تهمة «إنكار السُّنة» أصبحت مثل «عداء السامية» سلاحًا يشهره أصحابه على الذين يخالفونهم دون تمييز، ونوعًا من الإرهاب الفكري له حصانته.

إننا في هذه الرسالة سنتابع ظهور «قبيلة حدَّثنا» من الأيام الأولى للرسول والخلفاء الراشدين، عندما لم يكن لهم وجود ملحوظ، ثم التطور الخارق الذي حدث للمجتمع الإسلامي نتيجة تركه لمجتمع المدينة المحدود، وبدء المرحلة الإمبراطورية وانعكاساتها التي انتهت بأنَّ وَضْع الأحاديث أصبح ضرورة لا مناص عنها، وبالتالي ظهرت «قبيلة حدَّثنا». وتتحدث الرسالة عن العوامل التي تضافرت لتجعل من وَضْع الحديث ضرورة، وكيف أن مناخ الاستحلال دفع العملية قُدمًا وبلا تردد بحيث أصبح هذا الوضع طوفانًا غطى تربة العالم الإسلامي بطبقة من المرويات التي اندثر معظمها مع توالي فعل عوامل التعرية والتطور، ولكن بعد أن خلَّفت آثارًا وبيلة على الفكر الإسلامي طالت العقيدة وشملت القرآن وأساءت إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم، ثم فرض على الفرد المسلم شخصية نمطية غيبية غبية، كما خرب المجتمع.

وأردنا بهذا أن نطهر العقيدة والقرآن والرسول - صلى الله عليه وسلم - مما افتروه، وأن نخلص المجتمع الإسلامي من أشد القيود وثاقة وأعمقها أثرًا عليه، فردًا ومجتمعًا، حتى ينفسح الطريق أمام التقدم.

الأستاذ جمال البنا أحد كبار المفكرين الإسلاميين العقلانيين والذين لا يخافون فى الحق لومة لائم حتى ولو تعارض ما وصل إليه فى أبحاثه مع التفكير السائد، معتمدًا دائمًا على القرآن الكريم أولًا وأخيرًا، وضبط السنة بضوابط القرآن، وعدم التقيد بما قد يكون قد وضعه الأسلاف من فنون واجتهادات ومذهبيات تأثروا فيها بروح عصرهم، وسيادة الجهالة واستبداد الحكام وصعوبات البحث والدرس، فانعكس ذلك على تفاسير القرآن وأحكام الفقه وفنون الحديث، وأقحم فيها مفاهيم دخيلة ومناقضة لروح الإسلام.



6 221102 026956

دار الشروق
www.shorouk.com